

## قانون رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢١

بمنح امتياز إنشاء وتشغيل

وإعادة تسليم محطة دحرجة (رورو)

بنظام الـB.O.T فى ميناء شرق بورسعيد

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** يُمنح امتياز محطة دحرجة (رورو) بميناء شرق بورسعيد بنظام الإنشاء والتشغيل وإعادة التسليم B.O.T لتحالف شركات (بولورية أفريقيا لوجيستكس- نيون يوسن كاشا - تويوتا تسوشو) شركة مساهمة مصرية ، وفقاً لشروط العقد المرافق لهذا القانون ، وملاحق العقد الفنية والمالية والهندسية ، وطبقاً للإحداثيات الخاصة بالمحطة وموقعها وحدودها والرسم الخاص ببيان هذه الحدود المعتمدة من الهيئة .

**مادة ٢ -** يسرى هذا الامتياز لمدة ثلاثين عاماً من تاريخ التشغيل الفعلى للمشروع على النحو المنصوص عليه بالعقد المرافق لهذا القانون .

**مادة ٣ -** يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

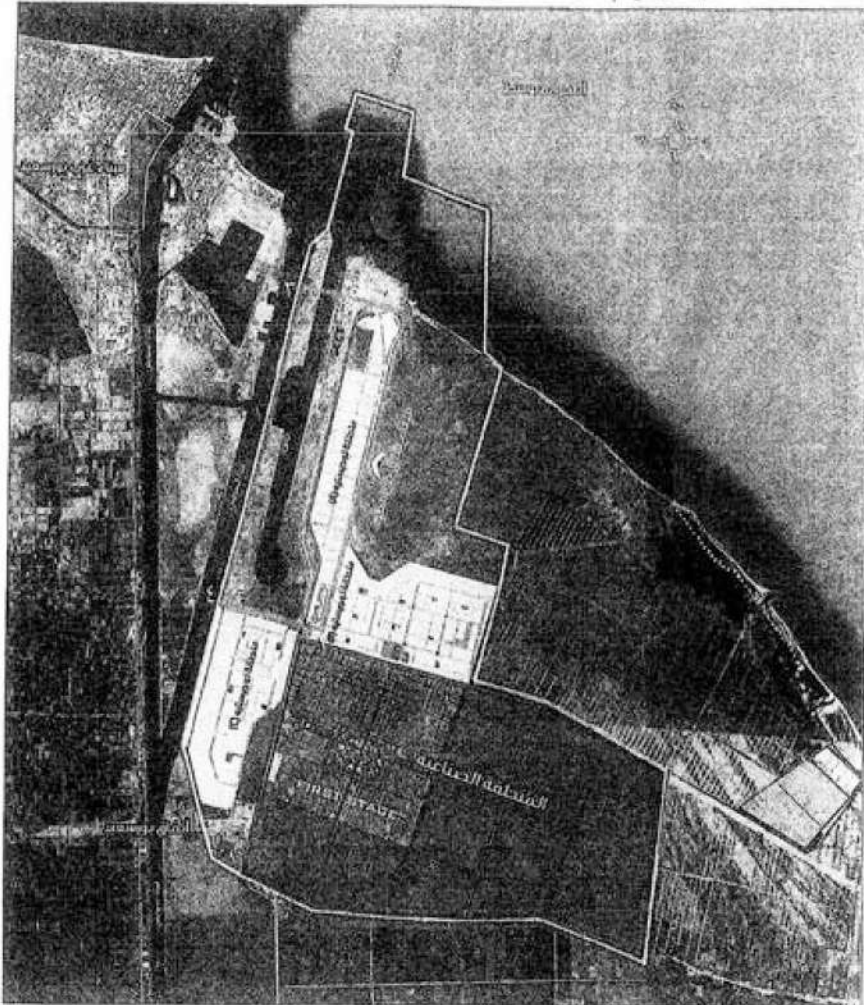
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ شوال سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسى

ماتحق (١) حدود الميناء

يفصل الرسم أدناه منطقة شرق بورسعيد متضمنة ميناء شرق بورسعيد.



مواقع محطة الدحرجة (الردور)    حدود الميناء    منطقة شرق بورسعيد

إحداثيات حدود الميناء

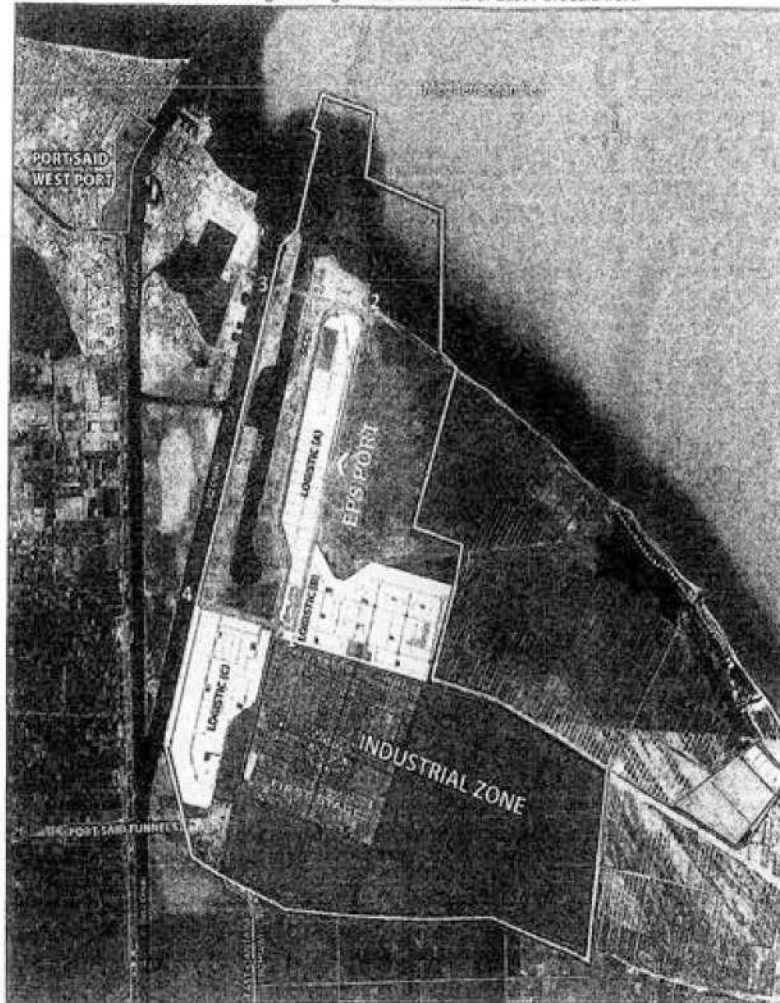
شمال	شرق	توالي
3445252.661	438495.0348	١
3453587.41	440439.0068	٢
3454137.783	438118.7697	٣
3454137.783	438118.7697	٤



O. Al-Nabary

### Appendix (1) Port Limits

The following drawing details the limits of East Port Said Port.



East Port Said
  Port Limits
  RoRo Terminal

Port area coordinates

LABEL	EAST	NORTH
1	438495.0348	3445252.661
2	440439.0068	3453587.41
3	438118.7697	3454137.783
4	438118.7697	3454137.783









Explanatory Memorandum	مذكرة تفسيرية
Date: 16 March 2021	تاريخ: ١٦ مارس ٢٠٢١
<p>In regard to the Concession Agreement between General Authority for Suez Canal Economic Zone (the "Concessions Authority") and the Consortium consisted of Bollere Africa Logistics, Nippon Yusen Kabushiki Kaisha and Toyota Tsusho Corporation (the "Concessionaire") dated 19 December 2019 (the "Agreement"), for the establishment of a Ro-Ro Terminal at East Port Said Port</p>	<p>بشأن عقد الالتزام بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (ماتح الالتزام) والتحالف الذي يتكون من شركة بولورية افريكا لوجيستكس وشركة نيبون يوسن كابوتشيكا كايشا وشركة تويوتا تسوشو كورپوريشن والمؤرخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ (صاحب الالتزام) (العقد) لإقامة محطة درجعة (رورو) في ميناء شرق بورسعيد.</p>
<p>Upon the request of the General Authority for Suez Canal Economic Zone and based on what has been discussed between the Concessionaire and the Concessions Authority, both parties have agreed on the following:</p>	<p>بناء على طلب الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفي ضوء ما تم مناقشته بين الطرفين صاحب الالتزام وماتح الالتزام فقد تم التفاهم بينهما على النقاط التالية:</p>
<p>1- The Concessions Authority and the Concessionaire agreed to align some terms used in the Agreement, and further clarify the appendices in relation to the project timelines and port limits, as follows:</p>	<p>١- موافقة ماتح الالتزام و صاحب الالتزام علي ضبط بعض المصطلحات الواردة في العقد وتوضيح الملاحق الخاصة بالخطط الزمنية وحدود الميناء وذلك على النحو التالي:</p>
<p>a. Both parties confirm their commitment to a 30-year concession term as stated in the Agreement and this Explanatory Memorandum.</p>	<p>أ. يؤكد الطرفان على التزامهما بمدة الالتزام والمحددة (30) بثلاثين عام وفقاً للعقد والمذكورة التفسيرية المعروضة.</p>
<p>b. Adjust the title of the Agreement in Arabic to read "عقد الإمتياز" instead of "عقد إلتزام". Any reference to "عقد الإمتياز" shall become "عقد إلتزام", and the change of "ماتح الإلتزام" to "ماتح الإمتياز" and "صاحب الإلتزام" to "صاحب الإمتياز" throughout the Agreement. The English text shall remain unchanged.</p>	<p>ب. ضبط عنوان العقد من "عقد الإمتياز" إلى "عقد إلتزام" كما يتم تعديل أي إشارة في العقد إلى "عقد الإمتياز" إلى "عقد إلتزام" أينما وردت كما تستبدل الإشارة إلى "ماتح الإمتياز" بـ "ماتح الإلتزام" وكذلك "صاحب الإمتياز" إلى "صاحب الإلتزام" وبظل النص الإنجليزي دون تعديل.</p>
<p>c. Align the updated Appendix No. (1) related to Port Limits coordinates and the updated Appendix No. (6) related to the Project Schedule according to the attachment.</p>	<p>ج. ضبط الملحق رقم (١) المحدث الخاص بإحداثيات حدود الميناء وكذلك الملحق رقم (٦) المحدث الخاص بالجدول الزمني للمشروع طبقاً للمرفق.</p>
<p>d. The Parties agree to start preparing the Project Site and the Designs and Drawings (as defined in the Agreement) within a</p>	<p>د. اتفق الأطراف على البدء في تجهيز موقع</p>

<p>period not exceeding three (3) months from the issuance of the law granting the concession, according to the Project Schedule in the updated Appendix No. (6).</p>	<p>لتعريفات الواردة في العقد) خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من صدور القانون وذلك طبقاً للالتزامات الواردة بالملحق رقم ٦ المحدث.</p>
<p>2- The Concessionaire acknowledges that it has been agreed that the term of the concession is 30 years commencing from the Date of Commercial Operation according to the Project Schedule in the updated Appendix No. (6). Due to technical and engineering considerations required for the interest of the Project and the mutual obligations between both parties, the Project Site and the Additional Port's Assets shall remain in the possession of the Concessions Authority during the preparation and construction phases as agreed and for a maximum period of 18 months (such period starting 3 months within the Date of the Award of the Concession), during such time the Concessionaire will be allowed to access the Project Site (at its own risk) to carry out its respective project preparations and Construction Works (as defined in the Agreement), in parallel with the Concessions Authority where the Concessions Authority is carrying out its works in relation to the Port's Assets in the same area (Project Site) as per the Agreement. Therefore, the Date of Commercial Operation shall start from either: (i) the completion of the above stated period or the additional periods (extensions if any) as per Para-(3) below and the Handover of the Additional Port's Assets to the Concessionaire, OR (ii) the first call by a vessel, whichever earlier.</p>	<p>2- يقر صاحب الالتزام على أنه من المتفق عليه أن تكون مدة الالتزام ٣٠ سنة تبدأ من تاريخ التشغيل الفعلي طبقاً للجدول الزمني بالملحق رقم (٦) المحدث. وللاعتبارات الفنية والهندسية التي تقتضيها مصلحة المشروع، وما يفرضه العقد من التزامات متقابلة على الطرفين نظل أرض المشروع وأصول المحطة الإضافية في حيازة مانح الالتزام خلال فترة التجهيز/الإنشاءات المتفق عليها ويحد أقصى ١٨ شهراً ( تبدأ خلال ثلاثة أشهر من تاريخ منح الالتزام)، ويسمح خلال هذه الفترة لصاحب الالتزام في دخول موقع المشروع (على مسؤوليته) لتنفيذ أعمال الإنشاءات (وفقاً للتعريف الوارد في العقد) وأعمال التجهيز الخاصة به وفقاً للعقد بالتوازي مع قيام مانح الالتزام بتنفيذ الأعمال الخاصة بأصول المحطة الموكلة لمانح الالتزام بذات المنطقة (موقع المشروع) ويكون بناء على ذلك تاريخ التشغيل الفعلي: (أ) مضي هذه المدة أو أي مدد إضافية على النحو المبين بالبند (٣) أدناه و تسليم أصول المحطة الإضافية لصاحب الالتزام، (ب) أو تاريخ وصول أول سفينة، ليهما أقرب.</p>
<p>3- In case the Concessions Authority did not complete the yard works, or the project infrastructure or the soil improvement (i.e. the Additional Port's Assets as defined in the agreement) as per the Project Schedule in the updated Appendix (6), in such manner that affects the period of 18 months mentioned in Para (2) above, the due period(s) shall be extended equal to the period(s) required for the completion of the project land and Additional Port's Assets which shall stay</p>	<p>3- في حالة عدم استكمال مانح الالتزام أعمال المساحات أو البنية التحتية للمشروع أو تحمسين التربة (أي أصول المحطة الإضافية وفقاً للتعريف الوارد في العقد وفقاً للجدول الزمني المبين في الملحق رقم (٦) المحدث فيما يتجاوز مدة ١٨ شهر الموضحة بالبند (٢) أعلاه، يتم مد المدة المشار إليها لمدة تعادل مدة استكمال مانح الالتزام أصول المحطة الإضافية مع</p>

<p>under the possession of the Concessing Authority.</p>	<p>استمرار بقاء ارض المشروع واصول المحطة الاضافية في حيازة مانح الالتزام.</p>
<p>4- In the event where the Concessionaire does not complete the preparation and Construction Works during the above-mentioned 18 months (or any additional periods as per the exception provided in Para (3) above), the Concessionaire shall complete its works during an additional period calculated from the Concession Period.</p>	<p>4- في حالة عدم استكمال الإنشاءات أو أعمال التجهيز من جانب صاحب الالتزام خلال مدة ١٨ أشهر المذكورة أعلاه (أو أي مدد ممتدة كما ورد في الاستثناء المذكور في البند (٣) أعلاه) - فيكون لصاحب الالتزام استكمال أعماله خلال مدة إضافية وتحسب هذه المدة الإضافية من مدة الالتزام.</p>
<p>This letter should be interpreted in light of the Agreement, and any defined terms shall have the same meaning ascribed thereto in the Agreement unless the context under this Memorandum requires otherwise.</p>	<p>يتم تفسير هذه المذكرة في ضوء نصوص العقد و يكون للتعريفات المستخدمة في هذه المذكرة ذات المعاني الواردة في العقد ما لم يقتضى سياق المذكرة غير ذلك.</p>
<p>Name: de NBRAY</p>	<p>الاسم: de Nbray</p>
<p>Capacity: Authorized representative of the Concessionaire</p>	<p>الصفة:</p>
<p>Signature: </p>	<p>التوقيع: </p>
<p>Name:</p>	<p>الاسم:</p>
<p>Capacity:</p>	<p>الصفة:</p>
<p>Signature:</p>	<p>التوقيع:</p>



## عقد امتياز

بين  
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

و

بولوريه أفريشيا لوجيستكس

نيبون يوسن كابوتشيكيا كايشا

تويوتا تسوشو كورپوريشن

بشأن

محطة دحرجة (رورو) في ميناء شرق بورسعيد

المبرم في ١٩ ديسمبر ٢٠١٩

## CONCESSION AGREEMENT

Between

General Authority for Suez Canal Economic Zone

And

Bollore Africa Logistics

Nippon Yusen Kabushiki Kaisha

Toyota Tsusho Corporation

For

**Ro-Ro Terminal in East Port Said**

Dated 19<sup>th</sup> of December 2019





<p><b>THIS CONCESSION AGREEMENT</b> Has been signed on Thursday, 19<sup>th</sup> of December 2019</p>	<p>تحرر هذا العقد في يوم الخميس الموافق ١٩ ديسمبر ٢٠١٩</p>
<p><b>BETWEEN:</b></p>	<p>بين كل من:</p>
<p><b>General Authority for Suez Canal Economic Zone</b> established under the Presidential Decree No. 330 of 2015 in accordance with the Special Economic Zones Law No. 83 of 2002 as amended by Law No. 27 of 2015 and Prime Minister Decree No. 2282 of 2015, its head office located at KM 114 Old Katameyya Road, Ain Sokhnah, Suez and legally represented in this Agreement by Mr. Eng. Mohamed Yehia Zaki, in his capacity as the Chairman of the General Authority for Suez Canal Economic Zone "SCZONE", hereinafter referred to as "the Concessing Authority" (which expression shall, unless repugnant to the context or meaning thereof, include its successors and permitted assigns);</p>	<p>الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وهي هيئة تأسست بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٣٠ لسنة ٢٠١٥، طبقاً لقانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٨٢ لسنة ٢٠١٥، ومقرها الرئيسي في الكيلو ١١٤، طريق القطامية - العين السخنة القديم، السويس، ويمثلها قانوناً في هذا العقد السيد المهندس/ محمد يحيى زكي، بصفته رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. ويشار إليها فيما بعد باسم "المناح الأتمتياز" (ويشير هذا المصطلح إلى الخلف ومن يصرح بتفويض سلطاتها إليها، ما لم يتعارض ذلك مع السياق الوارد في هذا العقد)؛</p>
<p><b>AND</b> The consortium consisted of:</p>	<p>و: بين: التحالف الذي يتكون من:</p>
<p>1. <b>BOLLORÉ AFRICA LOGISTICS</b>, a limited company duly organized under the laws of France, and having its registered office at 31-32, Quai de Dion Bouton, 92811 Puteaux, France, registered at the Company Registry of Nanterre, France, under the number 519 127 559, duly represented by Mr. Philippe Labonne, its President (hereinafter referred to as "Bolloré Africa Logistics");</p> <p>2. <b>NIPPON YUSEN KABUSHIKI KAISHA</b>, a limited company duly organized and validly existing under the laws of Japan, with its principal place of business at 3-2, Marunouchi 2-chome, Chiyoda-ku, Tokyo 100-0005, Japan (hereinafter referred to as "Nippon Yusen Kaisha");</p> <p>3. <b>TOYOTA TSUSHO CORPORATION</b>, a limited company duly organized and validly existing under the laws of Japan, with its principal office at 2-3-13, Konan, Minato-ku, Tokyo 108-8208, Japan (hereinafter referred to as "Toyota Tsusho Corporation");</p> <p>it being specified that Bolloré Africa Logistics, Toyota Tsusho Corporation and Nippon Yusen Kaisha enter into this agreement only as the shareholders of the company [ ], a company to be incorporated under the laws of Egypt in Suez Canal Economic Zone with a share capital of [ ], whose registered office shall be at [ ], which shall become the Concessionaire as from its incorporation date, in accordance with Article 11.1.(d)2.</p>	<p>1. بولوريه افريكا لوجيستيكس، شركة محدودة تأسست طبقاً لقوانين فرنسا ويقع مكتبها المسجل في 31، 32، كيو دي ديون بوتون، 92811 بوتيوا، فرنسا، مسجلة في مكتب تسجيل نانترير، فرنسا تحت رقم 019127059 ويمثلها رئيسها السيد. فيليب لابون (ويشار إليها "بولوريه افريكا لوجيستكس")</p> <p>2. نيبون يوسن كابوتشيكيا كايشا، شركة محدودة تأسست طبقاً لقوانين اليابان ومقرها الرئيسي في ٢-٣ مارنوشي ٢- شومي شيودا-كو، طوكيو 100-0005 اليابان (ويشار إليها "نيبون يوسن كايشا")</p> <p>3. تويوتا تسوشو كورپوريشن، شركة محدودة تأسست طبقاً لقوانين اليابان ومقرها الرئيسي في ٢-٣-١٣ كونان، ميناتو-كو، طوكيو ١٠٨-٨٠٠٨ اليابان (ويشار إليها تويوتا تسوشو كورپوريشن)</p> <p>من المتفق عليه أن بولوريه افريكا لوجيستكس وتويوتا تسوشو كورپوريشن ونيبون يوسن كايشا قد أبرموا هذا الاتفاق كساهمين في شركة ( ) سيتم تأسيسها طبقاً لإحكام جمهورية مصر العربية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحصة في رأس المال تقدر بـ ( ) و مكتبها المسجل في ( ) والتي ستكون صاحب الامتياز من تاريخ تأسيسها طبقاً لإحكام البند ١-١١ (د) 2.</p>
<p><b>WHEREAS:</b> The Special Economic Zones Law No. 83 of 2002, allowed the establishment of economic zones with special nature aiming to</p>	<p>حيث: أن قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر</p>

<p>attract investment in all fields and the increase of Egypt share in international trading through the development of these zones; by providing the facilities and services inside these zones in accordance to international standards and specifications, in addition to granting the companies incorporated within it enough privileges and incentives, releasing the potential investment and development power in all fields, and as an activation for the aforementioned law, the General Authority for Suez Canal Economic Zone has been established in accordance to the Presidential Decree No. 330 of 2015.</p>	<p>بالمقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ أجاز إنشاء مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة تهدف إلى جذب الاستثمار في كافة المجالات وزيادة حصة مصر في التجارة العالمية من خلال تنمية وتطوير هذه المناطق بتوفير المرافق والخدمات داخلها طبقا للمعايير والمواصفات الدولية فضلا عن منح الشركات التي تقيم داخلها مزايا وحوافر كفيلة وإطلاق طاقات الاستثمار والتنمية في كافة المجالات وتفعيلا للمقانون المشار إليه، تم إنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس طبقا للقرار الجمهوري ٣٣٠ لسنة ٢٠١٥.</p>
<p>(A) The Concessing Authority is desirous as the proposal received by the Consortium of implementing a Project (as defined hereinafter) for Cargo handling carried on Vessels in East Port Said;</p>	<p>(أ) يرغب منح الامتياز طبقا للعرض المقدم من التحالف في تنفيذ المشروع (والوارد تعريفه فيما يلي) لتداول البضائع المحملة على السفن في شرق بورسعيد!</p>
<p>(B) The Concessing Authority, accepted the proposal submitted by the Consortium and communicated its acceptance to the Consortium. The Parties met several times and signed minutes of meeting on September 27th 2018 (the "MOM") setting out the main features of this Agreement.</p>	<p>(ب) وافق منح الامتياز على الاقتراح الذي قدمه التحالف والذي أخطره بموافقته. واجتمع الطرفان عدة مرات ووقعوا على محضر الاجتماع في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨ (ويشار إليه فيما بعد باسم "محضر الاجتماع") والذي يوضح الملامح الأساسية لهذا الاتفاق.</p>
<p>(C) The Concessing Authority has agreed to grant the Concession by its board of directors' decision n°[9] in meeting n°[2] for the year 2019/2020 dated [12 November 2019] to the Concessionaire to implement the Project on the terms, conditions and covenants hereinafter set forth and this Agreement which will come into force after Egyptian Cabinet and Parliament approvals.</p>	<p>(ج) وافق منح الامتياز، بموجب قرار مجلس إدارتها رقم (٩) بالجلسه رقم (٢) لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بتاريخ (١٢ نوفمبر ٢٠١٩)، على منح الامتياز إلى صاحب الامتياز لتنفيذ المشروع وفقا للشروط والأحكام والتعهدات المبينة في هذا العقد التي تدخل حيز النفاذ بعد حصولها على موافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب بجمهورية مصر العربية.</p>
<p>(D) The Consortium has decided to incorporate a company designated [ ] (being in the process of incorporation) (the "Concessionaire") as a special purpose company in Egypt, under the Egyptian Companies Law No. 159 for 1981 and the Special Economic Zones Law No. 83 for 2002, and its amendments, to implement the Project;</p>	<p>(د) قرر التحالف تأسيس شركة [ ] (تحت التأسيس) صاحب الامتياز، ذات غرض خاص في جمهورية مصر العربية بموجب قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون المناطق الاقتصادية ذات الطابع الخاصه رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، لتنفيذ المشروع؛</p>
<p>NOW, both parties, after confirming their legal capacities, agreed to conclude this contract as follows</p>	<p>وإذ توافقت كلا الطرفين على ذلك وبعد إقرارهما باهليتهما القانونية و صغتهما لإبرام هذا العقد والتفقوا على ما يلي :</p>
<p>ARTICLE 1 - DEFINITIONS AND INTERPRETATION</p>	<p>البند ١ - التعريفات والتفسير</p>
<p>1.1 Definitions</p>	<p>١.١ التعريفات</p>
<p>In this Agreement, unless the context otherwise requires the following terms shall have the following meanings assigned/ascribed thereto:</p>	<p>في تطبيق وتفسير أحكام بنود هذا العقد يقصد بالكلمات والمباررات التالية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقضي سياق النص خلاف ذلك :</p>
<p>"Actual Project Cost" means the actual capital cost incurred by the Concessionaire on the Project and/or the Project Facilities and Services as certified by the Statutory Auditor and if the same exceeds the Estimated Project Cost and/or does not form part of the Financing Plan submitted prior to Financial</p>	<p>"التكلفة الفعلية للمشروع" تعني التكلفة الفعلية التي يتكبدها صاحب الامتياز فيما يتعلق بالمشروع و/أو مرافقه وخدماته معتمداً من مراجع الحسابات القانوني. وفي حالة تجاوز تلك التكلفة المتكبدة للمشروع أو عدم</p>

<p>Close, the amount of the Estimated Project Cost or in the Financing Plan as the case may be increased by the amount(s) approved in writing by the Concessing Authority.</p>	<p>ورودها في الخطة المالية المرسلة قبل الإغلاق المالي، يتم زيادة مبلغ التكلفة التقديرية أو الإضافية إلى الخطة المالية، حسبما يقتضي الحال، بمقدار المبلغ/المبالغ التي يعتمدها مانح الامتياز كتابيًا.</p>
<p>"Additional Auditor" has the meaning ascribed to it in Article 8.5.</p>	<p>"مراجع الحسابات الإضافي": يكون له المعنى الموضح في البند (٨-٥).</p>
<p>"Additional Cost" means the additional capital expenditure which the Concessionaire has or would be required to incur and which has arisen as a result of Change in Law.</p>	<p>"التكاليف الإضافية": تعني النفقات الرأسمالية الإضافية و التي قد يكون صاحب الامتياز قد تكبدها أو سيتكدها و التي تنشأ عن تغير في القانون.</p>
<p>"Additional Port's Assets" means the assets set out in Appendix 3, belonging to the Concessing Authority, comprising the Yard Structural Works and the Yard Networks &amp; Utilities to be financed by the Concessing Authority after Date of Award of the Concession and before Date of Commercial Operation.</p>	<p>"أصول المحطة الإضافية": تعني الأصول المبنية في الملحق رقم (٣)، والخاصة بمانح الامتياز، شاملة الأعمال الإنشائية في ساحة المحطة ومرافق وشبكات ساحة المحطة والتي يمولها مانح الامتياز بعد تاريخ منح الامتياز وقبل تاريخ التشغيل التجاري.</p>
<p>"Agreement" means this agreement as of date hereof, including Appendices 1 through 15 as may be amended, supplemented or modified in accordance with the provisions hereof.</p>	<p>"العقد": يعني هذا العقد والموقع من كافة أطرافه في تاريخه وما يلحقه من اتفاقات وعقود وملاحق وتعديلات مستقبلية وفقا لشروطه وأحكامه منذ تاريخها المبين شاملة الملاحق من ١ إلى ١٥</p>
<p>"Agreement Date" means the date when this Agreement is signed by the Parties.</p>	<p>"تاريخ العقد": يعني تاريخ توقيع الأطراف على هذا العقد.</p>
<p>"Appendix" means the schedules, supplements or documents, appended to this Agreement.</p>	<p>"الملحق": تعني الجداول والمرفقات والمستندات الملحقة بهذا العقد</p>
<p>"Applicable Laws" means all laws in force and effect as of the Agreement Date and which may be promulgated or brought into force and effect hereinafter in Egypt, including all related constitution, laws, regulations, decrees, and judgments having force of law,</p>	<p>"القوانين المعمول بها": تعني جميع القوانين السارية منذ تاريخ العقد والتي صدرت أو دخلت حيز التنفيذ ويسرى مفعولها فيما بعد في جمهورية مصر العربية، وتشمل الدستور والقوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة.</p>
<p>"Applicable Permits" means any and all permissions, clearances, licenses, authorizations, consents, no-objections, approvals and exemptions under or pursuant to any of the Applicable Laws or from any Government Authority or from the Concessing Authority required in connection with the Project and for undertaking, performing or discharging the obligations contemplated by this Agreement or any other Transaction Document.</p>	<p>"التصاريح اللازمة": تعني أيًا من وجميع الأذونات، التصاريح، التراخيص، الموافقات، عدم الاعتراض، التصديقات والإعفاءات بموجب أو عملاً بأي من القوانين السارية أو من أي هيئة حكومية أو من مانح الامتياز تكون مطلوبة للقيام أو تنفيذ أو الوفاء بالتزامات المشروع الواردة في هذا العقد أو أي وثائق معاملات أخرى.</p>
<p>"Arbitration Law" means the Egyptian arbitration law No. 27 of 1994, as amended from time to time.</p>	<p>"قانون التحكيم": يعني قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته من وقت لآخر.</p>
<p>"Board" means the Board of Directors for the General Authority of Suez Canal Economic Zone.</p>	<p>"مجلس الإدارة": يعني مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس</p>
<p>"Cargo": means automotive roll-on roll-off cargo carried on Ro-Ro, Ro-Pax, LoLo, Pure Car Carrier (PCC) and Pure Car Truck Carrier (PCTC) vessels.</p>	<p>"البضائع": تعني البضائع المرصدة التي تحمل على سفن (المرحجة) (رورو) التي تحملها سفن من نوع الناقلات المركبات</p>

	التداول بالدرجة وناقلات الركاب والتداول بالدرجة وناقلات التداول الرأسمية وناقلات المركبات الصرفة وناقلات المركبات والشاحنات الصرفة.
"CBE PLR" means the prime lending rate of the Central Bank of Egypt prevailing as on the date of debt due from which the computation of interest is required to be made under the Agreement.	"سعر فائدة البنك المركزي المصري للإقراض" يعني سعر فائدة الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري السائد في تاريخ استحقاق احتساب الفائدة على الدين بموجب هذا العقد.
"Change in Law" shall have the meaning set out under Article 12.1 of this Agreement.	"تغير القوانين" يعني ما هو مبين في البند (١٠-١٢) في هذا العقد.
"Concession" means the Concession granted by the Concessing Authority to the Concessionaire in accordance with the provisions of Article 2.1 of this Agreement for implementing the Project and providing Project Facilities and Services.	"الامتياز" يعني الامتياز الذي يمنحه الهيئة المانحة الإمتياز/ماتح الإمتياز إلى الشركة صاحبة الإمتياز/صاحب الإمتياز وفقاً لأحكام البند (١٠٢) من هذا العقد بشأن تنفيذ المشروع وتوريد مرافق وخدمات المشروع.
"Concessing Authority Event of Default" shall have the meaning as set out under Article 15.1(b).	"حالة الإخلال من جانب مانح الإمتياز" يكون لها المعنى المبين في البند ١٠-١٥ (ب).
"Concessionaire Event of Default" shall have the meaning as set out under Article 15.1(a).	"حالة الإخلال من جانب صاحب الإمتياز" يكون لها المعنى المبين في البند ١٠-١٥ (أ).
"Concession Period" means the period of the Concession specified in Article 0 2.2 of this Agreement.	"مدة الإمتياز" تعني مدة الإمتياز المحددة في البند (٢٠٢) من هذا العقد.
"Conditions Precedent" shall mean the conditions prescribed in Article 3 of this Agreement.	"الشروط المسبقة" تعني الشروط المنصوص عليها في البند (٣) من هذا العقد.
"Connecting Tunnels" means the tunnels connecting Sinai Peninsula and the Nile Valley, and especially East Port Said tunnels.	"اتفاق الربط" تعني الاتفاقيات الرابطة بين شبه جزيرة سيناء ووادي النيل، وعلى الأخص اتفاق شرق بورسعيد.
"Consortium" means the consortium consisting of (i) Bolloré Africa Logistics, (ii) Toyota Tsusho Corporation and (iii) - Nippon Yusen Kaisha, formed to implement the Project before being incorporated as Concessionaire.	"التحالف" يعني تحالف مكون من: (أ) بولوريف أفريقيا لوجستكس، و(ب) تويوتا تسوشو كورپوريشن (تي. سي)، و(ج) نيبون يوسن كايشا (إن. واي. كي) المكون لتنفيذ المشروع.
"Construction Contract of the Concessionaire" means the contract entered into by the Concessionaire with one or more Contractors inter alia for the purpose of procurement of equipment and materials (including by import thereof) and construction of the Project Facilities and Services in accordance with the provisions of this Agreement,	"عقد الإنشاءات الخاص بصاحب الإمتياز" يعني العقد المبرم بين صاحب الإمتياز مع واحد أو أكثر من المقاولين بغرض الحصول على المعدات والمواد (بما في ذلك ما يرد عن طريق الاستيراد) وإنشاء مرافق وخدمات المشروع وفقاً لأحكام هذا العقد.
"Construction Contract of the Concessing Authority" means the contract entered into by the Concessing Authority with a Contractor inter alia for the purpose of achievement of the Additional Port's Assets. For the purpose of this contract, the Concessionaire will act as a project manager, and shall bear the responsibility with respect to the works.	"عقد الإنشاءات الخاص بمانح الإمتياز" يعني العقد المبرم بين مانح الإمتياز مع واحد أو أكثر من المقاولين لتنفيذ الأصول الإضافية للميناء، ولأغراض هذا العقد، يقوم صاحب الإمتياز ب مهام مدير المشروع ويتحمل المسؤولية الخاصة بالأعمال.
"Construction Phase" means the period of eighteen (18) months after the Handover of the Port's Assets by the Concessing Authority to the Concessionaire.	"مرحلة الإنشاءات" تعني فترة تنفيذها ثمانية عشر (١٨) شهراً عقب تسليم مانح الإمتياز أصول المحطة إلى صاحب الإمتياز.



<p>"Construction Works" means all works, equipment and things necessary to complete the Project and provide the Project Facilities and Services and the Additional Port's Assets in accordance with this Agreement.</p>	<p>"أعمال الإنشاء": تعني جميع الأعمال والمعدات وغيرها مما يلزم لاستكمال المشروع وتوفير مرافق وخدمات المشروع وأصول المحطة الإضافية وفقاً لهذا العقد.</p>
<p>"Construction Standards" means the construction standards set out in the annexure to Appendix 4.</p>	<p>"معايير الإنشاء": تعني معايير الإنشاء المبينة في مرفقات الملحق (٤).</p>
<p>"Consultation Notice" has the meaning ascribed to it in Article 15.3.</p>	<p>"إخطار يطلب التشاور": يكون له المعنى المبين في البند (٣٠١٥).</p>
<p>"Contractor" means a Person with whom the Concessionaire or the Concessing Authority has entered into/ may enter into a contract relating to design, the execution of any works and /or operation and maintenance of the Project Facilities and Services, the Additional Port's Assets. (If requested by the Concessionaire, to facilitate custom duty exemptions available to the contractors for certain projects, the names of the persons engaged as Contractors may be specified).</p>	<p>"المقاول": تعني أي شخص يتعاقد معه صاحب الامتياز أو مانح الامتياز فيما يتعلق بالتصميمات وتنفيذ أي أعمال و/ أو تشغيل وصيانة مرافق وخدمات المشروع وأصول المحطة الإضافية. (وإذا بتحدد أسماء الأشخاص العاملين كمقاولين بناء على طلب صاحب الامتياز للأغراض تسهيل إعفاءات رسوم الجمارك المتاحه للمقاولين لبعض المشروعات).</p>
<p>"Date of Award of the Concession" means the date when the Conditions Precedent have either been satisfied or waived by the Party other than the Party responsible for satisfying them.</p>	<p>"تاريخ منح الامتياز": يعني التاريخ الذي يتم فيه الوفاء بالشروط المسبقة أو الإعفاء عنها من قبل الطرف الاخر غير الملزم عن الوفاء بها.</p>
<p>"Date of Commercial Operation" means the next day which follows the earlier of the following dates; either 18 months after the Handover of the Port's Assets by the Concessing Authority or the date of the first call by a vessel.</p>	<p>"تاريخ التشغيل الفعلي": يعني اليوم التالي لأي من التاريخين التاليين أيهما أقرب: إما ١٨ شهر بعد تسليم مانح الامتياز لأصول المحطة، أو تاريخ وصول أول سفينة.</p>
<p>"Day" means the 24 (twenty-four) hour period beginning and ending at 12:00 midnight Egyptian Local Time.</p>	<p>"يوم": يعني فترة مدتها ٢٤ (أربع وعشرون) ساعة تبدأ وتنتهي تمام الساعة الثانية عشر في منتصف الليل بالتوقيت المحلي المصري.</p>
<p>"Debt Due" means the aggregate of the following sums; representing the advanced by the Lenders towards Project Facilities and Services, expressed in United States Dollars as may be outstanding and payable to the Lenders under the Financing Documents on the Transfer Date: the principal amount of the debt including any subordinated debt provided by the Lenders under the Financing Documents for financing the Project ("the Principal"), but excluding any part of the Principal that had fallen due for repayment one year prior to the Transfer Date, if the Transfer Date is related to expiry of the Concession Period or any part of the Principal that had fallen due after the Termination Notice, if the Transfer Date is related to Termination prior to the expiry of the Concession Period, Provided that these amounts are requisite and necessary to finance the unfunded parts of the company's capital in the Terminals' assets and the concessionaire has included them in the financial documents. The Concessionaire shall notify the Concessing Authority and receive a written agreement on these documents.</p>	<p>"الدين المستحق": يعني اجمالي المبالغ الاثنيه والتي تمثل المبالغ المدفوعة مقدما من جانب المقرضون بالدولار الأمريكي لمرافق وخدمات المشروع والتي قد تكون متأخرة أو مستحقة الدفع إلى المقرضين في تاريخ تسليم المحطة الى الهيئة بموجب مستندات التمويل: يشمل أصل مبلغ الدين متضمنا أي ديون فرعية قدمها المقرضون بموجب مستندات التمويل لتمويل المشروع (ويشار إليه فيما بعد باسم "أصل الدين") ولا يشمل أي جزء من أصل الدين كان مستحق السداد قبل سنة واحدة من- تاريخ تسليم المحطة للهيئة، إذا كان تاريخ التسليم متعلقا بانقضاء مدة الامتياز، ولا يشمل أي جزء من أصل الدين كان مستحقاً بعد إخطار الإنهاء، وذلك إذا كان متعلقا بالإنهاء قبل انقضاء مدة الامتياز؛ وذلك بشرط أن تكون هذه المبالغ لازمة وضرورية لتمويل الأجزاء الغير مموله من رأس مال الشركة في أصول المحطة وأن يكون صاحب الامتياز قد أدرجها بمستندات التمويل وأعطرت بها الهيئة كتابياً وافقت الهيئة على شروطها.</p>



<p>"Designs and Drawings" means the detailed designs and drawings related to the Additional Port's Assets and the Project Facilities and Services to be provided by the Concessionaire.</p>	<p>"التصميمات والرسومات": تعني التصميمات والرسومات التفصيلية المتعلقة بأسطول المحطة الإضافية ومرافق وخدمات المشروع التي تقدمها صاحب الامتياز.</p>
<p>"Domestic Currency" means the Egyptian Pound, which is the lawful currency of Egypt.</p>	<p>"العملة المحلية": تعني الجنيه المصري وهو العملة الرسمية في جمهورية مصر العربية.</p>
<p>"Egyptian Accounting Standards" means the accounting standards generally accepted in Egypt and consistently applied.</p>	<p>"المعايير المحاسبية المصرية": تعني المعايير المحاسبية المقبولة في العموم في جمهورية مصر العربية وتطبق على الدوام.</p>
<p>"Encumbrance" means any encumbrance such as mortgage, charge, pledge, lien, hypothecation, security interest, assignment, privilege or priority of any kind having the effect of security or other such obligations and shall include any similar arrangement under any insurance policy pertaining to the Project, physical encumbrances and encroachments on the Project Site/Port's Assets/Project Facilities and Services.</p>	<p>"الرهونات": تعني أي التزامات من رهونات أو مصروفات أو تمهيدات أو حجوزات أو رهون على عقارات أو فواتر أو ضمانات أو إحالات أو مزايا أو حقوق أولوية من أي نوع لها أثر ضماني أو غيرها من الأعباء الإلزامية وتشمل ما شابه من ترتيبات أخرى بموجب بوليصات تأمين تتعلق بالمشروع والأعباء الإلزامية العادية والتعميدات الحيازية موقع المشروع أو أصول المحطة أو مرافق وخدمات المشروع.</p>
<p>"Environmental Law" means any statute, rule, regulation, ordinance, code, guideline or policy having the force of law, in each case, applicable to the Project now or hereafter in effect and any applicable judicial or administrative interpretation, pronouncement, order, decree or judgment, relating to the environment, health and safety.</p>	<p>"القوانين البيئية": تعني أي لوائح أو نظم أو قوانين أو إرشادات أو سياسات لها قوة الأثر القانوني وفقاً لكل حالة المعمول بها فيما يتعلق بالمشروع ويكون لها أثر قانوني في الوقت الحالي وفيما بعد وأي تفسيرات أو أحكام أو أوامر أو مراسيم أو منطوقات قضائية أو إدارية معمول بها فيما يتعلق بالبيئة والصحة والسلامة.</p>
<p>"Equity" means the paid-up share capital of the Concessionaire representing the equity component required to participate in the financing of the Project Facilities and Services, as capitalized in the books of the Concessionaire and duly certified by the Statutory Auditors.</p>	<p>"أسهم": تعني أسهم رأس المال المدفوع الخاص بصاحب الامتياز الذي يمثل الحصة اللازمة للمشاركة في تمويل مرافق وخدمات المشروع المثبتة في دفاتر صاحب الامتياز والمعتمدة قانونياً من مراجع الحسابات القانوني.</p>
<p>"Equity Documents" means collectively the documents evidencing subscription to Equity to the extent of equity component of cost of the Project.</p>	<p>"مستندات ملكية الأسهم": تعني مجموع المستندات التي تثبت المشاركة في الحصة والجزء من تلك الحصة الخاص بتكاليف المشروع.</p>
<p>"Estimated Project Cost" means the sum of US Dollars only being the estimated cost of the Project resulting from the Design and Drawing related to the Project Facilities and Services.</p>	<p>"التكلفة التقديرية للمشروع": تعني المبلغ بالدولار الأمريكي للتكلفة التقديرية للمشروع الناتجة عن التصميمات والرسومات المتعلقة بمرافق وخدمات المشروع.</p>
<p>"Event of Default" shall have the meaning assigned to it under Article 15.1 .</p>	<p>"حالة الإخلال": يكون لها المعنى المخصص لها في البند (1٠١٥).</p>
<p>"Existing Port's Assets" means the assets set out in Appendix 3, belonging to the Concessioning Authority that the Concessionaire has the right to use during the Concession Period.</p>	<p>"أصول المحطة القائمة بالفعل": تعني الأصول المبينة في الملحق (٣) والخاصة بمانح الامتياز والتي يكون صاحب الامتياز لصاحب الامتياز حق استخدامها خلال مدة الامتياز.</p>
<p>"Expert" means any person, body or organization of repute with recognized technical/ professional expertise in respect of any field, matter or subject relevant for the purpose of this Agreement and jointly appointed by the Parties.</p>	<p>"خبير": يعني أي شخص أو هيئة أو مؤسسة أو مكتب مرموقه تتمتع بخبرة فنية ومهنية فيما يتعلق بأي من المجالات أو الأمور أو المواضيع ذات الصلة بالقرائن هذا العكس وتعيينهم الطرفان مجتمعين</p>





<p>"Financial Assistance" means all funded and non-funded credit assistance including but not limited to loans, advances, lease assistance and guarantees required for the Project.</p>	<p>"التسهيلات المالية": تعني جميع التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تسهيلات الفروض والدفعات المقدمة والتأجير التمويلي والضمانات اللازمة للمشروع.</p>
<p>"Financial Close" means the date on which the Financing Documents provided for Financial Assistance by the Lenders, Equity Documents and the documents in respect of debt, if any, committed by the Consortium have become effective and the Concessionaire has access to such Financial Assistance.</p>	<p>"الإغلاق المالي": يعني التاريخ الذي تصبح فيه مستندات التمويل سارية، ويقصد بمستندات التمويل تلك اللازمة للتسهيلات المالية من المقرضين ومستندات الأسهم والمستندات المتعلقة بالديون، إن وجدت، والتي يلتزم بها التحالف، ولصاحب الامتياز حق الاطلاع على تلك التسهيلات المالية.</p>
<p>"Financial Year" means any twelve months period commencing from 1st July and ending on 30th June.</p>	<p>"السنة المالية": تعني فترة مدتها اثنا عشر شهراً تبدأ في الأول من يوليو وتنتهي في الثلاثين من يونيو من كل عام.</p>
<p>"Financing Documents" means, collectively, the documents executed in favor of or entered into force with the Lenders, by the Concessionaire in respect of the Financial Assistance relating to the financing (including any re-financing) of the Project Facilities and Services and includes any document providing security for the Financial Assistance, and that Financing Documents were submitted to the Concessioning Authority and were approved in a written letter.</p>	<p>"مستندات التمويل": تعني كافة المستندات المحررة لصالح المقرضين أو المبرمة معهم من قبل صاحب الامتياز فيما يتعلق بالتسهيلات المالية المتعلقة بتمويل (بما في ذلك أي إعادة تمويل) مرافق وخدمات المشروع وتشمل أي مستندات تقدم ضمانات للتسهيلات المالية وضرورية لتمويل أصول المشروع، وتلك مستندات التمويل التي تم تقديمها للهيئة وافقت على شروطها كتابياً.</p>
<p>"Financing Plan" means the financing plan as envisaged under the Financing Documents for financing the cost to be incurred for implementing the Project submitted by the Concessionaire in accordance with Article 3.1 (a)(4). The Concessionaire should receive a written approval from the Concessioning Authority on the Financing Plan within ten (10) working days after submission to the Concessioning Authority.</p>	<p>"خطة التمويل": تعني خطة التمويل الموضوعية بموجب مستندات التمويل لتمويل التكلفة المتكبدة من جراء تنفيذ المشروع والتي يقدمها صاحب الامتياز وفقاً للبند ١٠٣(٤) ، والحصول على موافقة كتابية من مانح الامتياز على خطة التمويل خلال عشرة (١٠) أيام عمل من تسليمها لمانح الامتياز.</p>
<p>"Fixed Fee" shall have the meaning assigned to it under Article 8.1.</p>	<p>"الرسوم الثابتة": يكون لها المعنى المبين لها في البند (٨-١).</p>
<p>"GoE" means the Government of Egypt.</p>	<p>"الحكومة المصرية": تعني حكومة جمهورية مصر العربية.</p>
<p>"Good Industry Practice" means the exercise of that degree of skill, diligence and prudence and those practices, methods, specifications and standards of equipment, safety and performance, as may change from time to time and which would reasonably and ordinarily be expected to be used by a skilled and experienced operator engaged in construction, operation and maintenance of facilities, equipment or systems of the type and size similar to the Project Facilities and Services.</p>	<p>"الممارسات السليمة في المجال": تعني اتباع مستوى من المهارة والعناية الواجبة والحرص وغيرها من الممارسات والمنهجيات والمعايير فيما يتعلق بالمعدات والسلامة والأداء والتي قد تتغير من حين لآخر والتي من المتوقع في حدود الطبيعي والمعقول اتباعها من قبل الممارسين ذوي المهارة والخبرة في إنشاء وتشغيل وصيانة المرافق والمعدات والنظم من نفس أنواع وأحجام تلك المستخدمة في مرافق وخدمات المشروع.</p>
<p>"Government Authority" means GoE, any governmental department, commission, board, body, bureau, agency, authority, instrumentality, administrative body, at central, state, or local level, having jurisdiction over the Concessionaire, the Pont's Assets, the Project Facilities and Services or any portion thereof, but shall not include the Concessioning Authority.</p>	<p>"الهيئات الحكومية": تعني الحكومة المصرية أو أي إدارات أو لجان أو مجالس إدارية أو هيئات أو مكاتب أو مصالح أو بلديات أو هيئات إدارية حكومية من أي مستوى مركزي أو محلي أو على مستوى الدولة يكون لها سلطة إحصائية على صاحب الامتياز أو أصول المحطة أو مرافق وخدمات المشروع أو أي جزء مما تقدم ولكن لا تشمل مانح الامتياز.</p>

<p>"Gross Revenue" means all the revenues chargeable by the Concessionaire from the Project Facilities and Services.</p>	<p>"إجمالي الإيرادات": يعني جميع الإيرادات التي يحصلها صاحب الامتياز من مرافق وخدمات المشروع.</p>
<p>"Handback Period" means a period of ninety (90) days before the expiry of the Concession Period or after the service of a Termination Notice by one Party upon the other Party ending on the Transfer Date.</p>	<p>"فترة الاسترداد": تعني فترة مدتها تسعون (٩٠) يوم قبل انقضاء أجل مدة الامتياز أو منذ تسليم أحد الطرفين إشعار الإنهاء للطرف الآخر، وتنتهي في تاريخ تسليم المحطة.</p>
<p>"Handover of the Port's Assets" means the acceptance of the Port's Assets by the Concessionaire.</p>	<p>"تسليم أصول المحطة": يعني قبول صاحب الامتياز لأصول المحطة.</p>
<p>"Insurance Cover" shall have the meaning ascribed to it in Article 11.1 (c)(2).</p>	<p>"الغطاء التأميني": يكون له المعنى المبين له في البند ١١-١١ (ج) (٢).</p>
<p>"Lenders" means any Persons based in Egypt or abroad (including the shareholders of the Concessionaire) providing Financial Assistance under the Financing Documents and includes a trustee/agent for the holders of debentures or other debt instruments issued by the Concessionaire to finance the project.</p>	<p>"المقرضون": تعني أي من الأشخاص الذين يكون مقرهم في جمهورية مصر العربية أو في الخارج (بما في ذلك مساهمي صاحب الامتياز) ويقدمون تسهيلات مالية بموجب مستندات التمويل ومنهم أمين/وكيل حملة سندات الدين أو غيرها من أدوات الدين التي يصدرها صاحب الامتياز لتمويل المشروع.</p>
<p>"Management Control" means the possession, directly or indirectly of the power to direct or cause the direction of the management and setting the policies of the Concessionaire, whether through the ownership of voting securities, or by the contract or the eligibility to elect or appoint more than 50% (fifty percent) of the directors, managers, partners or other individuals exercising similar authority with respect to the Concessionaire, or others.</p>	<p>"التحكم في الإدارة": يعني الحيازة المباشرة أو غير المباشرة لصلاحيات توجيه أو التسبب في توجيه الإدارة والسياسات الخاصة بصاحب الامتياز سواء بموجب ملكية أوراق مالية لها حق التصويت أو بموجب تعاقذ أو خلاف ذلك، أو صلاحية انتخاب أو تعيين أكثر من ٥٠% (خمسون بالمائة) من المديرين والشركاء وغيرهم من الأفراد الذين يتمتعون بنفس السلطات فيما يتعلق بصاحب الامتياز.</p>
<p>"Material Adverse Effect" means the material adverse effect on: a) the ability of either Party to exercise any of their rights or perform/discharge any of their duties/obligations under and in accordance with the provisions of this Agreement and/or b) the legality, validity, binding nature or enforceability of this Agreement. c) the ability of either Party to avail the benefits of the Agreement according to Appendix 14 and in accordance with the terms of this Agreement; or d) the inability of a Party to continue to fulfil its obligations under this Agreement or rectify the effect of the event causing the Material Adverse Effect without spending additional amounts.</p>	<p>"تأثير سلبي جوهري": تعني التأثير السلبي الجوهري على أي مما يلي: (أ) قدرة أي من الطرفين على ممارسة أي من حقوقهما أو أداء أو الإبراء من أي من واجباتهم أو التزاماتهم ببنود هذا العقد ووفقاً لها؛ و/ أو (ب) قانونية وصلاحيته والطبيعة الإلزامية وبقاء هذا العقد؛ أو (ج) قدرة أي من الطرفين على تأدية المنافع المنصوص عليها في العقد في الملحق (١٤) وطبقاً لبنود هذا العقد؛ أو (د) عدم قدرة أي من الطرفين على الاستمرار في أداء التزاماته بموجب هذا العقد أو على معالجة تأثير الحدث الذي تسبب في تأثير سلبي جوهري بدون الاضطرار لتكبد أي مبالغ إضافية.</p>
<p>"Milestone Dates" means the dates for completion of specified Project activities as contained in the Project Schedule.</p>	<p>"التوقيينات الرئيسية": تعني تواريخ إنجاز أنشطة محددة للمشروع كما هو مبين في الجدول الزمني للمشروع.</p>
<p>"Month" means the calendar month as per the Gregorian calendar.</p>	<p>"شهر": يعني شهر تقويمي وفقاً للتقويم الميلادي.</p>
<p>"Net Book Value" means the aggregate written down value in the books of the Concessionaire as on the date of issuance of the Termination Notice of (i) the tangible assets (including capital works in progress) forming part of, fixed or attached to</p>	<p>"القيمة الدفترية الصافية" تعني القيمة الإجمالية المذكورة في دفاتر صاحب الامتياز في تاريخ إصدار إشعار إنهاء العقد لـ (١) الأصول المادية (بما في ذلك نصيب رأس المال في الأعمال</p>

the ground, created, installed or provided by the Concessionaire and comprised in Project Facilities and Services, , and (ii) the moveable assets including cargo handling equipment belonging to the Concessionaire, which the Concessioning Authority agrees to take over, in accordance with Egyptian Accounting Standards as applicable from time to time.	قيد التنفيذ - تحت الإنشاء) والتي تشكل جزءًا من الأرض، سواء ثابتًا أو ملحاقًا بها، والتي تم إنشاؤها أو تثبيتها أو توفيرها من قبل صاحب الامتياز سواء كانت تمثل مرافق أو خدمات للمشروع، (ii) الأصول المتحركة بما في ذلك معدات مناولة البضائع المملوكة لصاحب الامتياز ، والتي يوافق مانح الامتياز على استلامها وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية المطبقة بين الحين والآخر.
"Operations Phase" means the period from the Date of Commercial Operation to the expiry/Termination of the Concession Period.	"مرحلة التشغيل": تعني الفترة من تاريخ التشغيل الفعلي إلى إنها، أو انتهاء مدة الامتياز.
"Operations and Maintenance Standards" means the minimum standards of operations and maintenance set out in Appendix 4 with regards to the Project Facilities and Services.	"المعايير القياسية للتشغيل والصيانة": تعني الحد الأدنى من المعايير القياسية للتشغيل والصيانة المبينة في الملحق (٤) فيما يتعلق بمرافق وخدمات المشروع.
"Force Majeure Event" shall have the meaning ascribed to it in Article 13.1 of this Agreement.	"القوة القاهرة": يكون لها المعنى المبين لها في البند (١٠-١٣) من هذا العقد.
"Other Events" means the Force Majeure Events set out in Article 13.2.	"أحداث أخرى": يكون لها المعنى المبين لها في البند (١٠-١٣).
"Act of Government" means the Force Majeure Events set out in Article 13.3.	"أعمال الإدارة الحكومية": يكون لها المعنى المبين لها في البند (١٣-١٣).
"Party" means either the Concessioning Authority or the Concessionaire as the context may require or admit and "Parties" means both Concessioning Authority and Concessionaire.	"طرف": تعني إما مانح الامتياز أو صاحب الامتياز حسبما يقتضيه السياق أو يتص عليه ويشير لفظ "الطرفان/الطرفين" إلى مانح الامتياز وصاحب الامتياز مجتمعين.
"Performance Standards" means the minimum standards of performance set out in Appendix 4 with regard to the Project Facilities and Services.	"المعايير القياسية للأداء": تعني الحد الأدنى من معايير الأداء المبينة في الملحق (٤) فيما يتعلق بمرافق وخدمات المشروع.
"Performance Guarantee" shall mean the bank guarantee(s)/letter(s) of credit procured by the Concessionaire for the benefit of the Concessioning Authority guaranteeing the performance of the obligations of the Concessionaire hereunder in the manner specified in Article 4.1	"ضمان التنفيذ": يعني خطاب/خطابات الضمان/الضمانات البنكي/البنكية للالتزام الذي يقدمه صاحب الامتياز لصالح مانح الامتياز لضمان أدائه لالتزاماته المبينة في هذا العقد على النحو المبين في البند (٤-١).
"Person" means any individual, company, corporation, partnership, joint venture, trust fund, unincorporated organization, government or governmental authority or agency or any other legal entity.	"شخص": يعني أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو شراكة أو مشروع مشترك أو صندوق أو منظمة غير مسجلة أو حكومة أو جهة حكومية أو وكالة وغيرها من أنواع الكيانات القانونية.
"Port" means the Port of East Port Said as defined in the Applicable Law, which includes the Project Site.	"الميناء": يعني ميناء شرق بورسعيد كما هو معرف في القانون المعمول به والذي يشمل موقع المشروع.
"Port's Assets" means the aggregate of the Existing Port's Assets and the Additional Port's Assets.	"أصول المحطة": تعني مجموع أصول المحطة القائمة بالفعل وأصول المحطة الإضافية المملوكة للمهينة.
"Ports Law" means the Ports Law No. 1 for 1996, as amended from time to time.	"قانون الميناء": يعني قانون الميناء رقم ١ لسنة ١٩٩٦ والتعديلات التي تجري عليه من حين لآخر.
"Port Limits" means the Port of East Port Said as identified in	"حدود الميناء": تعني ميناء شرق بورسعيد كما هو محدد في

the Appendix 1.	الملحق (1).
"Profound Change in Circumstances" means a change, occurring after the Agreement Date, in the economic conditions of the Port, the Project Site, the shipping sector and/or the ports sector, or such changes in the economic circumstances at large resulting in a decrease of at least 15 % in the actual operating results compared to the initially forecasted operating results as per the Project Business Plan during two (2) consecutive years.	"تغيير جذري في الظروف": تعني تغيير في الظروف الاقتصادية للميناء وموقع المشروع وقطاع الشحن وقطاع الموانئ أو التغييرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية عموماً التي ينتج عنها تأثير سلبي جوهري والذي يقع بعد تاريخ العقد، والتي تؤدي إلى انخفاض بنسبة 15٪ على الأقل في نتائج التشغيل الفعلية مقارنة بنتائج التشغيل المتوقعة وفقاً لخطة أعمال المشروع خلال عامين (٢) متتاليين.
"Project" means the design, finance, construction, operation, maintenance, marketing, providing and transfer the assets of the Concessionaire in accordance with the provisions of this Agreement.	"المشروع": يعني التصميمات والتمويل والإنشاءات والتشغيل والصيانة والتسويق وتوفير أصول صاحب الامتياز ونقلها وفقاً لأحكام هذا العقد.
"Project Business Plan" means the business plan as per Appendix 14 and shared between the Parties to determine the Fixed Fee and Variable Fee paid by the Concessionaire. This Project Business Plan will be used as reference of the financial equilibrium and to attest the occurrence of Material Adverse Effect.	"خطة عمل المشروع": تعني خطة عمل المشروع وفقاً للملحق ١٤ التي يتشارك فيها الطرفان لتحديد الرسوم الثابتة والرسوم المتغيرة التي يدفعها صاحب الامتياز. ولتستخدم خطة عمل المشروع هذه كمرجعية للتوازن المالي وكإثبات لحدوث التأثير السلبي الجوهري.
"Project Contracts" means collectively this Agreement, the Construction Contract of the Concessionaire and any other material contract (other than the Financing Documents) entered into or may hereafter be signed by the Concessionaire in connection with the Project and Project Facilities and Services.	"عقود المشروع": تعني هذا العقد وعقد التشييد وغيرها من عقود التوريدات (فيما عدا مستندات التمويل) في مجملها والتي أبرمها بالفعل صاحب الامتياز أو التي قد يبرمها فيما بعد فيما يتعلق بالمشروع ومرافق وخدمات المشروع.
"Project Facilities and Services" means the facilities and services, to be provided by the Concessionaire during the Concession Period, in accordance with this Agreement and as detailed in Appendix 8.	"مرافق وخدمات المشروع": تعني الخدمات والمرافق التي سيوفرها صاحب الامتياز خلال مدة الامتياز وفقاً لهذا العقد وبالتفاصيل المبينة في الملحق (٨).
"Project Schedule" means the schedule outlined in Appendix 6 hereto.	"الجدول الزمني للمشروع": يعني الجدول الزمني المحدد في الملحق (٦) في هذا العقد.
"Project Site" means the area demarcated in Appendix 2 including the waterfront, existing berth, land together with buildings, structures if any and easement rights thereto that may be given to the Concessionaire and all other assets comprised therein on which the Concessionaire is authorized to develop and operate the Project Facilities and Services as set forth in this Agreement.	"موقع المشروع": يعني المنطقة المعينة حدودها في الملحق ٢ شاملة الواجهة المائية والرصيف القائم والأرض بالمباني والإنشاءات القائمة عليها إن وجدت وحقوق الارتفاع الملحقة بها والتي قد تكون منحت إلى صاحب الامتياز وجميع الأصول الأخرى المتواجدة عليها والمصرح صاحب الامتياز لتطوير وتشغيل مرافق وخدمات المشروع عليها كما هو مبين في هذا العقد.
"Provisional Certificate" shall have the meaning assigned to it under Article 5.11(d).	"الشهادة المشروطة": يكون لها المعنى المحدد لها في البند ١١-٥ (د).
"Punch List" shall have the meaning assigned to it under Article 5.11(d).	"قائمة البنود الغير منجزه والواجب أدائها": يكون لها المعنى المحدد لها في البند ١١-٥ (د).
"Quarter" means a period of three (3) Months.	"الربع السنوي": تعني فترة مدتها ثلاثة (٣) شهور.
"Remedial Period" has the meaning ascribed to it in Article 14.2.	"فترة إصلاح العطل": يكون لها المعنى المبين لها في البند (٢-١٤).

<p>"Requisition" has the meaning ascribed to it in Article 17.3 .</p>	<p>"طلب": يكون له المعنى المبين له في البند (٢٠-١٧).</p>
<p>"RoRo Terminal" is a dedicated berth and its adjacent yard to handle and store Cargo as opposed to being lifted using cranes from or onto the vessels. For cargo that is not self-propelled, it is placed on handling equipment with wheels on the terminal to roll cargo on or off vessels and cargo then remains on the handling equipment for the entire sea voyage.</p>	<p>"محطة دحرجه (رورو)": هو رصيف مخصص هو وساحته لتداول وتخزين البضائع، بخلاف البضائع المتداوله عن طريق الاوناش من وال السفن، أما بالنسبة للبضائع غير ذاتية الحركة فتكون موضوعه على معدات تداول بعجلات متواجدة في المحطة لدحرجتها من أو إلى السفينة ثم تظل على معدات التداول طوال مدة الرحلة البحرية.</p>
<p>"Safety Standards" means the minimum standards of safety set out in the annexure to Appendix 4 with regards to the Project/Project Facilities and Services.</p>	<p>"المعايير القياسية للسلامة": تعني الحد الأدنى من المعايير القياسية للسلامة المبينة في مرفقات الملحق ٤ وذلك فيما يتعلق بمرافق وخدمات المشروع.</p>
<p>"Scheduled Project Completion Date" means the date falling eighteen (18) months after the Handover of the Port's Assets by the Concessioning Authority to the Concessionaire.</p>	<p>"تاريخ إنهاء الجدول الزمني للمشروع": يعني التاريخ التالي لثمانية عشر (١٨) شهر بعد تسليم مانح الامتياز لاصول المحطه إلى صاحب الامتياز.</p>
<p>"Special Audit" shall have the meaning assigned to it under Article 8.5.</p>	<p>"المراجعة المالية الخاصة": يكون لها المعنى المبين لها في البند (٥-٨).</p>
<p>"Special Economic Zones Law" means Law No. 83 for 2002, as amended, regulating special economic zones.</p>	<p>"قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة": يعني قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وأي تعديلات تجري عليه بشأن تنظيم المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.</p>
<p>"Statutory Auditors" means an independent, recognized and reputable firm of chartered accountants duly licensed to practice in Egypt acting as independent statutory auditors of the Concessionaire under the provisions of the Applicable Laws including any statutory modification or re-enactment or replacement thereof, or newly enacted laws.</p>	<p>"المراجعون الماليون القانونيون": تعني مؤسسة مستقلة ومعترف بها وعريوفة من المحاسبين القانونيين الحاصلين على التراخيص اللازمة لممارسة عملهم في جمهورية مصر العربية كمرجعين قانونيين مستقلين صاحب الامتياز بموجب أحكام القوانين المعمول بها بما في ذلك أي تعديلات قانونية أو معاد سنها أو إحلالها أو التي تدخل حيز التنفيذ للمرة الأولى.</p>
<p>"Supporting Project Infrastructure" means: a) maritime access channels; b) port entrance; c) protective works including breakwaters, shore protection, fender, mooring bits; d) access to port for inland transport (including roads, bridges and Connecting Tunnels); e) rail connections between hinterland and the Port when available; and f) other facilities as may be specified by the Concessioning Authority as supporting infrastructure to be provided for the Project.</p>	<p>"البنية التحتية الداعمة للمشروع" وتعني: (أ) قنوات الدخول البحرية؛ و (ب) مدخل الميناء؛ و (ج) الأعمال الوقائية بما في ذلك حواجز الأمواج والحماية الشاطئية والمصدات وشمعات الرباط لرسو السفن؛ و (د) الدخول للميناء برياً (بما في ذلك الطرق والكباري والأنفاق الرباطية)؛ و (هـ) روابط السكك الحديدية بين الظهر والميناء إن وجدت؛ و (و) المرافق الأخرى التي قد يحددها مانح الامتياز كبنية تحتية داعمة واجب توفيرها للمشروع.</p>
<p>"Tariff" means the applicable rate (s) that will be charged by the Concessionaire for and in respect of providing the Project Facilities and Services.</p>	<p>"التعريفية": تعني السعر/الاسعار المطبق(ة) الذي سيتحصل عليه صاحب الامتياز فيما يتعلق بتوفير مرافق وخدمات المشروع.</p>
<p>"Tariff Notification" means the notifications setting out inter alia the Tariff and shall include any revisions thereof.</p>	<p>"الإخطار بالتعريفية": تعني الإخطارات التي تحدد التعريفية وتشمل أي تعديلات تجري عليها.</p>
<p>"Termination Notice" means a notice issued in accordance with this Agreement by a Party to the other Party terminating</p>	<p>"إخطار الإنهاء": بعد الإخطار الذي يصدره أحد طرفي هذا</p>

the Agreement on the Transfer Date.	العقد إلى الطرف الآخر وفقاً لهذا العقد لإنهاءها في تاريخ التسليم .
"Termination" means the early termination of this Agreement.	"الإنهاء" يعني الإنهاء المبكر لهذا العقد.
"Termination Period" shall have the meaning as set out under Article 17.1 hereof.	"مدة الإنهاء"، يكون لها المعنى المبين لها في البند (1-17) من هذا العقد.
"Tests" shall have the meaning assigned to it under Article 5.11 hereof.	"الاختبارات": يكون لها المعنى المعين بها في البند (11-5) من هذا العقد.
"Transfer Date" means the date of expiry or Termination as the case may be, of the Concession Period in accordance with the terms of this Agreement.	"تاريخ إعادة التسليم": يعني تاريخ انقضاء مدة الامتياز أو إنهاءها حسبما يقتضي الحال وفقاً لأحكام هذا العقد.
"Transaction Documents" means collectively the Project Contracts and the Financing Documents.	"مستندات المعاملات": تعني كل عقود المشروع ومستندات التمويل.
"Variable Fee" shall have the meaning assigned to it under Article 8.2.	"الرسوم المتغيرة": يكون لها المعنى المعين لها في البند (8-2).
"Vessels" means Ro-Ro, Ro-Pax, LoLo, Pure Car Carrier (PCC) and Pure Car Truck Carrier (PCTC) vessels handled by the Concessionaire.	"السفن": تعني سفن الدرجة (رورو) والسفن القائمة بنقل الركاب والدرجة معاً وثاقلات التناول الرأسية وثاقلات المركبات الصرفة وثاقلات المركبات والشاحنات الصرفة التي يتعامل معها صاحب الامتياز.
"Yard Networks & Utilities" means all yard networks and utilities such as water drainage, water supply for the terminal, firefighting systems in line with Egyptian regulation, communication, electricity and lighting of the terminal in accordance with the provisions of the Construction Contract of the Concessioning Authority, as detailed in Appendix 3 "Port's Assets", as part of the Additional Port's Assets.	"شبكات الساحة والمرافق": تعني جميع شبكات الساحة والمرافق مثل صرف المياه وإمدادات المياه للمحطة ونظم مكافحة الحريق وفقاً للنظم المصرية، والاتصالات والكهرباء وإضاءة المحطة وفقاً لأحكام عقد الإنشاءات الخاص بماتح الامتياز كما هو موضح بالتفصيل في الملحق (٢) "أصول المحطة" كجزء من أصول المحطة الإضافية.
"Yard Structural Works" means soil preparations of the yard and foundation layers below the asphalt as detailed in Appendix 3 "Ports Assets", as part of the Additional Port's Assets.	"أعمال تجهيز الساحة": تعني تجهيز أرض الساحة وطبقات تحسين التربة أسفل الأسفلت كما هو موضح بالتفصيل في الملحق (٣) "أصول المحطة" كجزء من الأصول الإضافية للمحطة.
<b>2.1 Other References</b> In this Agreement:	<b>1-2 مرجعيات أخرى</b> في هذا العقد يكون للاختصاصات التالية المعاني المبينة لها:
"BS" means British Standard.	"BS" / "بي. إس." تعني معايير بريطانية.
"DIN" means German Industrial Standard.	"DIN" / "دي. إن." تعني معايير الصناعة الألمانية.
"FEM" means Federation of Equipment Manufacturers.	"FEM" / "إف. إي. إم." تعني اتحاد مصنعي المعدات.
"ES" means Egyptian Standard.	"ES" / "إي. إس." تعني المعايير المصرية.
"ISO" means International Standards Organization	"ISO" / "إيزو" تعني المنظمة الدولية للمعايير.
"IEC" means International Electro Technical Commission.	"IEC" / "إي. إي. سي." تعني اللجنة الكهروتقنية الدولية.
"IMDG" means International Maritime Dangerous Goods.	"IMDG" / "إي. إم. دي. جي." تعني اللوائح الدولية للبحرية للبضائع الخطرة.



"IMO" means International Maritime Organization.	"IMO" "إي. إم. أو" تعني المنظمة البحرية الدولية.
"km" means Kilometre, the unit of length.	"KM" / "كم" تعني كيلومتر، وحدة قياس طول.
"kWh" means Kilowatt-hour, the unit of electrical energy.	"kWh" "ك. و. س." تعني كيلوات في الساعة وحدة قياس الطاقة الكهربائية.
"KVA" means Kilovolt-Ampere, the unit of power.	"KVA" "كي. في. إيه." تعني كيلو فولت أمبير، وهي وحدة قياس الطاقة.
"m" means Metre, the unit of length.	"m" / "م" تعني متر وهي وحدة قياس طول.
"mm" means Millimeter, the unit of length.	"mm" / "مم" تعني ملليمتر وهي وحدة قياس طول.
"MT" means Metric Tonne, the unit of weight.	"MT" / "إم. تي." وتعني طن متري وهي وحدة قياس وزن.
"MVA" means Mega Volt Ampere, the unit of power.	"MVA" / "إم. في. إيه." وتعني ميغا فولت أمبير وهي وحدة قياس طاقة.
"MSIHC" means Manufacture Storage and Input of Hazardous Chemicals.	"MSIHC" / "إم. إس. أي. إنش. سي." وتعني مخزون ومدخلات التصنيع من المواد الكيميائية الخطرة.
"OISD" means Oil Industry Safety Directorate.	"OISD" / "أو. إس. دي." وتعني دليل السلامة في مجال النفط.
"VAT" means Value Added Tax.	"VAT" / "لغات" تعني ضريبة القيمة المضافة.
<b>1.3 Interpretations</b>	<b>٣-١ التفسيرات</b>
This Agreement constitutes the entire understanding between the Parties regarding the Project and supersedes all previous written and/or oral representations and/or arrangements regarding the Project. In this Agreement unless the context otherwise requires:	يمثل هذا العقد كامل الاتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بالمشروع وتجب جميع الاتفاقات السابقة سواء أكانت تعهدات أو ترتيبات كتابية أو شفوية فيما يتعلق بالمشروع ما لم يقتض السياق غير ذلك في هذا العقد:
(a) any reference to a statutory provision shall include such provision as is any modifications to it or if re-enacted or consolidated so far as such modification or re-enactment or consolidation applies or can be applied to any transactions made upon this agreement;	(أ) أي إشارة لحكم قانوني تشمل هذا الحكم كما هو وكما قد يجري تعديله أو إعادة سنه أو ضمه من حين لآخر طالما أن التعديل أو إعادة السن أو الضم ينطبق على أو قابل للتطبيق على أي من المعاملات المبرمة بموجب هذا العقد؛
(b) the singular words shall include plural and vice versa, and words denoting natural persons shall include partnerships, firms, companies, corporations, joint ventures, trusts, associations, organizations or other entities (whether or not having a separate legal entity);	(ب) أي كلمات في الصيغة المفردة تشمل أيضًا صيغة الجمع والعكس صحيح. وأي كلمات تدل على أشخاص طبيعيين تشمل الشركات والمؤسسات والشركات والمشروعات المشتركة والشناديق والجمعيات والمنظمات وغيرهم من الكيانات (سواء أكان لها كيان قانوني منفصل أم لا)؛
(c) the table of contents and any headings in this Agreement are for ease of reference only and shall not affect the construction or interpretation of this Agreement;	(ج) يكون فهرس المحتويات وأي عناوين في هذا العقد لسهولة المرجعية فقط ولا تؤثر على بنية أو تفسير هذا العقد؛
(d) the words "include" and "including" are to be construed without limitation;	(د) تفسر كلمة "تشمل" و "شاملة" بأنهما يعنيان على سبيل المثال لا الحصر؛
(e) References to "construction" include investigation, design, engineering, procurement, delivery, transportation,	(هـ) أي إشارة إلى "تشمل" تشمل التحقيق والتصميم والهندسة والمشتريات والشحن والاتصالات والتوكيلات والمعالجة

installation, processing, fabrication, testing, commissioning and other activities incidental to the construction;	والصنيع والتجريب والتكليف وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالإشياء والتشييد؛
(f) any reference to any period of time shall mean a reference to Egyptian Local Time;	(و) أي إشارة لفترة زمنية تعني الإشارة إليها وفقاً للتوقيت المحلي لجمهورية مصر العربية؛
(g) any reference to a day shall mean a reference to a calendar day;	(ز) أي إشارة ليوم تعني الإشارة ليوم تقويمي؛
(h) any reference to a month shall mean a reference to a calendar month;	(ح) أي إشارة لشهر تعني الإشارة لشهر تقويمي؛
(i) "Recital", "Article" and "Appendix" shall refer, except where the context otherwise requires, to Articles of and any Appendix to this Agreement.	(ط) تشير الكلمات "تمهيد" و"بند" و"ملحق" إلى بنود وملحقات هذا العقد ما لم ينص السياق على خلاف ذلك؛
(j) The Appendices to this Agreement shall form an integral part and parcel of this Agreement and will be in full force and effect as though they were expressly set out in the body of this Agreement;	(ي) تمثل ملحقات هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منها ويكون لها كامل الأثر والنفاذ طالما وردوا صراحة في متن نص هذا العقد؛
(k) any reference at any time to any agreement, deed, instrument, license or document of any description shall be construed as reference to that agreement, deed, instrument, license or other document as amended, supplemented, modified or novated at the time of such reference;	(ك) أي إشارة في أي وقت من الأوقات لأي اتفاقية أو صك أو أداة أو ترخيص أو مستند بأي وصف من الأوصاف تمثل إشارة لهذا العقد أو الصك أو الأداة أو الترخيص أو غيرها من المستندات شاملة أي تغييرات أو إضافات أو تجديدات قد جرت عليهم في وقت تلك الإشارة؛
(l) any agreement, consent, approval, authorization, notice, communication, information or report required under or pursuant to this Agreement from or by any Party and/or a Statutory Auditor shall be valid and effective only if it is in writing under the hands of duly authorized representative of such Party and/or Statutory Auditor, or as the case requires, on behalf of them and not otherwise;	(ل) يكون أي اتفاق أو تراخي أو موافقات أو تفويضات أو إشعارات أو اتصالات أو معلومات أو تقارير لازمة بموجب هذا العقد أو وفقاً لها يطلب من أي من الطرفين وأو مراجع الحسابات تكون سارية ونافذة فقط إن كانت في صورة كتابية أبرمها الممثلين المصرح لهم قانوناً لأي من الطرفين وأو مراجع الحسابات حسبما يقتضي الحال أو بالنيابة عنهم ولا يجوز غير ذلك؛
(m) unless otherwise stated, any reference to any period commencing "from" a specified day or date and "till" or "until" a specified day or date shall include both such days or dates; and	(م) ما لم ينص على خلاف ذلك تكون أي إشارة لأي فترة زمنية تبدأ "منذ" يوم أو تاريخ محدد و"حتى" أو "إلى" يوم أو تاريخ محدد آخر تشمل هذين اليومين أو التاريخين؛ و
(n) unless otherwise specified, any interest to be calculated and payable under this Agreement shall accrue on a daily basis and from the respective due dates as stated in this Agreement.	(ن) ما لم ينص على خلاف ذلك فإن أي فوائد واجبة ومستحقة الدفع بموجب هذا العقد تحسب على أساس يومي من تاريخ الاستحقاق المنصوص عليه في هذا العقد.
<b>1-3 Measurements and Arithmetic Conventions</b> All measurements and calculations shall be in SIU system and calculations done to 2 decimal places. If the third digit is 5 or above being rounded up and if below 5 being rounded down.	<b>٤-١ القياسات والأصطلحات الحسابية</b> تكون جميع القياسات والحسابات بنظام الوحدات الدولي والحسابات التي تجري على خانتين عشريتين وتكون الثالثة ٥ أو أكبر تقرب للأعلى والأقل من ٥ تقرب للأسفل.
<b>1-4 Ambiguities and Discrepancies</b> In case of ambiguities or discrepancies within this Agreement, the following shall apply: (a) between two Articles of this Agreement, the provisions of specific Articles relevant to the issue under consideration	<b>٥-١ الالتباس والتناقض</b> في حالة الالتباس أو التناقض في هذا العقد يطبق ما يلي: (أ) في حالة الالتباس أو التناقض بين مادتين في هذا العقد تسود أحكام البند المحددة لهذا الموضوع على هذين البندين؛

<p>shall prevail over those in other Articles;</p> <p>(b) between the dimension scaled from the Design and Drawings and its specific written dimension, the latter shall prevail; and</p> <p>(c) between any value written in numerals and that in words, the latter shall prevail.</p> <p>(d) between the provisions of this Agreement and the Appendices forming part of this Agreement, the former shall prevail.</p>	<p>(ب) في حالة الالتباس أو التناقض بين الأبعاد المقاسة في التصميمات والرسومات وبين الأبعاد المحددة المكتوبة تسود الأخيرة؛</p> <p>(ج) في حالة الالتباس أو التناقض بين أي قيمة مكتوبة بالأرقام وبالأحرف تسود الأخيرة؛</p> <p>(د) في حالة الالتباس أو التناقض بين بولود هذا العقد والملحقات التي تمثل جزءاً من هذا العقد تسود الأولى.</p>
<p><b>ARTICLE 2 - CONCESSION AND PORT ASSETS</b></p>	<p>البند ٢ - الامتياز وأصول المحطة</p>
<p><b>2.1 Concession</b></p> <p>In consideration of the Concessionaire acceptance to pay to the Concessing Authority (a) the Fixed Fee and (b) the Variable Fee, as set out in Articles 8.1 and 8.2 and performing its obligations as set out in this Agreement, the Concessing Authority hereby grants to the Concessionaire, subject to the provisions of this Agreement, an exclusive license over the Project Site for designing, engineering, financing, constructing, equipping, operating, maintaining, replacing and transferring the Project/ Project Facilities and Services.</p>	<p>٢-١ الامتياز</p> <p>مع مراعاة موافقة صاحب الامتياز أن يدفع إلى مانح الامتياز (أ) رسوم ثابتة و (ب) رسوم متغيرة طبقاً للبند ١-٨ و ٢-٨ وتنفيذ التزاماته المنصوص عليها في هذا العقد، يمنح مانح الامتياز إلى صاحب الامتياز وفقاً لأحكام هذا العقد، ترخيصاً حصرياً لموقع المشروع لأعمال التصميمات والهندسة والتمويل والإنشاءات والتشغيل والصيانة والإحلال وإعادة تسليم المحطة ومرافقها وخدماتها.</p>
<p><b>2.2 Concession Period</b></p> <p>The Concession hereby granted is for a period of 30 years commencing from Date of Commercial Operations during which the Concessionaire is authorized and obliged to implement the Project and to provide Project Facilities and Services in accordance with the provisions hereof. Provided that in the event of a Termination of this Agreement by either Party in accordance with the provisions hereof, the Concession Period shall mean and be limited to the period commencing from the Date of Commercial Operations and ending with the date of Termination of this Agreement.</p>	<p>٢-٢ مدة الامتياز</p> <p>تكون مدة الامتياز الممنوح بموجب هذا العقد ٣٠ عام تبدأ من تاريخ التشغيل الفعلي والتي يصرح صاحب الامتياز وتكون مُلزمة خلالها بتنفيذ المشروع وتوفير مرافق وخدمات المشروع وفقاً لبندود هذا العقد، بشرط أنه في حالة إنها أي من الطرفين لهذا العقد وفقاً لأحكامه تكون مدة الامتياز آنذاك محددة بالفترة من تاريخ التشغيل الفعلي وتنتهي بتاريخ إنهاء العقد.</p>
<p><b>2.3 Acceptance of the Concession</b></p>	<p>٢-٣ قبول الامتياز</p>
<p>The Concessionaire hereby accepts the Concession and agrees and undertakes to implement the Project and to provide the Project Facilities and Services in accordance with the provisions of this Agreement. Subject to and in accordance with the provisions of this Agreement and Applicable Laws and Applicable Permits, the Concessionaire shall at its costs, charges, expenses and risks including but not limited to foreign exchange variation risk if any, conceptualize, design, engineer, finance, construct, equip, operate, maintain and replace the Project/ Project Facilities and Services.</p> <p>(a) <b>Port's Assets</b></p> <p>i. In consideration of the Concessionaire agreeing to perform and discharge its obligations as set forth in this Agreement, the Concessing Authority hereby grants to the Concessionaire, the exclusive right to enter upon, occupy and use the Project Site and Port's Assets detailed in Appendix 3 for the purpose of implementing the Project and provision of Project Facilities and Services pursuant thereto in accordance with this</p>	<p>يقبل ويوافق ويتعهد صاحب الامتياز بتنفيذ المشروع وتوفير مرافق وخدمات المشروع، وتجب وفقاً لبندود هذا العقد والقوانين السارية والتصاريف المعمول بها أن يتحمل كافة التكاليف والرسوم والتفقات والمخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر - مخاطر التغير في سعر صرف العملات الأجنبية إن وجدت و وضع التصور والتصميمات والأعمال الهندسية والتمويل والإنشاءات والمعدات والتشغيل والصيانة وإحلال مرافق وخدمات المشروع.</p> <p>(أ) أصول المحطة</p> <p>١. في ضوء موافقة صاحب الامتياز على تنفيذ التزاماته والوفاء بها على النحو المنصوص عليه في هذا العقد يمنح مانح الامتياز صاحب الامتياز الحق الحصري لدخول وإشغال واستخدام موقع المشروع وأصول المحطة الموضحة تفصيلاً في الملحق (٣) لغرض تنفيذ المشروع وتوفير مرافق وخدمات المشروع وفقاً لهذا العقد.</p>

<p>Agreement.</p> <p>ii. The Concessionaire shall at its costs, charges and expenses make such development and improvements in the Project Site as may be necessary or appropriate for implementing the Project and providing Project Facilities and Services, in accordance with the Agreement, Applicable Laws and Applicable Permits.</p>	<p>أ. يجب على صاحب الامتياز و علي نفقته الخاصة القيام بأعمال التطوير والتحسينات في موقع المشروع كما تقتضي الضرورة وعلى النحو الملائم لتنفيذ المشروع وتوفير مرافق وخدمات المشروع وفقاً لهذا العقد والقوانين السارية والتدابير اللازمة.</p>
<p><b>2.4 Use of Port's Assets</b></p> <p>The Concessionaire shall not without the prior written consent or approval of the Concessioneing Authority use the Project Site and the Port's Assets for any purpose other than for the purposes of the Project/the Project Facilities and Services and purposes incidental thereto as permitted under this Agreement or as may otherwise be approved by the Concessioneing Authority.</p>	<p>٤-٢ استخدام أصول المحطة</p> <p>لا يجوز صاحب الامتياز استخدام موقع المشروع وأصول المحطة لأي غرض اخر غير الأغراض المحددة للمشروع ولمرافق وخدمات المشروع والأغراض المرتبطة بهما وفقاً لما هو مصرح به بموجب هذا العقد إلا بموافقة كتابية مسبقة من مانح الامتياز.</p>
<p><b>2.5 Information about Project Site and Port's Assets</b></p> <p>The information about the Project Site and Port's Assets as set out in Appendix 2 and Appendix 3 respectively is provided by the Concessioneing Authority in good faith and with due regard to the matters for which such information is required by the Concessionaire. The Concessioneing Authority agrees to provide to the Concessionaire, upon a reasonable request, any further information relating to the Project Site and Port's Assets, which the Concessioneing Authority may currently possess or may hereafter come to its possession, as may be relevant to the implementation of the Project.</p>	<p>٥-٢ المعلومات عن موقع المشروع وأصول المحطة</p> <p>المعلومات عن موقع المشروع وأصول المحطة المبينة في الملحق (٢) والملحق (٣) على التوالي هي معلومات يقدمها مانح الامتياز بحسن نية حال طلب صاحب الامتياز لهذه المعلومات. ويوافق مانح الامتياز على أن يقدم إلى صاحب الامتياز بناء على طلب مقبول منه أي معلومات إضافية متعلقة بموقع المشروع وأصول المحطة والتي قد تكون في حوزة مانح الامتياز حالياً أو فيما بعد تتعلق بتنفيذ المشروع.</p>
<p><b>2.6 Acceptance of the Port's Assets</b></p> <p>Prior to the Handover of the Port's Assets, the Concessionaire shall inspect the Port's Assets for ensuring that such assets fit for purpose and comply with the minimum standards as per provided by Appendix 4. Provided that the inspection is satisfactory to the Concessionaire in accordance to Appendix 9 or otherwise agreed by the Concessioneing Authority and the Concessionaire, the Concessionaire accepts possession of the Port's Assets and Project Site on an 'as is where is' basis. For the avoidance of doubt, the Concessionaire shall not be liable for any damages, losses or claims whatsoever arising out of the Port's Assets and Project Site prior to the Handover of the Port's Assets.</p>	<p>٦-٢ قبول أصول المحطة</p> <p>قبل تسليم أصول المحطة يفحص صاحب الامتياز أصول المحطة للتأكد من ملائمتها للغرض ومطابقتها للحد الأدنى من المعايير القياسية المتصوص عليها في الملحق (٤). بشرط أن تكون نتيجة الفحص مرضية لصاحب الامتياز طبقاً للملحق (٩) أو بخلاف ذلك وافق عليها مانح الامتياز وصاحب الامتياز ، ويقبل صاحب الامتياز حيازة أصول المحطة وموقع المشروع "على حالتها". ولتجنب الشك لا يتحمل صاحب الامتياز أي مسئولية عن أي تلفيات أو خسائر أو دعاوى من أي نوع تنشأ عن أصول المحطة وموقع المشروع قبل تسليم أصول المشروع.</p>
<p><b>2.7 Peaceful Occupation</b></p> <p>The Concessioneing Authority warrants that the Concessionaire shall, subject to complying with the terms and conditions of this Agreement, remain in occupation of the Project Site and Port's Assets during the Concession Period. In the event the Concessionaire is obstructed by any Person claiming any right, title or interest in or over the Project Site and Port's Assets or any part thereof or in the event of any enforcement action including any distraint, appointment of a receiver or a provisional liquidator being initiated by any Person claiming to have charge on the Project Site and Port's Assets, the Concessioneing Authority shall, if called upon by the Concessionaire, defend such claims and proceedings</p>	<p>٧-٢ الإشغال السلمي (عدم التعرض)</p> <p>يضمن مانح الامتياز السماح لصاحب الامتياز يشغل موقع المشروع خلال مدة الامتياز بشرط عدم إخلاله بشروط وبنود هذا العقد. وفي حالة تعرض أي جهة لصاحب الامتياز، بإدعاء أي حقوق أو ملكية أو مصالح في موقع المشروع أو أصول المحطة أو أي جزء منهما أو في حالة تنفيذ أي أحكام قضائية بما في ذلك أي مصادرة أو حجزات أو تعيين لجان قضائية أو مصفي نتيجة دعاوى من أي جهة تدعي أنها لديها تداعا على موقع المشروع أو أصول المحطة، فإنه يكون على مانح الامتياز في هذه الحالة بناء على طلب من صاحب الامتياز الدفاع في وجه هذه الإدعاءات والدعاوى.</p>

ARTICLE 3 - CONDITIONS PRECEDENT	البند ٣ - الشروط المسبقة
<p><b>3.1 Conditions Precedent</b> In the event the Parliament runs amendments to the agreement, both parties shall negotiate these amendments, if not accepted by the Concessionaire, both parties have the right to terminate the Agreement with no liability or obligation to compensate the other Party. The award of the Concession shall be subject to the satisfaction or waiver of the following conditions precedent (the "Conditions Precedent"):</p>	<p>١.٣ الشروط المسبقة في حالة إجراء أية تعديلات من قبل مجلس الوزراء أو مجلس النواب يدخل الطرفان في تفاوض حولها وإذا لم يقبلها صاحب الامتياز بحق لأي من الطرفين انتهاء العقد دون ادنى مسؤولية عليه او نشوء اي حق في التعويض. يكون منح الامتياز مشروطاً بالوفاء و تنفيذ بالشروط المسبقة الاتية أو التنازل عنها (ويشار إليها فيما بعد باسم "الشروط المسبقة"):</p>
<p>(a) The following Conditions Precedent shall be satisfied and furnished by the Concessionaire:</p>	<p>(أ) يكون على صاحب الامتياز الوفاء وتنفيذ الشروط المسبقة الاتية وتقديم ما تنص عليه:</p>
<ol style="list-style-type: none"> <li>copies (certified as true copies by a director of the Concessionaire) of the constituent documents of the Concessionaire;</li> <li>the resolutions adopted by the board of directors of the Concessionaire (certified as true copies by a director of the Concessionaire) authorizing the execution, delivery and performance by the Concessionaire of each of the Transaction Documents;</li> <li>a certificate outlining the shareholding structure of the Concessionaire;</li> <li>the Financing Plan and Financing Documents for the Project and demonstrating Financial Close Provided, Financial Close shall be deemed to be achieved if the only conditions pending for achieving Financial Close are those which are required to be fulfilled by the Concessioning Authority under Article 3.1 (b) hereunder;</li> <li>confirmations from the shareholders of the Concessionaire that each shareholder (i) is duly organized and validly existing under the laws of the jurisdiction of its incorporation, (ii) has requested the Concessioning Authority to enter into this Agreement with the Concessionaire, and (iii) has agreed to and unconditionally accepted the terms and conditions set forth in this Agreement;</li> <li>a legal opinion from the legal counsel of the Concessionaire with respect to the authority of the Concessionaire to enter into this Agreement and commit to its enforceability hereof;</li> <li>obtaining Applicable Permits as may be required for commencement of Construction Works, including but not limited to, those as listed in Appendix 10 unconditionally; and</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>نسخ معتمدة طبق الأصل من وثائق تأسيس الشركة الحاصلة على الامتياز معتمدة من مدير الشركة الحاصلة على الامتياز؛</li> <li>القرارات التي اتخذها مجلس إدارة الشركة الحاصلة على الامتياز (معتمدة كنسخ طبق الأصل من مدير الشركة الحاصلة على الامتياز) بالموافقة على استخراج وتسليم وتنفيذ جميع مستندات المعاملات الخاصة بصاحب الامتياز؛</li> <li>شهادة توضح هيكل ملكية الأسهم لصاحب الامتياز؛</li> <li>خطة ومستندات تمويل المشروع موضحاً بها بيان الإغلاق المالي بشرط إعتبار أن الإغلاق المالي قد تحقق إلا إذا كانت الشروط المتبقية لتمامه هي الشروط الواجب استيفائها بمعرفة مانح الامتياز وفقاً للبند ١.٣ (ب) أدناه من هذا العقد؛</li> <li>تأكيدات من حملة أسهم الشركة صاحبة الامتياز بأن كل من المساهمين: (أ) مؤسس وقائم بموجب قوانين اختصاص تأسيسها؛ (ب) تقدم بطلب للهيئة المانحة للامتياز لإبرام هذا العقد مع صاحب الامتياز؛ (ج) وافق موافقة غير مشروطة على شروط وأحكام هذا العقد؛</li> <li>رأي قانوني من المستشار القانوني لصاحب الامتياز فيما يتعلق بسلطة صاحب الامتياز لإبرام هذا العقد ونفاذه؛</li> <li>الحصول على التصاريح اللازمة لبدء أعمال الإنشاءات وفقاً لما يقتضيه الأمر، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك الواردة في الملحق (١٠) بدون أي شروط؛</li> </ol>
<p>(b) The following Conditions Precedent shall be satisfied and furnished by the Concessioning Authority, in accordance with Applicable Laws and cleared of any claims:</p>	<p>(ب) يجب على مانح الامتياز الوفاء بتنفيذ الشروط المسبقة الاتية وفقاً للقوانين السارية حالتيه من أي مطالبات:</p>
<ol style="list-style-type: none"> <li>all required approvals granting the Concessioning Authority the right to enter into this Agreement</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>جميع الموافقات اللازمة لمنح مانح الامتياز حق إبرام هذا العقد بما في ذلك قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة</li> </ol>

<p>including the SCZone's Board of Directors decision approving the Project and granting the Chairman of the General Authority for Suez Canal Economic Zone the right to sign the Concession Agreement;</p> <p>2. the approval of the Agreement by the Cabinet of Ministers according to Ports Law;</p>	<p>الإقتصادية لغناء السويس بالموافقة على المشروع ومنح رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حق التوقيع على عقد منح الامتياز؛</p> <p>2. موافقة مجلس الوزراء على العقد وفقاً للقانون الموافى؛</p>
<p>3. the Parliamentary approval authorizing the duration of the concession to be the Concession Period;</p> <p>4. the Prime Ministerial decree approving the Agreement;</p> <p>5. provide the relevant ministerial consents under the Arbitration Law authorizing the entry into the arbitration clause in connection with this Agreement (the "Ministerial Consents");</p> <p>6. provide or put in place arrangements for the provision of Supporting Project Infrastructure in a manner that allows the Concessionaire to operate the Project Site effectively as per Article 5.9 (e) relating to the Obligations of the Concessions Authority;</p> <p>7. ensure every part of the Project Site shall be free of any occupancy whatsoever and no rights to third parties on any part of the Project Site exist and no claims whatsoever are or may be raised on the ground of the occupancy of the Project Site by any such third parties, and the Project Site is and shall be free and clear of all Encumbrances and any lease rights or other rights of use relating to the Project Facilities and Services for the Concession Period; and</p> <p>8. provide any Applicable Permits necessary to perform any obligations or to exercise any rights of the Concessionaire in relation to this Agreement.</p>	<p>3. موافقة مجلس النواب على مدة الامتياز؛</p> <p>4. قرار مجلس الوزراء بالموافقة على العقد؛</p> <p>5. تقديم الموافقات الوزارية ذات الصلة بموجب قانون التحكيم الذي يسمح باللجوء لبند التحكيم فيما يتعلق بهذا العقد (ويشار إليها فيما بعد باسم "الموافقات الوزارية")؛</p> <p>6. تقديم أو تجهيز الترتيبات لتقديم البنية التحتية الداعمة للمشروع على النحو الذي يتيح صاحب الامتياز تشغيل موقع المشروع بكفاءة وفقاً للبند ٩-٥ (هـ) أدناه من هذا العقد المتعلق بالتزامات مانح الامتياز؛</p> <p>7. ضمان خلو جميع أجزاء موقع المشروع من أي إشغالات من أي نوع وعدم وجود حقوق للغير في أي جزء من موقع المشروع وعدم وجود دعاوى من أي نوع أو عدم لشؤونها على الأرض التي يشغلها موقع المشروع من قبل الغير. ويجب أن يكون موقع المشروع خالياً من أي عراقيل وأي حقوق إجباريه أو غيرها من حقوق الاستخدام المتعلقة بمرافق وخدمات المشروع خلال مدة الامتياز؛ و</p> <p>8. تقديم أي تصاريح لازمة لضرورة لأداء أي من الالتزامات أو لممارسة أي من حقوق صاحب الامتياز فيما يتعلق بهذا العقد.</p>
<p>3.2 The aforesaid Conditions Precedent shall be complied with within 180 (one hundred eighty) Days of the date of the Agreement. Each Party shall promptly inform the other Party in writing when the Conditions Precedent for which it is responsible have been satisfied.</p>	<p>3.2 يجب الالتزام بالشروط المسبقة سالفه الذكر خلال ١٨٠ (مائة وثمانون) يوم من تاريخ العقد. ويكون على كل من الطرفين سرعة إخطار الطرف الآخر كتابياً عند الوفاء بالشروط المسبقة المسئول عنها.</p>
<p>3.3 Any of the Conditions Precedent set forth in Article 3.1(a) may be waived fully or partially by the Concessions Authority at any time in its sole discretion or the Concessions Authority may grant additional time for compliance with these conditions and the Concessionaire shall be bound to ensure compliance within such additional time as may be specified by the Concessions Authority. Any of the Conditions Precedent set forth in Article 3.1(b) may be waived fully or partially by the Concessionaire at any time in its sole discretion.</p>	<p>3.3 قد يتنازل مانح الامتياز عن أي من الشروط المسبقة المبينة في البند ١-٣ (أ) كلياً أو جزئياً وفقاً لتقديره الخاص في أي وقت من الأوقات، أو قد يمنح مانح الامتياز لصاحب الامتياز مهلة إضافية للإمتثال لتلك الشروط، ويكون صاحب الامتياز ملزم بضمان التزامه خلال تلك المهلة الإضافية والتي يحددها مانح الامتياز. وأيضاً قد يتنازل صاحب الامتياز عن أي من الشروط المسبقة المبينة في البند ١-٣ (ب) كلياً أو جزئياً وفقاً لتقديره الخاص في أي وقت من الأوقات.</p>
<p>3.4 In the event that the Conditions Precedents are not complied with within the timeframes referred to in Article 3.2 (including the extended time, either Party may terminate this Agreement with immediate effect by serving a Termination Notice in writing to the other Party and each Party shall be released from its respective</p>	<p>3.4 في حالة عدم الالتزام بالشروط المسبقة خلال الإطار الزمني المشار إليه في البند (٣ - ٢) (بما في ذلك المدة الإضافية) يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذا العقد بأثر فوري بموجب إخطار كتابي يمسك الطرف الآخر ويعلى كلا الطرفين من الالتزامات المترتبة بموجب هذا</p>



<p>obligations under this Agreement and this Agreement will have no further effect. It is clarified that each Party shall have no claims against the other Party for costs, damages, compensation or otherwise</p>	<p>المقد ولا يكون للاتفاقية أي أثر بعد ذلك. وللإيضاح فإنه لا يحق لأي من الطرفين مطالبة الطرف الآخر بتكاليف أو أضرار أو تعويضات أو خلافه.</p>
<p><b>ARTICLE 4 - PERFORMANCE GUARANTEE</b></p>	<p>البند ٤ - ضمان التنفيذ</p>
<p><b>4.1 Performance Guarantee</b> The Concessionaire shall for due performance of its obligations during the Construction Phase provide to Concessioning Authority an unconditional and irrevocable bank guarantee to be issued by a first class bank in Egypt, in favor of the Concessioning Authority cashable and enforceable at the starting of the Yard Networks and Utilities works substantially in the form set forth in Appendix 11 or an irrevocable revolving letter of credit in the form acceptable to the Concessioning Authority (the Performance Guarantee). The Performance Guarantee shall be for a sum in \$ (United States Dollar) equivalent to 5% of the Estimated Project Cost. The Performance Guarantee, if in the form of a bank guarantee shall be valid for an initial period of 1 (one) year and shall be renewed 30 (thirty) Days prior to expiry of each year, for an additional term of 1 (one) year. It is clarified that the Concessionaire shall be liable to restore the Performance Guarantee to the full amount in case of part encashment of the guarantee amount by the Concessioning Authority. This shall be done within 30 (thirty) Days of any such part encashment. The Performance Guarantee, if in the form of a letter of credit shall be irrevocable and replenished from time to time such that an amount in \$ (United States Dollars) equivalent to 5% of the Estimated Project Cost. The Performance Guarantee furnished under this provision shall be valid until expiry of 6 (six) months from the Date of Commercial Operations.</p>	<p>١-٤ ضمان التنفيذ لضمان التنفيذ الواجب لالتزاماته خلال مرحلة الإنشاءات يكون على صاحب الامتياز أن يقدم إلى مانع الامتياز ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء يصدره عن طريق بنك من الدرجة الأولى في جمهورية مصر العربية لصالح مانع الامتياز ويكون قابل للصرف والنداء عند بدء أعمال مرافق وشبكات ساحة المحطة على النحو المبين في الملحق (١١)، أو خطاب اعتماد متجدد غير قابل للإلغاء، بالتصميمه التي يقبلها مانع الامتياز ("ضمان التنفيذ"). وتكون قيمة ضمان التنفيذ مبلغاً بالدولار الأمريكي يعادل ٥% من التكلفة التقديرية للمشروع. وإذا كان ضمان التنفيذ في صورة ضمان بنكي يلزم أن يكون سارياً لمدة سنة (١) واحدة مبدئياً ويجدد قبل انقضاء مدته السنوية بتلاتون (٣٠) يوماً لفترة مماثلة مدتها سنة واحدة إضافية. ويجدر الإيضاح بأن صاحب الامتياز يكون مسئولاً عن استعادة ضمان التنفيذ إلى كامل القيمة خلال ثلاثون (٣٠) يوماً من صرف مانع الامتياز لأي صرف جزئي له. أما إذا كان ضمان التنفيذ في صورة خطاب اعتماد فيكون غير قابل للإلغاء ويتم استكماله من حين لآخر بحيث يكون معادلاً لنسبة ٥% من التكلفة التقديرية للمشروع بالدولار الأمريكي بصفة مستمرة. ويكون ضمان التنفيذ المقدم بموجب هذا البند سارياً حتى انقضاء سنة (٦) شهور من تاريخ التشغيل الفعلي للمحطة.</p>
<p><b>ARTICLE 5 - PROJECT IMPLEMENTATION</b></p>	<p>البند ٥ - تنفيذ المشروع</p>
<p><b>5.1 Preparation of Designs and Drawings</b></p>	<p>١-٥ إعداد التصميمات والرسومات</p>
<p>(a) The Concessionaire shall at its cost, charges and expenses prepare the Designs and Drawings. For this purpose, the Concessionaire will be allowed to access to the Project Site as from the Date of Award after a prior reasonable notice to the Concessioning Authority.</p>	<p>(أ) يكون على صاحب الامتياز إعداد التصميمات والرسومات متحملاً تكاليفها ورسومها ونقلاتها. ولهذا الغرض بصرح صاحب الامتياز دخول موقع المشروع بدءاً من تاريخ منح الامتياز بعد إخطار مسبق بعبء معقولة إلى مانع الامتياز.</p>
<p>(b) Prior to the call for tender related to the Design and Drawings, the Concessionaire shall communicate with the Concessioning Authority for its review, the engineering offices shortlist possessing the requisite skill, expertise and capability to perform such Design and Drawing.</p>	<p>(ب) قبل طرح المناقصة والمتعلقة بالتصميمات والرسومات يكون على صاحب الامتياز أن قدم للهيئة المانحة للامتياز قائمة تصفية مختصرة للمكاتب الهندسية ذات المهارات والخبرة والإمكانات اللازمة لإنجاز تلك التصميمات والرسومات لمراجعتها.</p>
<p>(c) Prior to the issuance of the request for proposal, the Concessionaire shall disclose the contemplated requirements, specifications and main assumptions to be addressed to the potential engineering offices to the Concessioning Authority for its review.</p>	<p>(ج) قبل إصدار طلب العروض يكون على صاحب الامتياز الإفصاح للهيئة المانحة للامتياز عن الطلبات والمواصفات والظروف الأساسية التي سيتم إرسالها للمكاتب الهندسية المرشحة للمنافسة.</p>

<p><b>5.2 Review of the Additional Port's Assets estimated costs and layouts.</b></p>	<p>٢٠٥ مراجعة التكاليف التقديرية والمخططات الخاصة بأصول المحطة الإضافية</p>
<p>(a) The Concessionaire shall submit to the Concessioneing Authority the estimated costs and the layouts in connection with the Additional Port's Assets.</p>	<p>(أ) يجب على صاحب الامتياز أن يقدم إلى مانع الامتياز التكلفة التقديرية والرسومات /المخططات المتعلقة بأصول المحطة الإضافية.</p>
<p>(b) The Concessioneing Authority shall review the estimated costs and layouts submitted by the Concessionaire and provide its comments, observations and suggestions to be taken into consideration, as much as possible, by the Concessionaire within fifteen (15) working Days from the date of the receipt of such estimated costs and layouts.</p>	<p>(ب) يجب على مانع الامتياز مراجعة التكاليف التقديرية والرسومات/المخططات التي يقدمها صاحب الامتياز والتعليق عليها وإبداء الملاحظات والاقتراحات لوضعها صاحب الامتياز في اعتباره لأقصى حد ممكن خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل من تاريخ استلامه لتلك التكاليف التقديرية والرسومات/ المخططات.</p>
<p>(c) If the Concessioneing Authority does not make any observation/comments with respect to the estimated costs and layouts submitted to it by the Concessionaire within fifteen (15) working Days of the submission, it shall be deemed that the Concessioneing Authority has no suggestions to make with respect to the estimated costs and layouts and the Concessionaire shall be entitled to proceed with the Additional Ports' Assets tendering process to select the Contractor for construction of the Additional Ports' Assets</p>	<p>(ج) في حالة عدم تعليق مانع الامتياز أو إبداء لأي ملاحظات خاصة بالتكاليف التقديرية والرسومات/ المخططات التي يسلمها صاحب الامتياز خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل من تاريخ تسليمها فيعني ذلك عدم وجود مقترحات لدى مانع الامتياز وبحق أنذاك صاحب الامتياز المعني قدماً في إجراءات المناقصة المتعلقة بأصول المحطة الإضافية لإختيار مقاول الإنشاءات.</p>
<p>(d) The Concessionaire shall not change any Designs and Drawings reviewed by the Concessioneing Authority, without submitting such revised Designs and Drawings for the review and approval of the Concessioneing Authority.</p>	<p>(د) لا يجوز لصاحب الامتياز تغيير أي من التصميمات والرسومات التي راجعها مانع الامتياز بدون أن يرسل تلك التغييرات التي أجراها على التصميمات والرسومات إلى مانع الامتياز لمراجعتها والموافقة عليها.</p>
<p><b>5.3 Construction Tendering Process for the Yard Networks and Utilities</b></p>	<p>٣٠٥ إجراءات مناقصة إنشاءات مرافق وشبكات ساحة المحطة</p>
<p>(a) Prior to the disclosure of the tender for the construction of the Yard Network and Utilities, the Concessionaire shall submit to the Concessioneing Authority the construction draft contract to be submitted to the Contractors and the tender evaluation criteria.</p>	<p>(أ) قبل الإنصاح عن مناقصة إنشاء مرافق وشبكات ساحة المحطة يجب على صاحب الامتياز أن يقدم إلى مانع الامتياز مسودة عقد الإنشاءات الذي سيرسل إلى المقاولين وأيضا معايير تقييم المناقصة.</p>
<p>(b) The Concessioneing Authority shall review the construction draft contract and the tender evaluation criteria submitted by the Concessionaire and provide its comments/observations and suggestions within fifteen (15) working Days from the date of the receipt of such the construction draft contract and the tender evaluation criteria.</p>	<p>(ب) يجب على مانع الامتياز مراجعة مسودة عقد الإنشاءات ومعايير تقييم المناقصة المقدمة من صاحب الامتياز والتعليق عليها وإبداء تعليقاته وملاحظاته ومقترحاته عليها خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل من تاريخ استلامه لها.</p>
<p>(c) If the Concessioneing Authority does not make any observation/comments with respect to the construction draft contract and the tender evaluation criteria submitted by the Concessionaire within fifteen (15) working Days of the submission, it shall be deemed that the Concessioneing Authority has no suggestions to make with respect to the construction draft contract and the</p>	<p>(ج) في حالة عدم تقديم مانع الامتياز أي تعليقات أو ملاحظات خاصة بمسودة عقد الإنشاءات ومعايير تقييم المناقصة المقدمة من صاحب الامتياز خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل من تاريخ تقديمها فيعني ذلك أنه لا يوجد اقتراحات لدى مانع الامتياز تتعلق بمسودة عقد الإنشاءات ومعايير تقييم المناقصة وبحق لصاحب</p>

<p>tender evaluation criteria and the Concessionaire shall be entitled to proceed with the Yard Networks and Utilities tendering process to select the Contractor for construction of the Yard Networks and Utilities.</p>	<p>الامتنياز آنذاك المضي قدماً في إجراءات مناقصة مرافق وشبكات ساحة المحطة لاختيار مقاول الإنشاءات لمرافق وشبكات ساحة المحطة.</p>
<p><b>5.4 Construction Contract of the Concessing Authority</b></p>	<p>١-٥ عقد الإنشاءات الخاص بالهيئة المانحة للإمتياز</p>
<p>Once the Contractor has been selected by the Concessionaire through the tendering process relating to the Yard Networks and Utilities, the Concessionaire and the Concessing Authority shall together negotiate and sign the Construction Contract of the Concessing Authority as Project manager and Project owner respectively. Appendix 7 contains the matrix allocating the responsibilities between the Concessing Authority as the project owner and the Concessionaire as the project manager.</p>	<p>فور اختيار مقاول الإنشاءات من خلال مناقصة مرافق وشبكات ساحة المحطة يكون على صاحب الامتياز (بوصفه مدير المشروع) ومناخ الامتياز (بوصفه مالك المشروع) التفاوض بشأن التوقيع على عقد الإنشاءات الخاص بمناخ الامتياز. ويحتوي الملحق (٧) على مصفوفة تحدد تقسيم المسؤوليات بين مانح الامتياز كمالك المشروع وصاحب الامتياز كمدير المشروع.</p>
<p><b>5.5 Responsibilities for the financing of the Additional Port's Assets</b></p>	<p>٥-٥ مسئوليات تمويل أصول المحطة الإضافية</p>
<p>For the avoidance of doubt, the Concessing Authority shall be liable for the payment of the Additional Port's Assets in relation to the Construction Contract of the Concessing Authority.</p>	<p>لتجنب الشك يكون مانح الامتياز مسئولاً عن سداد قيمة عقد إنشاءات أصول المحطة الإضافية الخاص بمناخ الامتياز.</p>
<p><b>5.6 Construction Phase</b></p>	<p>٦-٥ مرحلة الإنشاءات</p>
<p>(a) Following the signature of the Construction Contract of the Concessing Authority by the Concessing Authority, the Concessionaire shall promptly commence and complete the works in accordance with the Project Schedule and shall also get from the Concessing Authority a certificate of completion of construction of the Yard Networks and Utilities in accordance with the provisions of this Agreement not later than eighteen (18) Months from the date of commencement of the works related to the Additional Port's Assets .</p>	<p>(أ) بعد توقيع مانح الامتياز على عقد الإنشاءات الخاص بها يكون على صاحب الامتياز البدء فوراً في الأعمال وإنهائها وفقاً للجدول الزمني للمشروع والحصول على شهادة إنهاء الأعمال الإنشائية لشبكات ومرافق ساحة المحطة من مانح الامتياز وفقاً لبنود هذا العقد في موعد أقصاه ثمانية عشر (١٨) شهر من تاريخ بدء الأعمال الخاصة بأصول المحطة الإضافية.</p>
<p>(b) Following the signature of the Construction Contract of the Concessionaire by the Concessionaire, the Concessionaire shall promptly commence and complete the works, including installation of equipment in accordance with the Project Schedule and shall also get from the Concessing Authority a certificate of completion of construction of Project Facilities and Services in accordance with the provisions of this Agreement ("Completion Certificate") not later than eighteen (18) Months from the Handover of the Port's Assets by the Concessing Authority to the Concessionaire.</p>	<p>(ب) بعد توقيع صاحب الامتياز على عقد الإنشاءات الخاص بها يكون على صاحب الامتياز البدء فوراً في الأعمال وإنهائها بما في ذلك تركيب المعدات وفقاً للجدول الزمني للمشروع والحصول أيضاً من مانح الامتياز على شهادة إنهاء أعمال إنشاءات مرافق وخدمات المحطة وفقاً لبنود هذا العقد ("شهادة إنهاء الأعمال") في موعد أقصاه ثمانية عشر (١٨) شهر من تسليم أصول المحطة من مانح الامتياز إلى صاحب الامتياز.</p>
<p><b>5.7 Handover of the Port's Assets</b></p>	<p>٧-٥ تسليم أصول المحطة</p>
<p>Upon completion of the Port's Assets, the Concessing Authority shall perform the Handover of the Port's Assets to the benefit of the Concessionaire.</p>	<p>عند إنهاء أصول المحطة يكون على مانح الامتياز تسليمها لصالح صاحب الامتياز.</p>
<p><b>5.8 Obligations of the Concessionaire</b></p>	<p>٨-٥ التزامات صاحب الامتياز</p>



<p>Without prejudice to the generality of Article 5.6 and in addition to any of its other obligations under this Agreement, during the Construction Phase, the Concessionaire shall:</p>	<p>مع عدم الإخلال بعمومية البند (٦-٥) وبالإضافة لأي التزامات أخرى بموجب هذا العقد يكون على صاحب الامتياز الوفاء بالالتزامات الآتية خلال مرحلة الإنشاءات:</p>
<p>(a) arrange for, in a timely manner all necessary financial and other resources required for construction and installation of the Project Facilities and Services;</p>	<p>(أ) إتخاذ جميع الترتيبات المالية اللازمة وغيرها مما يلزم لإنشاءات وتركيبات مرافق وخدمات المحطة وذلك في الوقت المحدد؛</p>
<p>(b) engage professionally competent Persons for project management and construction and ensure that all works are carried out in compliance with the Construction Standards;</p>	<p>(ب) التعامل مع أشخاص مهنيين وأكفاء لإدارة المشروع والإنشاءات لضمان تنفيذ جميع الأعمال وفقاً للمعايير القياسية للإنشاءات؛</p>
<p>(c) give written notice to the Concessions Authority within 30 (thirty) Days of any material modification or change to any of the Financing Documents and/or any Equity Documents and shall simultaneously therewith also furnish copies of such modified/ amended documents to the Concessions Authority. The modifications/amendments shall not cause any additional financial obligation or increasing the financial obligation of the Concessions Authority in addition to that contemplated under the Financing Documents provided on the Financial Close, without the prior written consent of the Concessions Authority. For avoidance of doubt such modifications/amendments made without the prior written consent of the Concessions Authority will not be enforceable against the Concessions Authority;</p>	<p>(ج) تقديم إخطار كتابي إلى مانح الامتياز خلال ثلاثون (٣٠) يوم من أي تعديلات أو تغييرات جوهرية تتم على مستندات التمويل و/ أو مستندات الأسهم مصحوبة بنسخ من تلك المستندات المعدلة إلى مانح الامتياز، بشرط ألا يتربط على أي من تلك التعديلات أو التغييرات فرض التزامات مالية إضافية أو زيادة الالتزامات المالية الخاصة بمانح الامتياز بالإضافة للالتزامات الواردة في مستندات التمويل التي قدمت في الإغلاق المالي بدون إخطار كتابي مسبق من مانح الامتياز. ولتجنب الشك فإنه لا يعدن بأي من تلك التغييرات أو التعديلات التي تتم بدون موافقة كتابية مسبقة من مانح الامتياز ولا تكون نافذة في حق مانح الامتياز؛</p>
<p>(d) obtain Applicable Permits, comply with Applicable Laws and Applicable Permits and give priority to occupational health and safety standards in its construction and planning activities in order to protect life, health, property and environment;</p>	<p>(د) الحصول على التصاريح اللازمة والالتزام بالقوانين المعمول بها والتصاريح اللازمة وإعطاء أولوية لأنشطة السلامة والصحة المهنية أثناء التخطيط وأعمال الإنشاءات بما يؤمن حياة الأشخاص وصحتهم والممتلكات والحفاظ على البيئة؛</p>
<p>(e) provide to the representative(s) of the Concessions Authority, at reasonable times and upon prior notification, access to the Project Site to review progress in construction and to ascertain compliance with any of the requirements of this Agreement, Inspection works by the Concessions Authority shall not mean, (i) The approval/consent of the Concessions Authority, or shall be deemed a waiver of any of the rights of the Concessions Authority under this Agreement; and (ii) release or discharge the Concessionaire from its obligations or liabilities under this Agreement in respect of such work;</p>	<p>(هـ) السماح بدخول ممثلي مانح الامتياز حينما يكون ذلك مناسباً بموجب إخطار مسبق إلى موقع المشروع لمتابعة تقدم الإنشاءات وللتأكد من الالتزام بمتطلبات هذا العقد. أي معاينة للهيئة المانحة للامتياز لأي من الأعمال لا يعني: (أ) موافقة مانح الامتياز ولا يعد ذلك أيضاً تنازل عن أي من حقوق مانح الامتياز بموجب هذا العقد؛ (ب) إعفاء صاحب الامتياز من التزاماته بموجب هذا العقد فيما يتعلق بهذه الأعمال؛</p>
<p>(f) provide monthly reports on the progress of the Project Facilities and Services or such other relevant information;</p>	<p>(و) تقديم تقارير شهرية عن تقدم أعمال مرافق وخدمات المشروع أو غيرها من المعلومات ذات الصلة؛</p>
<p>(g) promptly carry out at its cost such further works as may be necessary to remove any defects or deficiencies observed by the Concessions Authority and ensure timely completion of construction of the Project Facilities and</p>	<p>(ز) القيام فوراً وعلى نفقته بالأعمال الإضافية اللازمة لإزالة أي عيوب أو إستكمال نواقص يرصدها مانح الامتياز وضمان إنهاؤها في الوقت المناسب لإنشاءات مرافق وخدمات المشروع من جميع الأركان وفقاً لهيكل العقد؛</p>

<p>Services in all respects in accordance with the provisions of this Agreement; and</p>	
<p>(h) to ensure safe and timely construction and completion of the Project Facilities and Services, the Concessionaire may, at its cost, interrupt and divert/create barriers on the flow of water or on the road or Port traffic, adjacent to the Project Site if such interruption and diversion is imperative for the efficient progress of Project Facilities and Services and conforms to Good Industry Practice; provided that such interruption and diversion shall be undertaken by the Concessionaire only with the prior written approval of the Concessioneing Authority. For the avoidance of doubt, it is agreed that the Concessionaire shall at all times be responsible for ensuring safe operation of Project Facilities and Services and shall remove the interruption or diversion within the period specified by the Concessioneing Authority</p>	<p>(ح) لضمان تنفيذ الإنشاءات وإنهاء مرافق وخدمات المشروع في توقيتها وعلى نحو آمن وعلى نفقته، يجوز صاحب الامتياز قطع أو تحويل أو إنشاء حواجز لتدفق المياه أو على الطريق أو حركة الميناء في محاذات موقع المشروع لو كان ذلك القطع أو التحويل أو الإنشاء حتى لكفاءة تقدم مرافق وخدمات المشروع وتتماشى مع الممارسات السليمة في المجال وعلى نفقته الخاصة وبشرط ألا يقوم صاحب الامتياز بذلك إلا بموافقة كتابية مسبقة من الهيئة المانحة للامتياز. ولتجنب الشك فإنه من المتفق عليه أن يكون صاحب الامتياز مسئولاً في جميع الأوقات عن ضمان التشغيل الآمن لمرافق وخدمات المشروع وعن إزالة أي قطع أو تحويل خلال الفترة التي يحددها مانح الامتياز.</p>
<p><b>5.9 Obligations of the Concessioneing Authority</b></p>	<p>٩٠٥ التزامات مانح الامتياز</p>
<p>In addition to any of its other obligations under this Agreement, during the Construction Phase, the Concessioneing Authority shall:</p>	<p>بالإضافة إلى الالتزامات المنصوص عليها بموجب هذا العقد يكون على مانح الامتياز الوفاء بالالتزامات الآتية خلال مرحلة الإنشاءات:</p>
<p>(a) in matters falling within its authority, grant and maintain the Applicable Permits, approvals and consents as may be required by the Concessionaire and on a best effort basis assist the Concessionaire in obtaining and maintaining all other Applicable Permits as may be required by the Concessionaire;</p>	<p>(أ) منح التصاريح اللازمة وسمريتها والتصديقات التي قد يطلبها صاحب الامتياز وبذل غاية جهده ومساعدته في الحصول على التصاريح اللازمة الأخرى وسمريتها والتي قد يطلبها صاحب الامتياز وذلك في حدود نطاق سلطاته؛</p>
<p>(b) provide all available records including sub-soil investigations carried out on its behalf in the Project Site and its neighboring locations, if requested by the Concessionaire. Such records shall be in line with the Egyptian or international standards so that the Concessionaire has all information required to ease the completion of the Design and Drawings and the Project Facilities and Services;</p>	<p>(ب) تقديم جميع السجلات المتوفرة بما في ذلك إختبارات التربة التي تمت بالنجاية عنه في موقع المشروع والمناطق المجاورة له في حالة طلب صاحب الامتياز لها. وتتماشى هذه السجلات مع المعايير القياسية المصرية أو الدولية بحيث يكون لدى صاحب الامتياز كافة المعلومات اللازمة لتسهيل إنهاء التصميمات والرسومات ومرافق وخدمات المشروع؛</p>
<p>(c) upon written request from the Concessionaire, assist the Concessionaire, on a best effort basis, in obtaining immigration clearances, employment permits and a residence permits for any foreign personnel engaged or employed by the Concessionaire in connection with the implementation of the Project; and</p>	<p>(ج) مساعدة صاحب الامتياز، بناء على طلب كتابي منه، ببذل غاية الجهد في الحصول على تصاريح الإقامة والهجرة و العمل لأي من المعاللة الأجنبية التي تعمل لدى صاحب الامتياز فيما يتعلق بتنفيذ المشروع؛</p>
<p>(d) Subject to the Concessionaire / Contractor to comply with the requirements under the Applicable Laws including but not limited to payment of customs and any other duty, assist the Concessionaire or Contractor, on a best effort basis, to import into Egypt all items of equipment and materials required for the Project;</p>	<p>(د) مساعدة صاحب الامتياز أو المقاول ببذل غاية الجهد وفقاً للقوانين السارية في - على سبيل المثال لا الحصر- سداد الرسوم الجمركية وأي رسوم أخرى واستيراد جميع أنواع المعدات والمواد اللازمة للمشروع إلى جمهورية مصر العربية؛ و</p>
<p>(e) Maintain all Supporting Project Infrastructure.</p>	<p>(هـ) الحفاظ على البنية التحتية الداعمة للمشروع؛</p>

5.10 Suspension of Works	١٠٠٥ إيقاف الأعمال
<p>(a) The Concessioning Authority may by notice require the Concessionaire to suspend forthwith the whole or any part of the Project Facilities and Services if, in the reasonable opinion of the Concessioning Authority, such work is not in accordance with the Construction Standards / Safety Standards. The Concessionaire shall, pursuant to the notice under the foregoing provision suspend the Project Facilities and Services or any part thereof for such time and in such manner as may be specified by the Concessioning Authority and thereupon represent to the Concessioning Authority the remedial measures to remedy the defects notified. The Concessionaire may by notice require the Concessioning Authority to inspect such remedial measures forthwith and make a report to the Concessioning Authority recommending whether or not the suspension hereunder may be revoked. Any dispute as regards the suspension of works or the remedial measures proposed, if cannot be resolved within 30 (thirty) Days of the suspension or proposal of the remedial measures, shall be submitted for dispute resolution in accordance with Article 20 hereof.</p>	<p>(أ) يجوز للهيئة المانحة للإمتياز أن تخطر صاحب الإمتياز بطلب إيقاف الفوري الكلي أو الجزئي لأعمال مرافق وخدمات المشروع وذلك في حالة وجود سبب معقول في تقدير الهيئة المانحة للإمتياز بأن هذه الأعمال غير مطابقة للمعايير القياسية للسلامة/الإنشاءات. ويجب على صاحب الإمتياز عقب تلقيه الإخطار المذكور إيقاف جميع أعمال مرافق وخدمات المشروع أو أي جزء منها في ذلك الوقت وعلى النحو الذي يحدده مانح الإمتياز ويقدم للهيئة مانحة الإمتياز إجراءات تصحيح تلك العيوب. ويجوز لصاحب الإمتياز أن يخطر مانح الإمتياز بطلب فحص تلك الإجراءات التصحيحية على الفور وإعداد تقرير إلى مانح الإمتياز بالغاء إيقاف الأعمال ويحال أي نزاع بشأن إيقاف الأعمال أو الإجراءات التصحيحية إذا تعذر حله خلال ثلاثون (٣٠) يوم من إيقاف أو إقتراح الإجراءات التصحيحية بحال ذلك إلى للتسوية وفقاً للبند (٢٠) من هذا العقد.</p>
<p>(b) The Concessionaire may by notice require the Concessioning Authority to suspend forthwith the whole or any part of the Yard Networks and Utilities if, in the reasonable opinion of the Concessionaire, such work is not in accordance with the Construction Standards / Safety Standards. The Concessioning Authority shall, pursuant to the notice under the foregoing provision suspend the Yard Networks and Utilities or any part thereof for such time and in such manner as may be specified by the Concessionaire and thereupon represent to the Concessionaire the remedial measures to remedy the defects notified. The Concessioning Authority may by notice require the Concessionaire to inspect such remedial measures forthwith and make a report to the Concessionaire recommending whether or not the suspension hereunder may be revoked. Any dispute as regards the suspension of works or the remedial measures proposed, if cannot be resolved within 30 (thirty) Days of the suspension or proposal of the remedial measures, shall be submitted for dispute resolution in accordance with Article 20 thereof.</p>	<p>(ب) يجوز لصاحب الإمتياز أن طلب من /مانح الإمتياز إيقاف الفوري الكلي أو الجزئي لأعمال مرافق وشبكات ساحة المحطة أو أي جزء منها بموجب إخطار، وإذا كان لدى صاحب الإمتياز سبب معقول في تقديره بأن هذه الأعمال غير مطابقة للمعايير القياسية للسلامة/الإنشاءات. وبناء على هذا الإخطار الوارد في إيقاف المذكور يكون على مانح الإمتياز أن يوقف أعمال مرافق وشبكات ساحة المحطة أو أي جزء منها في ذلك الوقت وعلى النحو الذي يحدده صاحب الإمتياز ويقدم إلى صاحب الإمتياز إجراءات تصحيحية لتصحيح العيوب الواردة في الإخطار. ويجوز لمانح الإمتياز أن يخطر صاحب الإمتياز بطلبها فحص الإجراءات التصحيحية على الفور وكتابة تقرير إلى صاحب الإمتياز مع توصيات بوقف الإلغاء. وفي حالة أي نزاع بشأن تعليق الأعمال أو الإجراءات التصحيحية وعدم تسويته خلال ثلاثون (٣٠) يوم من إيقاف أو إقتراح الإجراءات التصحيحية بحال ذلك إلى التسوية وفقاً للبند (٢٠) من هذا العقد.</p>
5.11 Issue of Completion Certificate	١١ - ٥ إصدار شهادة إنتهاء الأعمال
<p>(a) At least 60 (sixty) Days prior to the likely completion of the Project Facilities and and Services, the Concessionaire shall notify the Concessioning Authority of the date when it intends to commence commercial operations. The Concessioning Authority shall then proceed to inspect the Construction Works with the intention of issuing the Completion Certificate and determine and notify to the Concessionaire the schedule and manner of the tests that</p>	<p>(أ) يجب على صاحب الإمتياز إخطار مانح الإمتياز مسبقاً بـمدة ستون (٦٠) يوم على الأقل بالتاريخ الذي يمتزم فيه بدء التشغيل الفعلي للمحطة. وعليه يجب على مانح الإمتياز البدء في إختيار أعمال التشييد التي تمت بغرض إصدار شهادة إنتهاء الأعمال وتحديد الجدول الزمني وأسلوب الإختيار الذي سيقوم به لضمان مطابقة المشروع للمعايير القياسية للإنشاءات (أوإشار إليها فيما</p>



<p>it shall carry out to ensure that the Project meets the Construction Standards (the "Tests"). The date and time of each of the Tests shall be determined by the Concessioning Authority in consultation with the Concessionaire. The Concessionaire shall provide such assistance as the Concessioning Authority may reasonably require for conducting the Tests. In the event of the Concessionaire and the Concessioning Authority failing to mutually agree on the dates for conducting the Tests, the Concessionaire shall fix the dates by not less than 10 (ten) Days notice to Concessioning Authority.</p>	<p>بعد باسم "الاختبارات" وبخطرها بهما. ويحدد مانح الامتياز تاريخ وميعاد الاختبارات بالتشاور مع صاحب الامتياز. ويقدم صاحب الامتياز العون اللازم لإجراء تلك الاختبارات والذي قد يطلبه مانح الامتياز في حدود المعقول. وفي حالة عدم اتفاق مانح الامتياز وصاحب الامتياز على تواريخ إجراء تلك الاختبارات يكون على صاحب الامتياز تحديد التواريخ بموجب إخطار يفتره لا تقل عن عشرة (١٠) أيام إلى مانح الامتياز.</p>
<p>(b) Upon completion of each Test, the Concessioning Authority shall provide to the Concessionaire copies of all Test data including detailed Test results.</p>	<p>(ب) عند الانتهاء من كل اختبار يقدم مانح الامتياز إلى صاحب الامتياز نسخاً من بيانات الاختبار شاملاً نتيجته بالتفصيل.</p>
<p>(c) Upon completion of Construction Works and the Concessioning Authority determining all the Tests to be successful, it shall forthwith issue to the Concessionaire a Completion Certificate substantially in the form set forth in Appendix 12.</p>	<p>(ج) عند الانتهاء من أعمال الإنشاءات وتقرير مانح الامتياز نجاح جميع الاختبارات يكون عليه إصدار شهادة إنهاء الأعمال لصاحب الامتياز على الفور على النحو المحدد في الملحق ١٢.</p>
<p>(d) The Concessioning Authority may, at the request of the Concessionaire, issue a provisional certificate of completion substantially in the form set forth in Appendix 12 (the "Provisional Certificate") if the Tests are successful and the Project can be safely and reliably placed in commercial operation though certain works or things forming part thereof are outstanding and not yet complete. The Provisional Certificate shall have appended thereto a list of outstanding items signed jointly by the Concessioning Authority and the Concessionaire (the "Punch List") to be completed by the Concessionaire within a stipulated time. All items in the Punch List shall be completed by the Concessionaire within ninety (90) Days of the date of issue of the Provisional Certificate or such other extended period that the Concessioning Authority may in its sole discretion determine, failing which the Provisional Certificate shall lose its validity and the Concessioning Authority shall be entitled to terminate this Agreement.</p>	<p>(د) يجوز للهيئة المانحة للامتياز لبناء على طلب صاحب الامتياز إصدار شهادة إنهاء أعمال مؤقتة على النحو المحدد في الملحق ١٢ (ويشار إليها فيما بعد باسم "الشهادة المشروطة") في حالة نجاح الاختبارات وإمكانية التشغيل الفعلي الآمن للمشروع مع تأخر جزء منها وعدم اكتمالها. ويرفق بالشهادة المؤقتة قائمة بالبنود المتأخرة يوقع عليها كل من مانح الامتياز وصاحب الامتياز مجتمعين (ويشار إليها فيما بعد باسم "قائمة البنود الغير منجزه والواجب أدائها") والتي يكون على صاحب الامتياز استكمالها خلال تسعون (٩٠) يوم من تاريخ إصدار الشهادة المشروطة أو أي مهلة زمنية أخرى يحددها مانح الامتياز وفق تقديره الخاص وفي حالة فشله في ذلك بعد انقضاء مدة الشهادة المشروطة يجوز لمانح الامتياز إنهاء هذا العقد.</p>
<p><b>5.12 Liquidated Damages related to the Construction Phase</b></p>	<p>١٢ - ٥ التعويضات المالية المتعلقة بمرحلة الإنشاءات</p>
<p>(a) Subject to any of the provisions of this Agreement in relation to the Construction Phase, providing for extension of time for performance or excuse from performance, as the case may be, of any of the obligations of the Concessionaire under this Agreement, the Concessionaire shall pay to the Concessioning Authority liquidated damages at the rate of 0.1% (zero point one percent) of the Performance Guarantee for every Day of delay in fulfilling the specified obligations on or before a Milestone Date including a delay in obtaining the Completion Certificate or the Provisional Certificate on or</p>	<p>(أ) مع عدم الإخلال بأي من بنود هذا العقد المتعلقة بمرحلة الإنشاءات في حالة طلب تمديد مدة تنفيذ أو الاعتذار عن تنفيذ أي من التزامات صاحب الامتياز بموجب هذا العقد حسبما يقتضي الحال يكون على صاحب الامتياز أن يدفع تعويضات مالية إلى مانح الامتياز بمعدل ٠,١% (صفر فاصِل واحد بالمائة) من ضمان التنفيذ عن كل يوم تأخير في الوفاء بالتزام محدد في الوقت، تاريخ أي من الخطوات الرئيسية بنا في ذلك التاريخ في الحصول على شهادة إنهاء الأعمال أو الشهادة المشروطة في أول تاريخ إنهاء</p>

<p>before the Scheduled Project Completion Date, provided such liquidated damages shall not in aggregate exceed 5% (five percent) of the Estimated Project Cost and If the delay is due to obtaining of the Completion Certificate or the Provisional Certificate, and for less than 15 (fifteen) working Days from a Milestone Date, no payment is due. The Parties agree that these liquidated damages are a genuine pre-estimate of the damages the Concessing Authority is likely to suffer and are not deemed to be a penalty.</p>	<p>الجدول الزمني للمشروع، على ألا يزيد مجموع تلك التعويضات المالية عن 5% (خمس بالمائة) من التكلفة التقديرية للمشروع، وبالمثل يكون التأخير في الحصول على شهادة إنهاء الأعمال أو الشهادة المشروطة أقل من 15 (خمس عشرة) يوم عمل من تاريخ الخطوات الرئيسية حيث لا يستحق تعويض مالي عن ذلك. ويوافق الطرفان على أن تلك التعويضات المالية هي تقديرية مسبقة عن الأضرار التي قد يتكبدها مانح الامتياز ولا تمثل غرامة.</p>
<p>(b) In case the aggregate delay exceeds 180 (one hundred and eighty) working Days or the aggregate liquidated damages paid and/or payable under this article exceeds the specified limit of 5% (five percent) of the Estimated Project Cost, the Concessing Authority shall be entitled to terminate this Agreement and the consequences of Termination as laid down in Article 17.5 shall follow.</p>	<p>(ب) في حالة زيادة مجموع أيام التأخير عن 180 (مائة وثمانون) يوم عمل أو زيادة مجموع التعويضات المالية المدفوعة بموجب هذا البند عن النسبة الفصوى المحددة وهي 5% (خمس بالمائة) من التكلفة التقديرية للمشروع بحق لمانح الامتياز إنهاء، هذا العقد مع ما يترتب على إنهاءه كما هو مبين في البند (17-5) الذي سيرد فيما بعد.</p>
<p>(c) The Concessing Authority will recover any amounts with respect to liquidated damages exclusively from the Performance Guarantee. Such payment is deemed to repair the damages suffered by the Concessing Authority and the Concessionaire shall be fully discharged from any claim in relation to the Construction Phase.</p>	<p>(ج) يسترد مانح الامتياز أي مبالغ متعلقة بالتعويضات المالية فقط من ضمان التنفيذ. ويعتبر هذا المبلغ هو فقط لتعويض الضرر الذي يتكبده مانح الامتياز ويعفى صاحب الامتياز من أي مطالبات فيما يتعلق بمرحلة الإنشاءات.</p>
<p><b>ARTICLE 6 OPERATIONS &amp; MAINTENANCE</b></p>	<p><b>المبند ٦ التشغيل والصيانة</b></p>
<p><b>6.1 Rights and Obligations of the Concessionaire</b></p>	<p><b>٦-١ حقوق والتزامات صاحب الامتياز</b></p>
<p><b>(a) Obligations of the Concessionaire</b></p>	<p><b>(أ) التزامات صاحب الامتياز</b></p>
<p>In addition to any of its other obligations under this Agreement, the Concessionaire shall manage, operate, maintain, repair and transfer the Project Facilities and Services, entirely at its cost, charges, expenses and risk in accordance with the provisions of this Agreement. The Concessionaire's obligations under this Article 6.1 shall include, but shall not be limited to the following:</p>	<p>بالإضافة إلى أي التزامات أخرى بموجب هذا العقد يجب على صاحب الامتياز إدارة وتشغيل وصيانة وإصلاح وإعادة تسليم مرافق وخدمات المشروع متحملاً كافة التكاليف والرسوم والنقبات والمخاطر وفقاً لبنود هذا العقد. وتشمل التزامات صاحب الامتياز بموجب البند (٦-١)، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:</p>
<p><b>1. Berth and Terminal Operations:</b></p>	<p><b>1. تشغيل الرصيف والمحطة:</b></p>
<p>The Concessionaire shall:</p>	<p>يجب على صاحب الامتياز:</p>
<p>(a) promptly commence operations upon the Project Facilities and Services being declared by the Concessing Authority as ready for operations;</p>	<p>(أ) سرعة بدء التشغيل فور إعلان مانح الامتياز أن مرافق وخدمات المشروع جاهزة للتشغيل؛</p>
<p>(b) make efforts to maximize cargo handled so as to achieve optimal utilization of the Project Facilities and Services;</p>	<p>(ب) بذل الجهود لزيادة المبالغ التي يتم تداولها للحد الأقصى لتحقيق الاستفادة الأمثل لمرافق وخدمات المشروع؛</p>
<p>(c) ensure compliance of the Project Facilities and Services with the terms of this Agreement;</p>	<p>(ج) ضمان مطابقتة مرافق وخدمات المشروع لشروط هذا العقد؛</p>



(d) ensure compliance of the Project Facilities and Services at least with the international standards;	(د) ضمان مطابقة مرافق وخدمات المشروع مع الحد الأدنى للمعايير الدولية؛
(e) ensure that the Project Facilities and Services shall adhere to the Operations and Maintenance Standards and Safety Standards and there is safe, smooth, uninterrupted flow of traffic and normal operating conditions;	(هـ) ضمان مطابقة مرافق وخدمات المشروع للمعايير القياسية للتشغيل والصيانة والمعايير القياسية للسلامة وتوافر ظروف عادية وأمنة وسلسة وتدفق غير منقطع للحركة؛
(f) minimize disruption to traffic in the event of accidents or other incidents affecting the safety and use of the Project Facilities and Services by providing a rapid and effective response and maintaining liaison with emergency services of the Concessioning Authority or other agencies;	(و) في حالة وقوع حوادث أو غيرها من المواقف التي تؤثر على الأمن والسلامة واستخدام مرافق وخدمات المشروع، يبذل صاحب الإمتياز قصارى جهده بالاستجابة السريعة والفعالة والتنسيق مع خدمات الطوارئ الخاصة بمانح الإمتياز أو غيره من الجهات لتقليل ما قد يؤدي لانقطاع الحركة للحد الأدنى.
(g) make available all necessary financial, technical, technological, managerial and other resources for operation, maintenance, repair and replacement of the Project Facilities and Services in a timely manner;	(ز) تدير جميع الموارد المالية والفنية والتكنولوجية والإدارية وغيرها اللازمة للتشغيل والصيانة وإصلاح وإحلال مرافق وخدمات المشروع على النحو المناسب وفي الوقت المناسب؛
(h) except for the priority and preferential berthing that may be authorized in terms of guidelines issued by the Concessioning Authority from time to time, manage and operate the Project Facilities and Services on a first come - first serve, common-user basis, open to any and all shipping lines, importers, exporters, shippers, consignees and receivers, and refrain from indulging in any unfair or discriminatory practice against any user or potential user thereof provided that this restriction shall not prevent the Concessionaire from engaging in selective Tariffs discounting or rebating in order to optimize the Concessionaire's sustainable profitability in accordance with Good Industry Practice;	(ح) باستثناء ما تكون له الأولوية أو التفضيل للرسو والذي قد تصرح به مانح الإمتياز التابعاً للإرشادات التي تصدرها مانح الإمتياز من حين لآخر، يكون على صاحب الإمتياز إدارة وتشغيل مرافق وخدمات المشروع على أساس الأولوية للأسبقية وعلى أساس المساواة في الاستخدام والإتاحة لجميع الخطوط الملاحية والمستوردين والمصدرين والشاحنين والمستلمين وعدم الإضطلاع في أي ممارسات تمييزية غير عادلة تبيد أي من المستخدمين الحاليين أو المحتملين على ألا يحول ذلك القيد صاحب الإمتياز من التعامل بتعريفات اختيارية بخصوصيات أو حسومات للحفاظ على أعلى مستويات ربحية صاحب الإمتياز وفقاً للممارسات السليمة في المجال؛
(i) ensure maintenance of proper and accurate record/data/ accounts relating to operations of the Project Facilities and Services and the revenue earned therefrom;	(ط) ضمان الاحتفاظ ببيانات وحسابات سليمة ودقيقة فيما يتعلق بتشغيل مرافق وخدمات المشروع والإيرادات التي يجنيها منها؛
(j) obtain, maintain and comply with Applicable Permits and comply with the Applicable Laws and the Concessioning Authority's regulations including those relating but not limited to health, environment and labor;	(ي) الحصول على التصاريح اللازمة والحفاظ على صحتها والامتثال لشروطها والقوانين المعمول بها وتنظيم مانح الإمتياز بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر - ما يتعلق بالصحة والبيئة والعمالة؛
(k) prevent any unauthorized/prohibited use of the Project Facilities and Services, in cooperation with the concerned bodies involved in executing the applicable laws.;	(ك) منع أي تعديلات أو أي استخدام غير مصرح به لمرافق وخدمات المشروع وذلك بمساعدة الأجهزة المعنية بتنفيذ القوانين ذات الصلة؛



(l) stevedoring, loading and unloading of Cargo carried on Vessels, shore work, storage, customs inspection delivery/reception of cargo.	(ل) خدمات التناول والشحن والتفريع للبضائع المنقولة على السفن والأعمال الشاطئية والتخزين والتفتيش الجمركي وتسليم واستلام البضائع.
(m) provide any ancillary services related to Cargo such as but not limited to (car washing, customization, repairs, etc.)	(م) تقديم أي خدمات مساعدة متعلقة بالبضائع بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- غسل المركبات والخدمات المخصصة حسب الطلب والإصلاحات، إلخ
<b>2. Repairs and Maintenance</b>	<b>2. الإصلاح والصيانة</b>
The Concessionaire shall at its own cost:	يجب على صاحب الامتياز القيام بالتالي على نفقته الخاصة:
(a) Be responsible for:	(أ) تحمل مسؤولية ما يلي:
<ul style="list-style-type: none"> <li>- the preventive investigation and regular maintenance of the quay deck, fenders, bollards and ladders;</li> <li>- the maintenance of the asphalt on the yard and Yard Networks &amp; Utilities;</li> <li>- the maintenance of all superstructures; and</li> <li>- the maintenance of the Vehicle Distribution Center area.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإجراءات الوقائية والصيانة الدورية لسطح رصيف الميناء والصدادات (الفاندر) وشمعات الرباط والسلامة؛</li> <li>- صيانة أسفلت ومرافق وشبكات ساحة المحطة؛</li> <li>- صيانة جميع البنية الفوقية؛ و</li> <li>- صيانة منطقة مركز توزيع المركبات.</li> </ul>
(b) Maintain the Project Facilities and Services in accordance with the provisions of this Agreement and Good Industry Practice with the objective of providing adequate service standards and ensuring that the Project Facilities and Services to be transferred to the Concessioning Authority upon expiry of the Concession Period are in good condition, with the exception of normal wear and tear.	(ب) صيانة مرافق وخدمات المشروع طبقاً لبنود هذا العقد والممارسات الصناعية الجيدة بهدف تقديم معايير خدمية كافية تضمن إعادة تسليم مرافق وخدمات المشروع إلى مانح الامتياز عند انقضاء مدة الامتياز في حالة جيدة فيما عدا حالات الاستخدام العادي.
<b>3. Replacement of Equipment</b>	<b>3. إحلال المعدات</b>
The Concessionaire shall at its cost, plan for the replacement of the equipment well ahead of the time when the utility thereof is reasonably expected to expire and replace the equipment in accordance with Good Industry Practice, at all times during the Concession Period.	يجب على صاحب الامتياز وعلى نفقته التخطيط المسبق لإحلال المعدات وذلك قبل وقت كافٍ قبل نهاية عمرها الافتراضي وإحلالها وفقاً للممارسات الصناعية الجيدة وذلك في أي وقت من الأوقات خلال مدة الامتياز.
<b>4. Repairs, Replacement or Restoration</b>	<b>4. الإصلاح أو الإحلال أو التجديد</b>
The Concessionaire shall at its own costs, promptly and diligently repair, replace or restore any of the Project Facilities and Services or part thereof which may be lost, damaged, or destroyed for any reason whatsoever, provided that such loss, damage or destruction does not result from a defect in the Port's Assets. The Expert shall determine which Party is responsible for the loss, damage or destruction.	يجب على صاحب الامتياز إصلاح وإحلال وتجديد مرافق وخدمات المشروع أو أي جزء منه يتعرض للفقدان أو التلف أو التخطم لأي سبب كان بسرعة وبالعباية الواجبة وعلى نفقته الخاصة، على أن يكون ذلك الفقدان أو التلف أو التخطم غير ناتج عن عيب في أصول المحطة. ويكون على الخبير تقرير الطرف الذي تقع عليه مسؤولية ذلك الفقدان أو التلف أو التخطم.
<b>5. Payments to the Concessioning Authority</b>	<b>5. مستحقات مانح الامتياز</b>
The Concessionaire shall make/ensure payments to the Concessioning Authority as per Article 8.	يجب على صاحب الامتياز ضمان سداد مستحقات مانح الامتياز وفقاً للبند (٨).
<b>6. Access for Inspection</b>	<b>6. الدخول للتفتيش</b>



<p>Upon prior notification by the Concessing Authority, the Concessionaire shall be obliged to extend all co-operation to experts appointed by the Concessing Authority and the authorized representatives of the Concession Authority for purposes of verifying that the Project/the Project Facilities and Services comply with maritime safety, security and environmental standards. Without prejudice to the generality of this provision, it is agreed that the Concessionaire shall in particular extend all co-operation and information required by the experts appointed by the Concessing Authority for conducting a safety audit and verifying that the Project/Project Facilities and Services are in strict compliance with the safety, security and environmental standards.</p>	<p>يلتزم صاحب الامتياز ببناء على إخطار مسبق من مانح الامتياز بتقديم العون للخبراء والممثلين المفوضين من مانح الامتياز لأغراض التحقق من أن المشروع/مرافق وخدمات المشروع مطابقة للمعايير القياسية للسلامة البحرية والأمن والبيئة. ومع عدم المساس بعمومية هذا البند فإنه من المتفق عليه أن يقدم صاحب الامتياز العون والمعلومات التي يطلبها الخبراء المعيّنين من مانح الامتياز لإجراء تدقيق السلامة والتحقق من أن المشروع/مرافق وخدمات المشروع مطابقة للمعايير القياسية للسلامة البحرية والأمن والبيئة.</p>
<p><b>7. Reports</b></p>	<p><b>7. التقارير</b></p>
<p>The Concessionaire shall provide to the Concessing Authority, monthly reports on cargo traffic, unit gross output/discharge rates at berth, daily output rated per vessel, Tariff earned and collected in respect of Project Facilities and Services and effective working time within the fifteen (15) working Days following the end of each Month and any other information relating to the operations which the Concessing Authority may require from time to time provided that such information be duly justified by both Parties. If so desired by the Concessing Authority, the Concessionaire shall provide the reports in prescribed formats and in electronic form so as to provide online access to the Concessing Authority and its representatives. This provision may be modified depending on the International Standards stipulated on a project specific basis so as to ensure that the reports received by the Concessing Authority will enable it to effectively evaluate performance.</p>	<p>يجب على صاحب الامتياز أن يقدم إلى مانح الامتياز تقارير شهرية عن حركة البضائع وأحجام التداول الكلي/معدلات التفريغ اليومي للرصيف/ الإنتاجية اليومية للسفينة الواحدة. إيرادات التعريفات المحصلة عن مرافق وخدمات المشروع خلال خمسة عشر (15) يوم بعد نهاية كل شهر وأي معلومات أخرى متعلقة بالتشغيل قد يطلبها مانح الامتياز من حين لآخر، على أن تكون تلك المعلومات مبررة من الطرفين. وبناء على طلب مانح الامتياز يجب على صاحب الامتياز تقديم تقارير في صياغة محددة وفي نسخة إلكترونية لإتاحة الاطلاع عليها عبر الإنترنت لمانح الامتياز وممثليه. قد يتم تعديل هذا البند وفقاً للمعايير الدولية المنصوص عليها على أساس طبيعة المشروع لضمان ان استلام مانح الامتياز يتيح له تقييم الأداء بفاعلية.</p>
<p><b>8. Computer System and Network</b></p>	<p><b>8. نظم الكمبيوتر والشبكات</b></p>
<p>The Concessionaire shall install, operate and maintain such computer system and network (such as Electronic Data Interchange and Port Community System) and follow such protocol as the Concessing Authority may specify from time to time.</p>	<p>يجب على صاحب الامتياز تركيب وصيانة نظم الكمبيوتر والشبكات (مثل تبادل البيانات الإلكترونية ونظم مجتمع الموانئ) وإتباع البروتوكول وفق ما قد يحدده مانح الامتياز من حين لآخر.</p>
<p><b>9. Security Arrangements</b></p>	<p><b>9. الترتيبات الأمنية</b></p>
<p>The Concessionaire may make his own arrangements for security in the Project Site and with respect to the Project provided the Concessionaire shall abide by the security regulations/procedures prescribed by the Concessing Authority or a Government Authority from time to time. It shall also conform to and assist the Concessing Authority or any authority responsible therefore in conforming to the International Ship and Port facility Security Code ("ISPS Code") and such other codes/requirements of International Maritime Organization "IMO" as may be applicable to Egypt from time to time.</p>	<p>يجوز لصاحب الامتياز القيام بترتيباته الأمنية الخاصة في موقع المشروع فيما يتعلق بمرافق وخدمات المشروع على أن يلتزم صاحب الامتياز بجميع القواعد والإجراءات التي ينص عليها مانح الامتياز أو أي هيئة حكومية من حين لآخر. ويجب عليه أيضاً الامتثال لوائح الامتياز والتعاون معها أو أي هيئة حكومية أخرى فيما يتعلق بالامتثال بالمدونة الدولية لحماية أمن السفن والموانئ (والمشار إليها فيما بعد باسم "مدونة ISPS") وغيرها من المدونات أو المتطلبات الخاصة بالمنظمة البحرية الدولية "IMO" والتي قد تنطبق في جمهورية مصر العربية من حين لآخر.</p>
<p><b>10. Employment of Personnel</b></p>	<p><b>10. توظيف العاملين</b></p>

<p>The Concessionaire shall employ qualified and skilled personnel required to operate the Project Facilities and Services. The terms of employment may be as deemed fit by the Concessionaire and the Concessionaire shall comply with all Applicable Laws and bear all costs in this regard. Without prejudice to the generality of this provision, all requisite approvals for employment of personnel of foreign origin or nationality shall be obtained by the Concessionaire prior to engaging such personnel. Failure to obtain approval will not amount to a Force Majeure Event. All employees shall always remain the Concessionaire's responsibility.</p>	<p>يوظف صاحب الامتياز موظفين مؤهلين ولديهم المهارات المطلوبة لتشغيل مرافق وخدمات المشروع. وتكون شروط التوظيف وفق ما يقدره صاحب الامتياز ويجب عليه الامتثال للقوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية وتحمل جميع التكاليف الخاصة بذلك. ودون المساس بهذا البند في عمومه يجب على صاحب الامتياز استيفاء جميع متطلبات توظيف العاملين من أصول أو جنسيات اجنبية وذلك قبل لتفعيل هؤلاء العاملين. ولا يعد العجز عن الحصول على الموافقات اللازمة من ضمن أحداث القوة القاهرة. وتحمل صاحب الامتياز المسؤولية عن جميع موظفيه في جميع الأوقات.</p>
<p><b>(b) Rights of the Concessionaire</b></p>	<p>(ب) حقوق صاحب الامتياز</p>
<p>1. Preferential and Priority Berthing</p>	<p>1. أولوية التزاي</p>
<p>The Concessionaire may offer preferential or priority berthing to any one or more shipping lines or vessel owners/operators to optimize the use of the Project Facilities and Services. Such preferential or priority berthing shall be subject to the priority berthing norms as may be mutually determined by the Parties in accordance with Applicable Laws or guidelines issued by the Concessioning Authority from time to time in respect thereof, if any.</p>	<p>يجوز لصاحب الامتياز أن يطلب أولوية التزاي في المحطة لأي من مالكي أو مشغلي خطوط سفن الشحن لضمان الاستخدام الأمثل لمرافق وخدمات المشروع وتخضع أولوية التزاي هذه لمعايير أولوية التزاي والتي يحددها الطرفان وفقاً للقوانين السارية أو التعليمات التي يصدرها مانح الامتياز من حين لآخر في هذا الخصوص إن وجدت.</p>
<p>2. Unclaimed cargo</p>	<p>2. البضاعة المهملة</p>
<p>The Concessionaire may at its cost:</p>	<p>يجوز لصاحب الامتياز القيام بالتالي على نفقته الخاصة:</p>
<p>(a) after obtaining prior written approval of the Commissioner of Customs or other competent Government Authority and in accordance with the provisions of Applicable Law, destroy or dispose of by way of public auction and/or tender, any unclaimed cargo, the charge of which has been taken by Concessionaire under or pursuant to this Agreement, and always subject to provisions and other laws in this regard.</p>	<p>(أ) بعد الحصول على موافقة كتابية من مصلحة الجمارك أو غيرها من الهيئات الحكومية المختصة وفقاً لأحكام القانون الساري إعدام أو التخلص من البضاعة المهملة أو التصرف فيها بعرضها في المزاد العلني و/أو طرحها في مناقصة، ويكون صاحب الامتياز مسؤولاً عن الرسوم المتعلقة بذلك بموجب هذا العقد ويخضع ذلك في جميع الأوقات لأحكام القوانين المتعلقة بهذا الشأن.</p>
<p>(b) institute proceedings for recovery of unrealized charges, if any, in its name and/or defend any claim made in respect of such cargo by consignee/owners. The Concessioning Authority agrees to provide all reasonable assistance necessary in this regard to the Concessionaire.</p>	<p>(ب) وضع إجراءات لإسترداد الرسوم غير المحصلة إن وجدت باسمها والدفاع ضد أي دعاوى يثيرها الشاحن أو المالك فيما يتعلق بالبضائع. ويوافق مانح الامتياز على تقديم جميع العون المطلوب واللازم في هذا الخصوص إلى صاحب الامتياز.</p>
<p><b>6.2 Obligations of the Concessioning Authority</b></p>	<p>٦-٢ التزامات مانح الامتياز</p>
<p>In addition to any of its other obligations in this Agreement, the Concessioning Authority shall arrange for and provide the following:</p>	<p>بالإضافة إلى التزاماته الأخرى بموجب هذا العقد يجب على مانح الامتياز ترتيب وتقديم كل مما يلي:</p>
<p><b>(a) Marine and Port Services</b></p>	<p>(أ) الخدمات البحرية وخدمات الميناء</p>
<p>The Concessioning Authority shall provide/ cause to be provided, to the Concessionaire, the following services:</p>	<p>يجب على مانح الامتياز تقديم أو العمل على تقديم الخدمات التالية إلى صاحب الامتياز</p>



1. scheduling the entry, berthing and sailing of the Vessels, pilotage and towage on a non-discriminatory basis subject to priority berthing norms and the sailing schedule as determined by the Manager of the Port depending on individual ship characteristics and tidal conditions and in coordination with the Concessionaire;	1. جدولة دخول وترتك وإبحار السفن والفطر والإرشاد للسفن على أساس غير تمييزي خاضع لأعراف أولوية الترتيب والجدول الزمني للإبحار وفق ما يحدده مدير الميناء بناء على الخصائص الفردية لكل سفينة وحالة التيار العادي والمد والجزر وبالتنسيق مع صاحب الامتياز؛
2. maintenance of the entrance channel draft at 17 m;	2. صيانة غاطس مدخل القناة عند ١٧ م؛
3. Secure waterside and safety of navigation;	3. تأمين الواجهة البحرية وسلامة الإبحار؛
4. maintenance of the dredged draft alongside the berth at 17 m;	4. صيانة الغاطس بمحاذاة الرصيف عند ١٧م؛
5. carry out or maintain dredging operations, if any that may be required to ensure the draft to be provided or maintained at the levels agreed under this Agreement, being specified that the Concessioning Authority shall make its best effort to reduce the inconvenience of the Project Facilities and Services for the Concessionaire;	5. القيام بعمليات الصيانة أو التكريك إن لزم الأمر لضمان أن يكون الغاطس في المستوى المتفق عليه بموجب هذا العقد، حيث تقرر أن يبدل مانح الامتياز أقصى مساعيه لتقليل أي عراقيل لمرافق وخدمات المشروع الخاص بصاحب الامتياز؛
6. provision and maintenance of all Port's Assets and Supporting Project Infrastructure, necessary for management, operation and maintenance of the Project Facilities and Services including the heavy and structural maintenance of the quay (including quay wall and deck) and yard (when settlements are above international engineering standards and as agreed between the Parties and under proper operation). In case of disagreement between the Parties, the Parties accept to submit such disagreement to the Expert as provided by Article 20;	6. توفير وصيانة جميع أصول المحطة والبنية التحتية الداعمة للمشروع اللازمة لإدارة وتشغيل وصيانة مرافق وخدمات المشروع بما في ذلك الصيانة الثقيلة والهيكليّة للرصيف (بما في ذلك حائط الرصيف وسطحه) وساحة المحطة (عندما يكون الهبوط أكبر من المعايير الهندسية الدولية وكما هو متفق عليه بين الطرفين ووفقاً للتشغيل السليم). وفي حالة عدم اتفاق الطرفين يكون عليهما قبول إحالة ذلك الخلاف إلى الخبير وفقاً للبند (٢٠)؛
7. repair all Port's Assets in the case of any damage caused by any third party. In case of disagreement between the Parties, the Parties accept to submit such disagreement to the Expert as provided by Article 20;	7. إصلاح جميع أصول المحطة في حالة وجود تلفيات تسبب فيها الغير، وفي حالة عدم اتفاق الطرفين بشأن ذلك يكون عليهما قبول إحالة ذلك الخلاف إلى الخبير وفقاً للبند (٢٠)؛
8. assist the Concessionaire in securing the assistance of local Police authorities or the relevant Government Authority as may be necessary to prosecute any persons for any offence committed by them within the Project Site;	8. مساعدة صاحب الامتياز على تأمين العون لسلطات الشرطة المحلية أو غيرها من الهيئات الحكومية المعنية والذي قد يكون ضرورياً لملاحقة أي شخص ضد أي عمل مخالف قد يرتكبه داخل موقع المشروع؛
9. when developing new terminals around the Project Site, the Concessioning Authority shall apply the international environmental standards and shall make its best effort for preventing the Concessionaire's Cargo from any contamination such as coal, steel powder, cement and grains; and	9. يجب على مانح الامتياز تطبيق المعايير الدولية للبيئة وبذل أقصى مساعيه للحيلولة دون تلوث أي من بضائع صاحب الامتياز بأي ملونات مثل الفحم وبيودرة الحديد والأسمنت والحبوب عند تطوير محطات جديدة حول موقع المشروع؛ و
10. apply the tax law applicable in the Suez Canal Economic Zone to the Concessionaire.	10. تطبيق قانون الضرائب الساري في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على صاحب الامتياز.
(b) Approvals	(ب) الموافقات
The Concessioning Authority shall promptly grant approvals/consents sought by the Concessionaire as required under this	يجب على مانح الامتياز سرعة منح الموافقات التي يطلبها صاحب الامتياز بموجب هذا العقد وذلك في حالة إلتزام صاحب

<p>Agreement subject to the Concessionaire having complied with all Applicable Laws/requirements in this regard.</p>	<p>الامتياز بجميع القوانين السارية والمتطلبات القانونية في هذا الشأن.</p>
<p><b>6.3 Utilities and Services</b></p>	<p><b>٣٠٦ المرافق والخدمات</b></p>
<p>The Concessioning Authority shall during the Concession Period provide access to the Concessionaire to the Supporting Project Infrastructure. The Concessioning Authority shall during the Concession Period provide access to the Concessionaire to all utilities including water, electricity and telecommunication facilities necessary for the implementation, operations and maintenance of the Project/ Project Facilities and Services in accordance with this Agreement, at rates and on terms no less favorable to the Concessionaire than those generally available to commercial customers availing substantially equivalent facilities and utilities, provided, unless otherwise agreed to by the Concessioning Authority, that:</p>	<p>يجب على مانح الامتياز خلال مدة الامتياز السماح باستخدام صاحب الامتياز للبنية التحتية الداعمة للمشروع وجميع المرافق بما في ذلك مرافق المياه والكهرباء والاتصالات بما يلزم لتنفيذ وتشغيل وصيانة مرافق وخدمات المشروع وفقاً لهذا العقد وذلك بمعدلات وشروط لا تقل تميزاً لصاحب الامتياز عن تلك المتاحة في العموم للعملاء التجاريين المستخدمين لما شابه من مرافق ومنافع. وما لم يتم الاتفاق عليه خلاف ذلك مع مانح الامتياز فإن:</p>
<p>(a) the power made available shall be as received by the Concessioning Authority. The take off point for electricity shall be from the East Port Said substation;</p>	<p>(أ) توفير الطاقة الكهربائية وفق ما يتلقاه مانح الامتياز وتكون نقطة الربط من محطة المحولات الفرعية لشرق بورسعيد؛</p>
<p>(b) the water made available shall be as received by the Concessioning Authority. The take off point for water shall be the nearest available water line;</p>	<p>(ب) توفير المياه يكون وفق ما يتلقاه مانح الامتياز، وتكون نقطة الربط من اقرب خط مياه متاح؛</p>
<p>(c) the Concessionaire shall, at its cost, and to the satisfaction of the Concessioning Authority, install meters (provided by the national holding utilities company) to measure the consumption of power and water. The Concessioning Authority does not warranty the reliability, quality and quantity of water and power and shall not be liable in any manner for the shortage in or non-supply of these utilities except if that the Concessioning Authority is directly responsible of such shortage; and</p>	<p>(ج) يجب على صاحب الامتياز تركيب عدادات (على ان تكون من الشركات القابضة القومية للمرافق) لقياس استهلاك الكهرباء والمياه وذلك على نفقتها الخاصة وبما هو مرض لمانح الامتياز. ولا يقدم مانح الامتياز أي ضمانات بشأن ثبات أو جودة أو كمية المياه والكهرباء ولا يتحمل مسؤولية بأي صورة من الصور عن نقص أو عدم توريد تلك المرافق فيما عدا ما يكون مانح الامتياز مسئول عنه مسؤولية مباشرة؛ و</p>
<p>(d) the Concessionaire may, at its cost, make alternate arrangements for power including but not limited to installation of generators, subject to obtaining Applicable Permits, if any, therefor.</p>	<p>(د) يجوز لصاحب الامتياز أن يقدم ترتيبات بديلة، على نفقته الخاصة، للكهرباء بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- تركيب مولدات ويتوقف ذلك على حصوله على التصاريح اللازمة إن وجدت.</p>
<p><b>ARTICLE 7 - TARIFF</b></p>	<p><b>البند ٧ - التعريف</b></p>
<p><b>7.1 Levy and Recovery of the Tariff</b></p>	<p><b>١-٧ تحديد وتحصيل التعريف</b></p>
<p>The Concessionaire shall be entitled to recover Tariff from the users of the Project Facilities and Services as per the Tariff Notification.</p>	<p>يحق لصاحب الامتياز تحصيل التعريف من مستخدمي مرافق وخدمات المشروع بموجب إخطار بالتعريف.</p>
<p>All Tariffs levied by the Concessionaire and payments shall be in USD currency unless decided otherwise by the Concessionaire.</p>	<p>جميع التعريفات والمدفوعات التي يحددها صاحب الامتياز تكون بعملة الدولار الأمريكي ما لم يقرر صاحب الامتياز خلاف ذلك.</p>
<p>The Tariffs levied by the Concessionaire shall be recovered directly by the Concessionaire from the users.</p>	<p>يقوم صاحب الامتياز بتحويل التعريف المحددة مباشرة من المستخدمين.</p>



<p>All vessel related charges, including but not limited to pilotage or port dues will accrue to the Concessioning Authority and shall be recovered directly by the Concessioning Authority from the users.</p>	<p>يلزم مانتح الامتياز بتحمل جميع الرسوم الخاصة بالسفن مباشرة من المستخدمين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر- رسوم إرشاد السفن ورسوم الميناء .</p>
<p>The Concessionaire shall be free to set the Tariffs charged in respect of the Project Facilities and Services. Tariffs shall also take into account the market competition.</p>	<p>يحق لصاحب الامتياز تحديد التعريفات المستحقة الخاصة بهرافق وخدمات المشروع. مع الالتزام بمراعاة المنافسة السوقية وأخذها بعين الاعتبار عند تحديد تلك التعريفات.</p>
<p>The Tariffs shall be duly notified from time to time to the Concessioning Authority.</p>	<p>يلزم إخطار مانتح الامتياز بالتعريفات على نحو واف من حين لآخر.</p>
<p><b>ARTICLE 8 - PAYMENTS TO THE CONCESSIONING AUTHORITY</b></p>	<p>البند ٨ - مستحقات مانتح الامتياز</p>
<p><b>8.1 Fixed Fee (usufruct)</b></p>	<p>٨-١ الرسوم الثابتة (مقابل حق الانتفاع)</p>
<p>The Concessionaire shall pay to the Concessioning Authority a Fixed Fee per square meter of the Project Site area as delivered on the minutes of meeting signed at the Handover of the Port's Assets provided by the Concessioning Authority and as per detailed in Appendix 15 (as per MOM) (the "Fixed Fee").</p>	<p>يجب على صاحب الامتياز سداد رسوم ثابتة لمانح الامتياز عن كل متر مربع من مساحة موقع المحطة وفقاً لمحضر تسليم أصول المحطة الذي وقع عليه مانتح الامتياز كما هو مبين بالتفصيل في الملحق ١٥ (وفقاً لمحضر اجتماع) (والتي يشار إليها فيما بعد باسم "الرسوم الثابتة").</p>
<p>(a) Such yearly amount shall be paid by the Concessionaire from the Date of Commercial Operation on the first week of the Financial Year, being specified that for the first year of payment of the Fixed Fee shall be paid pro rata temporis and at the end of such year.</p>	<p>(أ) يجب على صاحب الامتياز دفع الرسوم الثابتة سنوياً منذ تاريخ التشغيل الفعلي في الأسبوع الأول من السنة المالية، أما بالنسبة للسنة الأولى فسيتم دفع الرسوم الثابتة عن تلك المدة من بدء التشغيل حتى نهاية هذه السنة.</p>
<p>(b) Any delay in payment of the amount in the preceding Article-8 shall entail payment of interest at CBE PLR on the amount outstanding.</p>	<p>(ب) يتربط على أي تأخير في سداد المستحقات أو المبالغ المذكورة في البند-٨ ، دفع فوائد بمعدل سعر فائدة البنك المركزي المصري للإقراض على المبالغ المتأخرة.</p>
<p><b>8.2 Variable Fee</b></p>	<p>٨-٢ الرسوم المتغيرة</p>
<p>The Concessionaire shall pay to the Concessioning Authority a Variable Fee ("the Variable Fee") per vehicle handled on the Project Site as detailed in Appendix 15 (as per MOM).</p>	<p>يجب على صاحب الامتياز سداد رسوم متغيرة إلى مانتح الامتياز (ويشار إليها فيما بعد باسم "الرسوم المتغيرة") على كل مركبة يتم تداولها في موقع المشروع كما هو موضح بالتفصيل في الملحق ١٥ (وفقاً لمحضر اجتماع).</p>
<p>In the event that the Concessionaire handles cargo other than vehicles, a specific variable fee related to such cargo shall be paid by the Concessionaire as detailed in Appendix 15.</p>	<p>وفي حالة تداول صاحب الامتياز بضائع بخلاف المركبات يجب عليه تسديد رسوم متغيرة محددة خاصة بنوعية تلك البضائع كما هو مبين بالملحق (١٥) .</p>
<p>(a) The Variable Fee for each Month shall be paid on or before the seventh Day of the immediately succeeding Month.</p>	<p>(أ) يتم سداد الرسوم المتغيرة شهرياً في /أو قبل اليوم السابع من الشهر التالي مباشرة.</p>
<p>(b) The payment of the Variable Fee shall commence from the Month in which the Concessionaire commences to provide any Project Facilities and Services and shall be irrespective of Date of Commercial Operation.</p>	<p>(ب) يبدأ سداد الرسوم المتغيرة من الشهر الذي يبدأ فيه صاحب الامتياز في تقديم أي من مرافق وخدمات المشروع بغض النظر عن تاريخ التشغيل الفعلي.</p>
<p>(c) The Variable Fee amounts remaining unpaid on respective due dates would carry interest at CBE PLR from the due date till the date of payment or realization thereof.</p>	<p>(ج) يتربط على أي تأخير في سداد الرسوم المتغيرة غير المستحقة في تواريخ استحقاقها دفع فوائد بمعدل سعر فائدة البنك المركزي</p>



	<p>المركزي المصري للإفراض نستحق منذ تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد.</p>
<p><b>8.3 Currencies for the payment of the Variable Fee and the Fixed Fee</b></p>	<p>٢-٨ العملات التي تسدد بها الرسوم المتغيرة والرسوم الثابتة</p>
<p>All payments made by the Concessionaire related to the Variable Fee and the Fixed Fee shall occur in USD. In the event that the Concessionaire would not be able to convert the Domestic Currency into USD with the banks authorized to engage in foreign currency exchange business in Egypt by the Central Bank of Egypt, a mix ratio of at least 75% USD and 25% Domestic Currency will apply.</p>	<p>يجب على صاحب الامتياز تسديد جميع الرسوم الثابتة والرسوم المتغيرة بالدولار الأمريكي وفي حالة عدم استطاعة صاحب الامتياز تحويل العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي لدى البنوك المصرح لها من البنك المركزي المصري بالتعامل بالعملة الأجنبية في جمهورية مصر العربية، يتم تطبيق مزيج من المعلنين بنسبة مقدارها 75% دولار أمريكي على الأقل و 25% من العملة المحلية.</p>
<p>Notwithstanding the above, the Concessionaire could proceed to the payments of the Variable Fee and the Fixed Fee by using a greater proportion of USD than initial mix ratio of 75%.</p>	<p>و مع عدم الإخلال بما سبق، يجوز لصاحب الامتياز أن يبضئ فدماً في سداد الرسوم المتغيرة والرسوم الثابتة بنسبة من الدولار الأمريكي أكبر من نسبة 75% المحددة سابقاً.</p>
<p><b>8.4 Utilities or Services</b></p>	<p>٤-٨ الخدمات أو المرافق</p>
<p>The Concessionaire shall also pay rent or other charges for any premises (other than the Project Site/Project Assets) or additional utilities or services, made available by the Concessing Authority to the Concessionaire in accordance with the terms, conditions and covenants including on payment of rates specified by the Concessing Authority.</p>	<p>يجب على صاحب الامتياز أيضاً سداد الإيجار أو أي رسوم أخرى لازمة لأي تصارح غير تلك المستحقة لموقع المحطة ولأصول المحطة أو أي خدمات أو مرافق إضافية يتبناها مانح الامتياز إلى صاحب الامتياز وفقاً للشروط والأحكام والتعهدات بما في ذلك سداد القيمة التي يتحدد بها مانح الامتياز.</p>
<p><b>8.5 Certified Accounts</b></p>	<p>٥-٨ الحسابات المعتمدة</p>
<p>During the Concession Period, the Concessionaire shall maintain all documents and supporting evidences for its financial statements including agreements and documents with respect to all capital and debt raised by the Concessionaire, capital and revenue expenses towards the Project, ship/ vessel/ user wise information, and, as relevant, the details of Cargo handled by category, tariffs charged and the amount of rates received. The Concessionaire shall submit to the Concessing Authority a financial statement of the Gross Revenue for every 6 (six) monthly period ending 31st December and 30th June every year, duly certified by its Statutory Auditors. The certificate must be furnished within 30 (thirty) Days of the end of each such period.</p>	<p>يجب على صاحب الامتياز خلال مدة الامتياز الاحتفاظ بجميع المستندات والوثائق لقوائمها المالية بما في ذلك الإقفايات والمستندات المتعلقة برأس المال والديون الخاصة بصاحب الامتياز، ومصرفات رأس المال والإيرادات الخاصة بالمشروع ومعلومات السفن و المستخدمين وأيضاً التفاصيل المتعلقة بالبضائع التي يتم تداولها وفقاً لفئة والتعريفية المقررة و المحصلة. ويجب على صاحب الامتياز أن يقدم إلى مانح الامتياز قوائم مالية إجمالية للإيرادات كل ستة أشهر تنتهي في ٣١ ديسمبر و ٣٠ يونيو من كل عام، ويجب أن تكون معتمدة من المراجع المالي القانوني الخاص به خلال ٣٠ (ثلاثين) يوم من نهاية كل مدة.</p>
<p>The Concessing Authority shall, at its own cost, have the option to appoint another firm of chartered accountants duly licensed to practice in Egypt (the "Additional Auditor") to conduct a special audit of the Gross Revenue and the financial statements, documents and supporting evidences hereto as may be mandated by the Concessing Authority and report to the Concessing Authority such information as may be desired by the Concessing Authority for any period and for the Gross Revenue ("Special Audit").</p>	<p>ويحق لمانح الامتياز وعلى نفقته، تعيين مؤسسة أخرى من المحاسبين القانونيين الحاصلين على الترخيص اللازم لممارسة المهنة في جمهورية مصر العربية (ويشار إليهم فيما بعد باسم "المراجعون الإضافيون") لإجراء مراجعة مالية خاصة بشأن إجمالي الإيرادات والبيانات المالية والمستندات والوثائق المؤيدة لذلك وكتابة تقارير لمانح الامتياز عن تلك المعلومات بناء على رغبة مانح الامتياز عن أي مدة وعن إجمالي الإيرادات (ويشار إليها فيما بعد باسم "المراجعة المالية الخاصة").</p>



<b>ARTICLE 9 - ASSETS : OWNERSHIP AND PERMITTED CHARGE</b>	البند ٩ - الأصول: الملكية والمسئولية المصريح بها
<b>9.1 Ownership of Assets</b>	٩-١ ملكية الأصول
(a) Land and Water Area	(أ) المساحات الأرضية والمائية
<p>The ownership of the Project Site and Port's Assets shall always remain owned with the Concessing Authority. The rights of the Concessionaire in the Project Site and Port's Assets shall only be that of a bare licensee of such assets and the Concessionaire shall neither assign, transfer, sublet, create any charge or Encumbrance, nor shall the Concessionaire create or permit creation of any third party rights whatsoever, on whole or any part of the Port's Assets or Project Site. Further, any such rights of the Concessionaire shall always be subject to existing rights of way outside the Project Site. It is expressly agreed that the Concessionaire's rights in the Project Site and/or the Port's Assets shall cease without the need for any action to be taken by the Concessing Authority upon Termination or expiration of this Agreement for any of the termination reasons provided for in this Agreement.</p>	<p>يملك مانح الامتياز موقع المشروع وأصول المحطة دائماً، وتنحصر حقوق صاحب الامتياز في موقع المشروع وأصول المحطة منحصرة في كونه مرخص له باستخدامها . ولا يجوز لصاحب الامتياز تخصيص أو نقل أو تأجير من الباطن أو إنشاء أي مسئولية أو رهونات أو النسب في أو السماح بترتيب حقوق لأي طرف ثالث من أي نوع على أصول المحطة أو موقع المشروع كلياً أو جزئياً. ويخضع صاحب الامتياز لحق المرور خارج موقع المشروع. وتم الاتفاق صراحة على انتهاء حقوق صاحب الامتياز في أصول المحطة وموقع المشروع دون الحاجة لاتخاذ مانح الامتياز أي إجراءات عند إنهاء أو انقضاء أجل هذا العقد لأي من أسباب الإنهاء الواردة في هذا العقد.</p>
(b) Assets created or provided by the Concessionaire	(ب) الأصول التي ينشئها أو يوفرها صاحب الامتياز
<p>The ownership of all superstructure assets, buildings, structures, equipment and other immovable and movable assets constructed, installed, located, created, financed or provided by the Concessionaire, the Project Facilities and Services at the Project Site pursuant to this Agreement shall, until expiry of this Agreement or transfer to the Concessing Authority on Termination in accordance with this Agreement, be with the Concessionaire. However, such ownership of buildings etc. erected by the Concessionaire at the Project Site shall not confer any rights in the Project Site or other Port's Assets upon the Concessionaire, save as that of a bare licensee as provided for in this Agreement.</p>	<p>يملك صاحب الامتياز جميع أصول البنية القوقية والمباني والمنشآت والمعدات وغيرها من الاصول المنقولة والثابتة المنشأة و المركبة و الواقعة و الممولة أو المقدمة من صاحب الامتياز ومرافق وخدمات المشروع في موقع المشروع وذلك حتى انقضاء مدة هذا العقد أو إعادة تسليمها إلى مانح الامتياز عند الإنهاء وفقاً لهذا العقد. ولا تُفسر ملكية المباني... الخ التي ينشئها صاحب الامتياز في موقع المشروع على أنها حقوق في موقع المشروع أو أصول المحطة فيما عدا ما يخص كونها مرخص لها وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا العقد.</p>
<b>9.2 Permitted Charge on Assets</b>	٩-٢ المسئولية المصريح بها عن الأصول
<p>The Concessionaire shall be entitled to create an Encumbrance on its rights, title and interest in the assets referred to in Article 9.1 in favor of Lenders for securing the Financial Assistance provided or agreed to be provided by them under the Financing Documents, provided that:</p>	<p>يحق لصاحب الامتياز إنشاء رهونات على حقوقه وملكته ومصالحه في الأصول المشار إليها في البند (٩-١) لصالح المقرضين لتأمين تسهيلات مالية مقدمة أو متفق على تقديمها منهم بموجب المستندات المالية، على شرط:</p>
<p>(a) Any such Encumbrance shall not be effective before Financial Close and shall not continue for a period exceeding the Concession Period.</p> <p>(b) such Encumbrance shall not encumber the Project Site and/or the Port's Assets;</p> <p>(c) At no circumstances such Encumbrance may be valid vis-à-vis the Concessing Authority, nor shall it be responsible for such encumbrance, unless reviewed and approved by the Concessing Authority, which review</p>	<p>(أ) ألا تسري تلك الرهونات قبل الإغلاق المالي وألا تستمر لمدة تزيد عن مدة الامتياز.</p> <p>(ب) ألا تنطوي تلك الرهونات على رهن موقع المشروع و/أو أصول المحطة.</p> <p>(ج) تجنباً للشك، لن يكون مانح الامتياز مسئولاً عن أي رهون أو فروض وفي جميع الأحوال لا تسري في مواجهة مانح الامتياز أية رهون، ما لم يكن قد أحضرها ووافق عليها، ولا يجوز حجب الموافقة أو تأخيرها عن دون سبب معقول.</p>

and approval shall not be unreasonably withheld or delayed.	
<b>ARTICLE 10 - SHAREHOLDING</b>	البند ١٠ - ملكية الأسهم
<b>10.1 Ownership Structure</b>	١٠-١ هيكلملكية
The Consortium has decided to incorporate [ ] (in the process of incorporation) to implement, operate and maintain the Project/Project Facilities and Services in accordance with this Agreement. The shareholders of the Concessionaire shall be the following, Bolloré Africa Logistics, Toyota Tsusho Corporation, Nippon Yusen Kaisha	قررت التحالف أن يؤسس [ ] (شركته تحت التأسيس) لتنفيذ وتشغيل وصيانة المشروع/المرافق وخدمات المشروع وفقاً لهذا العقد. ومساهميه صاحب الامتياز هم بولوريه أفريكا لوجستكس (Bolloré Africa Logistics) و تويوتا تسوشو كورپوريشن (Toyota Tsusho Corporation) و نيبون يوسن كايشا (Nippon Yusen Kaisha).
<b>10.2 Shareholding</b>	٢٠١٠ ملكية الأسهم
Any Transfer of shareholding in the Concessionaire and/or direct or indirect change in the Management Control of the Concessionaire (excluding any Transfer between the Members of the Consortium), shall only be with the prior written approval of the Concessing Authority which consent shall not be withheld except for reasonable reasons, including but not limited to: i. for reasons of national security; or ii. if the Person proposed for assuming such Management Control would by virtue of the restrictions imposed under the Applicable Law (including restrictions to avoid anti-competitive and monopolistic practice) and/or public policy be disqualified from undertaking the Project.	أي نقل لملكية أسهم صاحب الامتياز وأوأي تغيير مباشر أو غير مباشر في السيطرة على إدارة صاحب الامتياز (باستثناء أي نقل بين أعضاء التحالف) بما في ذلك ما يتم عن طريق إعادة الهيكلة أو الدمج، يتم فقط بموجب موافقة كتابية مسبقة من مانح الامتياز والتي لا يجوز حبسها إلا للأسباب المعقولة التالية -على سبيل المثال لا الحصر :- أ. أسباب متعلقة بالأمن القومي؛ ب. لو كان الشخص المقترح لتولي الإدارة غير مؤهل للاضطلاع بالمشروع بموجب قيود تفرضها القوانين المعمول بها (بما في ذلك القيود المفروضة لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية) وأوبموجب سياسة عامة.
<b>10.3 Constituent Documents</b>	٣٠١٠ مستندات التأسيس
The Concessionaire shall ensure that its articles of association adequately reflect the aforesaid and the relevant commitments, obligations and responsibilities of the Consortium, to the extent possible.	يجب على صاحب الامتياز ضمان أن نظامه الأساسي يلقى ما سبق والالتزامات والمسؤوليات ذات الصلة للتحالف إلى أقصى حد ممكن.
In particular, the articles of association and the memorandum of association of the Concessionaire shall include the terms and conditions regarding the composition of share-holding and management stipulated in this Agreement; and terms and conditions related to changes in the share-holding pattern stipulated in this Agreement. The Concessionaire shall submit the amended articles of association and the memorandum of association to the Concessing Authority as soon as reasonably possible.	وعلى وجه الخصوص يجب أن يشمل النظام الأساسي وعقد تأسيس صاحب الامتياز الشروط والأحكام المتعلقة بتكوين ملكية الأسهم وهيكله المنصوص عليه في هذا العقد وأي شروط وأحكام لأي تغييرات قد تطرأ على هيكل المساهمين في هذا العقد. ويرسل صاحب الامتياز النظام الأساسي وعقد التأسيس المعدلان إلى مانح الامتياز في أقرب وقت ممكن في حدود المعقول.
In the event of the Transfer, the new version of the Articles of Association subsequent to such Transfer shall be provided to the Concessing Authority.	وفي حالة تغيير هيكل الملكية يتم تقديم النسخة الجديدة من النظام الأساسي الناتجة عن ذلك التغيير إلى مانح الامتياز.
<b>ARTICLE 11 - GENERAL RIGHTS, DUTIES AND OBLIGATIONS</b>	البند ١١ - الحقوق والواجبات والالتزامات العامة
<b>11.1 Of the Concessionaire</b>	١٠١١ لصاحب الامتياز



(a) Applicable Permits	(أ) التصاريح اللازمة
The Concessionaire shall at all times during the Concession Period maintain and comply with the Applicable Permits.	يجب على صاحب الامتياز في كل الأحوال وخلال مدة الامتياز حيازة التصاريح اللازمة والالتزام بها.
(b) Taxes & Duties	(ب) الضرائب والرسوم
Each Party shall during the Concession Period pay in a timely manner all taxes, duties, levies, VAT, fees and charges including but not limited to income tax, sales tax, customs duty and service tax that may be levied, claimed or demanded from time to time by any Government Authority and that by law are payable by that Party including any increase therein effected from time to time from any Government Authority, in respect of the Project/ the Project Facilities and Services.	يجب على كل طرف خلال مدة الامتياز سداد جميع الضرائب (ضريبة القيمة المضافة وضريبة الخدمة وضريبة الدخل وضريبة المبيعات... الخ) والرسوم والأتعاب والرسوم الجمركية - على سبيل المثال لا الحصر- والتي قد تفرضها أو تعالّب بها أي هيئة حكومية من حين لآخر والتي تكون واجبة السداد على ذلك الطرف بموجب القانون الساري بما في ذلك أي زيادات تجري عليها من حين لآخر فيما يخص المشروع/مرافق وخدمات المشروع.
(c) Insurance	(ج) التأمين
<p>1. Insurance Requirement: The Concessionaire shall, at its cost and expense, purchase and maintain insurances as are prudent, including but not limited to the following:</p> <p>(a) All Construction risk insurance; (b) loss, damage or destruction of the Project Facilities and Services, at replacement value; (c) comprehensive third-party liability insurance including injury or death to personnel of the Concessioning Authority and others who may enter the Project Site or the Port's Assets; (d) workmen's compensation insurance; (e) storage insurance; and (f) any other insurance that may be necessary to protect the Concessionaire, its employees and its assets engaged in or connected to the Project and the Project Site (against loss, damage or destruction at replacement value) including all Force Majeure Events that are insurable and not otherwise covered in items (a) to (e).</p>	<p>1. شروط التأمين: يجب على صاحب الامتياز شراء وحيازة تأمينات، على نفقته الخاصة، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- ضد كل مما يلي:</p> <p>(أ) تأمين ضد جميع مخاطر البناء؛ (ب) الخسائر والتلفيات التي تصيب مرافق وخدمات المشروع بقيمة الإحلال؛ (ج) تأمين شامل على المسؤولية تجاه الغير تغطي الإصابات أو الوفاة لعمالي مانح الامتياز وغيرهم ممن قد يدخلون موقع المشروع أو أصول المحطة؛ (د) تأمين تعويض العمال؛ (هـ) تأمين على المخازن؛ و (و) أي تأمين آخر قد يكون ضروري لحماية صاحب الامتياز وموظفيه وأصوله المتعلقة بالمشروع وموقع المشروع (ضد الخسائر والتلفيات والهلاك وقيمة الإحلال) بما في ذلك جميع أحداث القوة القاهرة القابلة للتأمين والتي لم ترد في البنود من (أ) إلى (هـ).</p>
<p>2. Insurance Cover &amp; Insurance Companies: The Concessionaire shall insure all insurable assets comprised in the Project Facilities and Services and all insurable risks associated with the Project to the extent advisable in accordance with Good Industry Practice ("Insurance Cover").</p>	<p>2- الغطاء التأميني وشركات التأمين: يجب على صاحب الامتياز تأمين جميع الأصول القابلة للتأمين المستخدمة في مرافق وخدمات المشروع وجميع المخاطر القابلة للتأمين المرتبطة بالمشروع للحد الموصى به وفقاً للممارسات الصناعية الجيدة (ويشار إليه فيما بعد باسم "الغطاء التأميني").</p>
<p>3. Evidence of Insurance Cover: The Concessionaire shall, from time to time, provide to the Concessioning Authority copies of all insurance policies (or appropriate endorsements, certifications or other satisfactory evidence of insurance) obtained by the Concessionaire in accordance with this Agreement.</p>	<p>3- دليل على الغطاء التأميني: يجب على صاحب الامتياز أن يقدم إلى مانح الامتياز من حين لآخر نسخ من بوالص التأمين (أو مصادقات أو</p>

	<p>شهادات أو غيرها من الأدلة الكافية على وجود تأمين ( التي يحصل عليها صاحب الامتياز وفقاً لهذا العقد.</p>
<p>4. Application of Insurance Proceeds: Subject to the provisions of the Financing Documents, all moneys received under insurance policies shall be promptly applied by the Concessionaire towards repair or renovation or restoration or substitution of the Project Facilities and Services or any part thereof which may have been damaged or destroyed and in respect of which the claim is lodged. The Concessionaire may designate the Lenders as the loss payees under the insurance policies and/or assign the insurance policies in their favor as security for the Financial Assistance. The Concessionaire shall carry out such repair or renovation or restoration or substitution to the extent possible in such manner that the Project Facilities and Services or any part thereof, shall, after such repair or renovation or restoration or substitution be as far as possible in the same condition as they were before such damage or destruction, normal wear and tear excepted.</p>	<p>4 استخدام عوائد التأمينات: مع عدم الإخلال بمستندات التمويل بوجه صاحب الامتياز جميع الأموال المتلفة بموجب بوالص التأمين على الفور لإصلاح أو تجديد أو ترميم أو إحلال مرافق وخدمات المشروع أو أي جزء منهم يكون قد تعرض للتلف أو التدمير أو أيًا كانت المطالبة التأمينية بشأنه. ويجوز لصاحب الامتياز تعيين المقرضين كمستفيدين من مبلغ التأمين بموجب بوليصة التأمين وإحالة البوليصة لصالحهم كضمان للتسهيلات المالية. ويجب على صاحب الامتياز القيام بتلك الإصلاحات أو التجديدات أو الترميمات أو الإحلال لأقصى درجة ممكنة على نحو تعود به مرافق وخدمات المشروع عقب تلك الإصلاحات أو التجديدات أو الترميمات أو الإحلال إلى نفس الحالة التي كانت عليها قبل التلف أو التدمير أو البلى.</p>
<p>5. Validity of the Insurance Cover: The Concessionaire shall pay the premium payable on such insurance policy(ies) so as to keep the policy(ies) in force and valid throughout the Concession Period and furnish copies of the same to the Concessing Authority. Each insurance policy shall provide that it shall not be cancelled or terminated unless 10 (ten) Days' clear notice of cancellation is provided to Concessing Authority in writing. If at any time the Concessionaire fails to purchase and maintain in full force and effect any and all of the insurances required under this Agreement, the Concessing Authority may at its option purchase and maintain such insurance and all sums incurred by the Concessing Authority therefore shall be reimbursed with interest at CBE PLR by the Concessionaire forthwith on demand, failing which the same shall be recovered by the Concessing Authority by exercising right of set off or otherwise.</p>	<p>5 سريان العطاء التأميني: يجب على صاحب الامتياز دفع الأقساط المستحقة نظير بوليصة/بوالص التأمين للحفاظ على نفاذها وسريانها خلال مدة الامتياز وتقديم نسخ منها إلى مانح الامتياز. وتنص كل بوليصة تأمين على عدم إلغائها أو إنهائها ما لم يقدم مانح الامتياز إخطار كتابي مدته عشرة (١٠) أيام بإلغائها. وفي حالة عجز صاحب الامتياز على شراء تلك التأمينات والحفاظ على سريانها يرد صاحب الامتياز على الفور جميع المبالغ التي يتكبدها مانح الامتياز لتلك الغرض بغائنة بمعدل إقراض البنك المركزي المصري سنوياً عند طلب مانح الامتياز ذلك، وفي حالة عجزه يسترد مانح الامتياز تلك المبالغ بممارسة حقه في المقاصة أو التسوية أو خلافه.</p>
<p>6. Waiver of Subrogation: All insurance policies procured in terms of the provisions hereof shall include a waiver of any right of subrogation of the insurers thereunder against, inter alia, the Concessing Authority and its assignees and successors and their respective subsidiaries, affiliates, employees and of any right of the insurers of any set-off or counterclaim or any other deduction, whether by attachment or otherwise, in respect of any liability of any such person insured under any such policy or in any way connected with any loss, liability or obligation covered by such policies of insurance.</p>	<p>6 التنازل عن شرط الحلول (الإحلال): تشمل جميع بوالص التأمين التي تم شراؤها بموجب بنود هذا العقد تنازل عن حق الحلول محل المؤمن عليه أمام مانح الامتياز ومن رجال إلهم منه وخلفائه والكيانات التابعة لهم وموظفيهم وأي حقوق للمؤمن عليهم في تسوية أو إدعاء مقاصه أو خصومات فيما يتعلق بأي مسؤولية لأي من هؤلاء الأشخاص المؤمن عليهم بموجب أي بوليصة تأمين أو لها علاقة بأي صورة من الصور بأي خسائر أو مسؤوليات أو التزامات تغطيتها بوالص التأمين تلك.</p>
<p>(d) Assignability</p>	<p>(د) القابلية للإحلال</p>



<p>1. Except as otherwise provided in this Agreement, the Concessionaire shall not assign its rights, title or interest in this Agreement in favor of any Persons without prior written consent of the Concessing Authority. And If the conditions under the Financing Documents gives the Lender(s) the right to "step in" the Project, the Concessionaire shall confirm to their Lender(s) that they will not step in except within the limits, provisions and articles of this agreement, through the Concession Period only with the prior written acceptance of the Concessing Authority, which will not be unreasonably withheld.</p> <p>Nothing contained in this Article shall: discharge the Concessionaire from its responsibilities to perform any of its obligations under and in accordance with the provisions of this Agreement; and</p> <p>2. The Concessing Authority acknowledges and authorizes expressly and irrevocably the assignment by Bolloré Africa Logistics, Toyota Tsusho Corporation and Nippon Yusen Kaisha, acting as the Concessionaire, of all their rights and obligations under this Agreement, to the company [ ] in the process of incorporation. As from the date of its incorporation, the Concessing Authority acknowledge that:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- the company [ ] shall become - automatically and irrevocably the Concessionaire (and shall be considered retroactively as the Concessionaire since the date hereof) and shall be bound by all provisions of this Agreement, and</li> <li>- Bolloré Africa Logistics, Toyota Tsusho Corporation and Nippon Yusen Kaisha shall be fully discharged of all rights and obligations under this Agreement.</li> </ul>	<p>١. فيما عدا ما ينص عليه العقد فإنه لا يجوز لصاحب الامتياز إحالة حقوقه أو ملكيته أو مصالحه في هذا العقد لأي شخص بدون موافقة كتابية مسبقة من مانح الامتياز. وإذا كانت شروط مستندات التمويل تتيح للمقرضين حق الحلول في المشروع، فعلى صاحب الامتياز أن يؤكد أن المقرضين لن يمارسوا حق الحلول أو تعيين بديل لصاحب الامتياز إلا في حدود أحكام وبنود هذا العقد وطوال مدة الامتياز وموافقة كتابية مسبقة من مانح الامتياز والتي لن يمنع عنها إلا لأسباب مقبولة. ولا يوجد في هذا البند ما يعني أي مما يلي: إعفاء صاحب الامتياز من مسؤولياته عن أداء أي من التزاماته بموجب بنود هذا العقد ووفقاً لها؛ و</p> <p>٢. بقر مانح الامتياز ويعطي الحق بشكل واضح وغير قابل للتراجع عنه لتحالف "شركة بولوريه أفريقيا للوجستيات، وشركة تويوتا تسوشو وشركة نيبون يوسين كايشا"، كصاحب الامتياز، وتحويل لشركة [ ] التي سيؤسسها التحالف كافة الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذا العقد، ومنذ تاريخ تأسيس الشركة، بقر مانح الامتياز الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تصبح شركة [ ] بشكل تلقائي وغير قابل للتراجع عنه صاحب الامتياز، ويمكن اعتبارها صاحب الامتياز بأثر رجعي وذلك منذ التاريخ المنصوص عليه، ونفخ عليها كافة الالتزامات المذكورة في العقد.</li> <li>- تعفى الشركات "بولوريه للوجستيات، وتويوتا، ونيبون" من كافة الالتزامات والحقوق المذكورة في هذا العقد.</li> </ul>
<p>(e) Condition Survey</p>	<p>(هـ) فحص الحالة</p>
<p>1. The Concessionaire agrees that at least 6 (six) Months (This period could vary depending on the Project/Concession so as to ensure adequate time for both the survey and restoration of assets) prior to the Termination or expiry of this Agreement, it shall, cause to be conducted at its cost by an expert appointed by the Parties by mutual consent, a condition survey and an inventory of the entire Project Facilities and Services. If, as a result of such survey, the expert shall observe/notice that the Project Facilities and Services or any part thereof have/has not been operated and maintained in accordance with the requirements therefore under this Agreement (normal wear and tear excepted) the Concessionaire shall, at its cost and expenses, take all necessary steps to put these parts in good working condition well before the Transfer Date. In the event the Concessionaire fails to comply with this provision, the Concessing Authority</p>	<p>١. يوافق صاحب الامتياز على أنه قبل إنتهاء أو انقضاء مدة هذا العقد بمدة لا تقل على ستة (٦) شهور (قد تختلف هذه المدة بناء على المشروع/الامتياز لضمان وقت كافي للفحص ولتجديد الأصول) يجب عليه إجراء أو العمل على إجراء الفحص للحالة و- جرد لجميع مرافق وخدمات المشروع عن طريق خبير يعينه الطرفان بموجب اتفاق متبادل وذلك على نفقة صاحب الامتياز. وإذا اكتشف الخبير من خلال ذلك الفحص أو لاحظ عدم تشغيل أو صيانة مرافق وخدمات المشروع -وفقاً لمقتضيات هذا العقد (باستثناء البلى والهالك العادي) يجب على صاحب الامتياز وعلى نفقته الخاصة اتخاذ كافة الإجراءات لتجعلهم في حالة عاملة جيداً قبل تاريخ إعادة التسليم. وفي حالة فشل صاحب الامتياز عن الالتزام</p>

<p>may itself cause the condition survey and inventory of the Project Facilities and Services to be conducted and remove any defect or deficiency. The Concessioning Authority shall be promptly reimbursed by the Concessionaire for the costs incurred in conducting such survey and preparation of inventory as also in putting the Project Facilities and Services in a good working condition.</p>	<p>بهذا البند لمناح الامتياز أن يقوم بنفسه بالفحص والجرد لمرافق وخدمات المشروع وإزالة أي عيوب أو قصور. ويجب على صاحب الامتياز أن يرد على الفور إلى منح الامتياز أي تكاليف يكبدها من جراء إجراء هذا الفحص وإعداد الجرد ومن جراء إعادة مرافق وخدمات المشروع إلى حالة عاملة جيدة.</p>
<p>2. The Concessionaire shall as security for performance of its obligation in the preceding sub-article (1), provide/submit to the Concessioning Authority a letter of guarantee issued by a first-class bank in Egypt for a sum in USD of 5% of the Estimate Project Cost at least 12 (twelve) Months prior to the expiry of the Concession Period. In the event of Concessionaire's failure to provide such guarantee, this shall be deemed a Concessionaire Event of Default and the Concessioning Authority shall accordingly be entitled to terminate this Agreement in accordance with Article 17.</p>	<p>2. وكضمان لأداء التزاماته في الفقرة الفرعية السابقة (١) يجب على صاحب الامتياز تقديم ضمان لصالح منح الامتياز صادر عن بنك من الدرجة الأولى في جمهورية مصر العربية يمثل قيمته ٥% من التكلفة التقديرية للمشروع بالدولار الأمريكي فقط في مدة مقدارها اثني عشر (١٢) شهر قبل انتهاء فترة الامتياز. وفي حالة فشل صاحب الامتياز عن تقديم مثل هذا الضمان فإن ذلك يعد حالة إخلال من جانب صاحب الامتياز ويحق آنذاك لمنح الامتياز إنهاء هذا العقد وفقاً للبند (١٧).</p>
<p><b>11.2 Of the Concessioning Authority</b></p>	<p><b>٢٠١١ لمنح الامتياز</b></p>
<p>(a) Assistance in obtaining Approvals, Permits and Licenses</p>	<p>(أ) المساعدة في الحصول على الموافقات والتصاريح والترخيص</p>
<p>The Concessioning Authority shall, at the written request of the Concessionaire, but without guarantees and/or without assuming any responsibility, issue or help recommendatory letters and exert best efforts to assist the Concessionaire in obtaining all the Applicable Permits including renewals thereof. Nothing contained in this Article shall relieve the Concessionaire of its obligations under this Agreement to obtain the Applicable Permits and to keep them in force and effect throughout the Concession Period.</p>	<p>يجب على منح الامتياز بناء على طلب كتابي من صاحب الامتياز وبدون أي ضمانات و/أو تحمل أي مسئوليات إصدار أو المساعدة في إصدار خطابات تزكیه وبذل أقصى مساعيه لمساعدة صاحب الامتياز في الحصول على جميع التصاريح اللازمة وتجديدها. ولا يوجد في هذا البند ما يعفي صاحب الامتياز من التزاماته بموجب هذا العقد تجاه حصوله على التصاريح اللازمة والحفاظ على سريتها ونفاذها طوال مدة الامتياز.</p>
<p>(b) Taxes and Duties</p>	<p>(ب) الضرائب والرسوم</p>
<p>Any levy or levies including increase therein of taxes, duties, fees and charges, on account of/in respect of Port's Assets payable to the State Government or any statutory authority shall be met and paid by the Concessioning Authority. The Concessioning Authority shall keep the Concessionaire indemnified in case of paying such taxes and duties at all times.</p>	<p>بلازم منح الامتياز بسداد أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف وأي زياده فيها على أصول المحفظة لتستحق الدفع للهيئات الحكومية أو أي سلطات قانونية. كما يقوم بتعويض صاحب الامتياز عن أي من تلك الضرائب أو الرسوم في حالة دفعه لها في جميع الاوقات.</p>
<p>(c) Support by the Concessioning Authority to the Project</p>	<p>(ج) الدعم الذي يقدمه منح الامتياز للمشروع</p>
<p>In support of the Concessionaire, the Concessioning Authority shall not authorize any additional facilities within Port Limits for handling Cargo either on its own or through any other Person for 5 (five) years from the Date of Commercial Operations.</p>	<p>لن يقوم منح الامتياز بمنح سواء لنفسه أو للغير أي منشآت تداول بضائع درجه (زورور) داخل حدود الميناء لمدة خمس (٥) سنوات من تاريخ التشغيل الفعلي دعماً لأصحاب الامتياز.</p>
<p>(d) General rights of inspection and verification</p>	<p>(د) الحقوق العامة للمعاينة والتفتيش</p>



In accordance with Article 6.1 (a) 6, the Concessing Authority may during the Concession Period by itself or by appointment of experts verify the performance of obligations of the Concessionaire as set out in this Agreement.	وفقاً للبند ١-٦ فقره (أ) ٦ ، يجوز لمناح الامتياز خلال مدة الامتياز أن يقوم بنفسه أو عن طريق خبراء يعينهم بالتحقق من أداء صاحب الامتياز لالتزاماته المبين في هذا العقد.
<b>11.3 Of the Concessing Authority and the Concessionaire</b>	٢٠-١١ لمناح الامتياز وصاحب الامتياز
(a) Compliance with Laws and Regulations	(أ) الإلتزام بالقوانين واللوائح
The Parties shall perform their respective obligations under this Agreement in accordance with the Applicable Laws and Applicable Permits.	يجب على الأطراف الإمتثال للقوانين واللوائح السارية في تنفيذ التزاماتهم بموجب هذا العقد.
(b) Rights to Documents	(ب) الحق في المستندات
i. Concessing Authority's Documents Documents and computer programs or copies thereof, if any, provided by the Concessing Authority to the Concessionaire, shall always remain the property of the Concessing Authority. Such documents, computer programs and/or copies shall not be used by the Concessionaire for purposes other than for the Project. Such documents, computer programs and/or copies thereof shall, unless otherwise agreed upon by the Concessing Authority, be returned by the Concessionaire to the Concessing Authority on the Transfer Date.	١. مستندات مانح الامتياز تظل المستندات وبرامج الكمبيوتر أو أي نسخ منهم، إن وجد، والتي يقدمها مانح الامتياز إلى صاحب الامتياز في جميع الأوقات مملوكة لهم. ولا يجوز لصاحب الامتياز استخدام هذه المستندات لأغراض غير أغراض المشروع، و يعيد صاحب الامتياز هذه المستندات أو برامج الكمبيوتر أو أي نسخ منهم إلى مانح الامتياز في تاريخ إعادة التسليم ما لم يوافق مانح الامتياز على خلاف ذلك.
ii. Concessionaire's Documents Documents and computer programs provided by the Concessionaire, or which are developed (and owned by the Concessionaire) for operation and/or maintenance of the Project /the Project Facilities and Services shall be handed over by the Concessionaire to the Concessing Authority free of cost on the Transfer Date.	٢. مستندات صاحب الامتياز يسلم صاحب الامتياز أي مستندات أو برامج كمبيوتر قد طورها (ومملوكة لصاحب الامتياز) لتشغيل المشروع والصيانة المشروع /مرافق وخدمات المشروع إلى مانح الامتياز بدون أي تكاليف في تاريخ إعادة التسليم.
iii. Confidentiality All information and documents (whether financial, technical or otherwise) provided by either Party to the other shall not, unless compelled by law or the process of a Government Authority, be disclosed to any Person without the consent of the other Party with the exception of providing such information to legal advisors/auditors of the concerned party on a need-to-know basis. This covenant shall survive the Concession Period.	٣. السرية لا يجوز الإفصاح عن أي من المعلومات أو المستندات (سواء مالية أو فنية أو خلاف ذلك) والتي يقدمها أي من الاطراف للأخر، ما لم يضطرا بموجب القانون أو إجراءات تخص الهيئات الحكومية، لأي شخص بدون موافقة الطرف الأخر ويستثنى من ذلك تقديم تلك المعلومات للمستشار القانوني والمراجعين الماليين للطرف المعني على أساس المعرفة الضرورية. ويسري هذا التعهد إلى ما بعد مدة الامتياز.
iv. Obligation to Cooperate The Parties shall mutually cooperate with each other in order to achieve the objectives of this Agreement.	٤. الإلتزام بالتعاون يجب على الأطراف التعاون المشترك مع بعضهم في سبيل تحقيق أهداف هذا العقد.
<b>ARTICLE 12 - CHANGE IN LAW</b>	البند ١٢ - التغير في القوانين
<b>12.1 Change in Law</b>	١٢-١ التغير في القانون
"Change in Law" means any of the following events which has a Material Adverse Effect:	يعني "التغير في القانون" أي من الأحداث التالية التي يكون لها تأثير سلبي ملموس:

<p>adoption, promulgation, modification, reinterpretation or repeal or renewal after the Agreement Date by any Government Authority or the Concessioning Authority of any statute, rule, ordinance, regulation or order, administrative decisions and Applicable Permits which renders the performance by the Concessionaire of any of the terms of this Agreement impossible or unviable.</p>	<p>اعتماد أو إصدار أو تعديل أو إعادة تفسير أو إلغاء أي قانون أو قرار قائم أو مرسوم أو إتفاقية أو قواعد تنظيمية صادر من قبل أي من الهيئات الحكومية المختصة أو مانح الامتياز بعد تاريخ نفاذ هذا العقد؛ وعدم إصدار أو تجديد، أو تعديل في أي من التصاريح السارية بما يؤثر على أداء صاحب الامتياز أو يجعل قيامه بالتزاماته مستحيلًا أو غير قابل للتطبيق طبقًا لنود هذا العقد.</p>
<p><b>12.2 The Concessionaire's Remedy</b></p>	<p>٢-١٢ توفيق أوضاع صاحب الامتياز</p>
<p>(a) In the event of Change in Law the Concessionaire may propose to the Concessioning Authority modifications to the relevant terms of this Agreement which are reasonable, compliant with the Egyptian law and intended to mitigate the effect of the Change in Law. Thereupon, the Parties shall, in good faith, negotiate and agree within fifteen (15) working Days upon suitable changes in the terms of this Agreement so as to bring back the financial equilibrium of the contract as it were prior to such Change in Law. Provided, however, that if the resultant Material Adverse Effect is such that this Agreement is frustrated or is rendered illegal or impossible of performance, the Change in Law shall be deemed to be an Act of Government, whereupon the provisions with respect thereto shall apply.</p>	<p>(أ) في حالة التغيير في القانون يجوز لصاحب الامتياز أن يقترح على مانح الامتياز تعديلات للشروط ذات الصلة من هذا العقد والتي تكون في حدود المعقول ومتوافقه مع القانون المصري بهدف تخفيف أثر التغيير في القانون. وبناء عليه يجب على الأطراف التفاوض بحسن نية والاتفاق خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل على التغييرات المطلوبة في شروط هذا العقد لاستعادة ما كان عليه المشروع من توازن مالي قبل تغير القانون. ولكن إذا كان التأثير الساسي الملموس يعمق هذا العقد أو يجعله غير قانوني أو مستحيل التنفيذ فيعتبر ذلك التغيير في القانون من قبيل أعمال الإدارة الحكومية وتطبق بناء على ذلك البنود المتعلقة به.</p>
<p>(b) Apart from the aforementioned, and provided the Concessionaire takes all reasonable and necessary measures to contain the impact or the possible impact of Change in Law, the Concessionaire shall be compensated by the Concessioning Authority as a consequence of Change in Law.</p>	<p>(ب) وبخلاف ما سبق ومع مراعاة أن يتخذ صاحب الامتياز التدابير اللازمة لإحتواء الأثر الواقع أو الممكن وقوعه على المشروع بسبب التغيير في القانون، فإنه إذا كان كنتيجة مباشرة للتغيير في القانون يكون التعويض من مانح الامتياز لصاحب الامتياز.</p>
<p>(c) Upon occurrence of a Change in Law, the Concessionaire shall notify the Concessioning Authority of the following:</p>	<p>(ج) في حالة وقوع تغيير في القانون يجب على صاحب الامتياز إخطار مانح الامتياز بالتالي:</p>
<p>i. the particulars, nature and the impact of Change in Law on the Project;</p>	<p>i. تفاصيل وطبيعة تأثير التغيير في القانون على المشروع؛</p>
<p>ii. in sufficient detail, the estimate of the Additional Cost likely to be incurred by the Concessionaire on account of the Change in Law; and</p>	<p>ii. تقدير التكلفة الإضافية بالتفصيل الوافي والتي من المتوقع أن يتكبدها صاحب الامتياز نتيجة التغيير في القانون؛ و</p>
<p>iii. the measures, which the Concessionaire has taken or proposes to take to mitigate the impact of Change in Law, including in particular, minimizing the Additional Cost.</p>	<p>iii. التدابير التي اتخذها صاحب الامتياز أو يقترح إتخاذها لإحتواء أثر التغيير في القانون بما في ذلك على وجه الخصوص تقليل التكلفة الإضافية إلى الحد الأدنى.</p>
<p>(d) Upon receipt of the notice of Change in Law issued by the Concessionaire pursuant to the preceding sub-article (c), the Concessioning Authority and the Concessionaire shall hold discussions and take all such steps as may be necessary including determination/certification by an expert, appointed by the Parties by mutual consent, of the</p>	<p>(د) عند استلام إخطار التغيير في القانون من صاحب الامتياز وفقًا للفقرة الفرعية (ج) السابقة يجب على مانح الامتياز وصاحب الامتياز عقد مناقشات واتخاذ جميع الخطوات اللازمة بما في ذلك تقرير أو شهادة خبير يتفق الطرفان على تعيينه بشأن التكلفة</p>



<p>Additional Cost and to determine the quantum of the Additional Cost to be incurred.</p>	<p>الإضافية والتحديد الكمي للتكلفة الإضافية المتوقع تكبدها.</p>
<p>(c) If it is determined that the only material impact of a Change in Law is Additional Cost and the Concessioning Authority opts to compensate the same in accordance with the preceding sub-article (b), the Concessionaire shall not be entitled to any other remedy nor shall seek any alterations to the Agreement and the Concessioning Authority shall, within 30 (thirty) Days from the date of determination of quantum of Additional Cost to be borne by the Concessioning Authority in accordance with sub-article (b) above, compensate the Concessionaire in either of the following ways:</p>	<p>(هـ) لو تبين أن التأثير الملموس الوحيد للتغير في القانون هو التكلفة الإضافية واختار منح الامتياز تعويضه وفقاً للفقرة الفرعية السابقة (ب) لا يحق لصاحب الامتياز أي تعويض آخر ولن يطلب أي تعديلات في العقد ويجب على منح الامتياز تعويض صاحب الامتياز خلال ثلاثون (٣٠) يوم من تاريخ تحديد قيمة التكلفة الإضافية التي يتحملها منح الامتياز وفقاً للفقرة الفرعية (ب) أعلاه بإحدى الطريقتين التاليتين:</p>
<p>i. by lump-sum reimbursement of such Additional Cost to the Concessionaire or</p>	<p>أ. رد المبلغ الإجمالي لتلك التكلفة الإضافية إلى صاحب الامتياز؛ أو</p>
<p>ii. Reimbursement of such Additional Cost to the Concessionaire, in an amount not exceeding quarter yearly installments, subject to payment of interest at CBE PLR.</p>	<p>ب. رد التكلفة الإضافية إلى صاحب الامتياز بمبلغ لا يتجاوز أقساط ربع سنوية مع مراعاة سداد فائدة بمعدل الفراض البنك المركزي المصري.</p>
<p>If as a result of Change in Law, the Concessionaire incurs a reduction in costs or other financial gain or benefit in connection with its development or operation of the Project, the aggregate financial effect of which exceeds the sum in USD of 4% of the Estimate Project Costs in any Financial Year, the Concessionaire shall notify the Concessioning Authority and the Concessionaire shall pay to the Concessioning Authority the amount that would have put the Concessionaire in the same financial position it would have occupied had there been no such Change in Law resulting in such cost reduction, increase in return or other financial gain or benefit as aforesaid.</p>	<p>وإذا نتج عن التغير في القانون خفض في تكاليف صاحب الامتياز أو الحصول على أي مكاسب أو منافع متعلقة بتطوير أو تشغيل المشروع فيجب على صاحب الامتياز إخطار منح الامتياز بأجمالي الأثر المالي الذي يتجاوز قيمته بالدولار الأمريكي ٤% من التكلفة التقديرية في أي سنة مالية يجب ان يخطر صاحب الامتياز منح الامتياز وسوف يدفع له المقدار الذي يعيد صاحب الامتياز إلى نفس الوضع المالي الذي سيكون فيه لو لم يحدث التغير في القانون الذي ترتب عليه هذا الخفض في التكلفة أو الزيادة في العوائد أو أي مكاسب أو منافع مالية أخرى كما سبق الذكر.</p>
<p>The Concessionaire shall make payment of such compensation within sixty (60) Days of the said financial benefit. If the Concessionaire shall dispute the quantum of such compensation claim of the Concessioning Authority, the matter shall be finally settled in accordance with the dispute resolution mechanism contained in Article-20 herein.</p>	<p>ويجب على صاحب الامتياز سداد التعويض خلال ستون (٦٠) يوم من حصوله على المنفعة المالية المذكورة. وفي حالة اعتراض صاحب الامتياز على قيمة المطالبة التعويضية لمانح الامتياز يتم تسويتها وفقاً لآلية تسوية النزاع الواردة في البند (٢٠) من هذا العقد.</p>
<p>ARTICLE 13 - FORCE MAJEURE, OTHER EVENT AND ACT OF GOVERNMENT</p>	<p>البند ١٣ - القوة القاهرة ، أحداث أخرى وأعمال الإدارة الحكومية</p>
<p>13.1 Force Majeure Event</p>	<p>١٠١٣ أحداث القوة القاهرة</p>
<p>As used in this Agreement, Force Majeure Event means the occurrence of Events occurring in the Arab Republic of Egypt after the Agreement Date, respectively including the impact/consequence thereof which:</p>	<p>وفق لما هو مذكور في هذا العقد فإن أحداث القوة القاهرة تعني وقوع أي من الأحداث في جمهورية مصر العربية والتي تكون وقوعها بعد تاريخ العقد بما في ذلك من تأثير وتكاليف على صاحب الامتياز والتي:</p>



(a) is beyond the control of the Party claiming to be affected thereby (the "Affected Party");	(أ) تكون خارج سيطرة الطرف الذي يدعي الضرر منها (ويشار إليه فيما بعد باسم "الطرف المتضرر")؛
(b) prevent the Affected Party from performing or fulfilling its obligations under this Agreement; and	(ب) قد تمنع الطرف المتضرر من الاضطلاع بالتزاماته أو أداءها بموجب هذا العقد؛
(c) the Affected Party has been unable to overcome or prevent despite exercise of due care and diligence	(ج) ويكون الطرف المتضرر غير قادر على التغلب عليها أو منعها رغم اتخاذ الحرص والعناية الواجبان .
<p>Any of the following events such as could be considered as a Force Majeure Event:</p> <p>i. act of God, epidemic, extremely adverse weather conditions, lightning, earthquake, cyclone, flood, volcanic eruption, chemical or radioactive contamination or ionizing radiation, fire or explosion (to the extent of contamination or radiation or fire or explosion originating from a source external to the Project Site and by reasons not attributable to the Concessionaire or any of the employees or agents of the Concessionaire.</p> <p>ii. an act of war (whether declared or undeclared), invasion, armed conflict or act of foreign enemy, blockade, embargo, riot, insurrection, terrorist or military action, civil commotion or sabotage;</p>	<p>أي من الأحداث الآتية تعتبر قوة قاهرة:</p> <p>أ. القضاء والقدر، الإنشطار النووي، الظروف الجوية السيئة للغياب، البرق، الزلازل، الأعاصير، الفيضانات، الثوران البركاني، التلوث الكيميائي أو الإشعاعي أو الإشعاعات النووية، الحريق أو الانفجار الذي يصل إلى حد التلوث الإشعاعي أو حريق ناجم عن مصدر خارجي يصل أثره إلى موقع المشروع ولأسباب لا تنسب إلى صاحب الامتياز أو أي من موظفي أو وكلاء صاحب الامتياز.</p> <p>ب. الحروب (سواء كانت معملته أو غير معملته)، الغزو، النزاعات المسلحة أو العدوان الأجنبي، الحصار، الحظر، أعمال شغب و التمرد والاعمال الإرهابية أو عمل عسكري، والقواضي المدنية أو السياسية، وأعمال التخريب.</p>
13.1.1 Notice of Force Majeure Event	١٣-١-١٣ الإخطار بحدث القوة القاهرة
(a) The Affected Party shall give written notice to the other Party of the occurrence of any of the Force Majeure Event (the "Notice") as soon as the event arises or as soon as reasonably possible and in any event within 7 (seven) Days after the Affected Party knew, or ought reasonably to have known, of its occurrence and the adverse effect it has or is likely to have on the performance of its obligations under this Agreement.	(أ) يجب على الطرف المتضرر تقديم إخطار كتابي للطرف الأخرى بغير تأخير في وقوع أي من أحداث القوة القاهرة (ويشار إليه فيما بعد باسم "الإخطار") وذلك فور وقوعها أو في أقرب وقت ممكن في حدود المعقول عملياً وفي كل الأحوال يكون ذلك خلال سبعة (7) أيام منذ علم الطرف المتضرر به أو في الوقت الذي كان يجب أن يكون على علم بوقوعها وتأثيرها السلبي عليه أو على أداء أي من التزاماته بموجب هذا العقد .
(b) The Notice shall inter-alia include full particulars of:	(ب) يشمل الإخطار، من جملة أمور أخرى، التفاصيل الكاملة عما يلي:
i. the nature, time of occurrence and extent of the Force Majeure Event with evidence in respect thereof;	أ. طبيعة وتوقيت ودرجة حدث القوة القاهرة مشفوعة بالدليل على ذلك؛
ii. the duration or estimated duration and the effect or probable effect which such Force Majeure Event has or will have on the Affected Party's ability to perform its obligations or any of them under this Agreement;	ب. المدة أو المدة التقديرية والتأثير أو التأثير المحتمل لهذا الحدث على قدرة الطرف المتضرر على أداء التزاماته أو أي منها بموجب هذا العقد.
iii. the measures which the Affected Party has taken or proposes to take, to alleviate the impact of the Force Majeure Event.	ج. التدابير التي اتخذها الطرف المتضرر أو التي يقترح اتخاذها لتخفيف تأثير حدث القوة القاهرة.
iv. Any other relevant information.	د. أي معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع.
(c) So long as the Affected Party continues to claim to be affected by a Force Majeure Event, it shall provide the other Party with periodic (fortnightly/monthly) written reports containing the	(ج) مع استمرار ادعاء الطرف المتضرر بتأثيره بحدث القوة القاهرة فيجب عليه تقديم تقارير دورية (بشهرية/شهرية) تشمل المعلومات المطلوبة بمرور

information called for by Article 13.1(b) and such other information as the other Party may reasonably request.	البند (١٣-١ - ب) وغيرها من المعلومات التي قد يطلبها الطرف الأخر في حدود المعقول.
<b>13.1.2 Period of Force Majeure</b>	١٣-٢٠١ مدة القوة القاهرة
Period of Force Majeure shall mean the period from the time of occurrence specified in the Notice given by the Affected Party in respect of the Force Majeure Event until the earlier of: (a) expiry of the period during which the Affected Party is excused from performance of its obligations in accordance with Article 13.1.4; or (b) Termination of this Agreement pursuant to Article 13.1.6 hereof.	تعني المدة منذ وقت حدوث القوة القاهرة الواردة بالإخطار الذي يقدمه الطرف المتضرر إلى الطرف الأخر أيهما أقرب مما يلي: (أ) إنتهاء المدة التي يعفى خلالها الطرف المتضرر من أداء التزاماته وفقاً للبند (١٣-١-٤)؛ أو (ب) إنهاء هذا العقد وفقاً للبند (١٣-١-٦) منها.
<b>13.1.3 Resumption of Performance</b>	١٣-٣٠١ استئناف تنفيذ الالتزامات
During the period of Force Majeure, the Affected Party shall in consultation with the other Party, make all reasonable efforts to limit or mitigate the effects of the Force Majeure Event on the performance of its obligations under this Agreement.	يجب على الطرف المتضرر خلال مدة القوة القاهرة التشاور مع الطرف الأخر وبذل جميع الجهود المعقولة للحد من أو احتواء آثار حدث القوة القاهرة على تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد.
The Affected Party shall also make efforts to resume performance of its obligations under this Agreement as soon as possible and upon resumption shall notify the other Party of the same in writing. The other Party shall afford all reasonable assistance to the Affected Party in this regard.	ويجب على الطرف المتضرر أيضاً بذل الجهود لاستئناف تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد في أقرب وقت ممكن وعند الاستئناف يجب عليه إخطار الطرف الأخر كتابياً باستئنافه التنفيذ، ويجب على الطرف الأخر بذل كل المساعدة الممكنة للطرف المتضرر في هذا الشأن.
<b>13.1.4 Performance Excused</b>	١٣-٤٠١ الإعفاء من تنفيذ الالتزامات
The Affected Party, to the extent rendered unable to perform its obligations or part thereof under this Agreement as a consequence of the Force Majeure Event shall be excused from performance of the obligations. Provided that, the excuse from performance shall be of no greater scope and of no longer duration than is reasonably warranted by the Force Majeure Event. Provided further, nothing contained herein shall absolve the Affected Party from any payment obligations accrued prior to the occurrence of the underlying Force Majeure Event.	يُعفى الطرف المتضرر، عند الحد الذي يصبح غير قادر على أداء التزاماته أو جزء منها بموجب هذا العقد نتيجة لحدث القوة القاهرة، ويجب ألا يكون الإعفاء من الأداء مجاله أكبر ومدته أطول مما يبرره حدث القوة القاهرة ويشترط أيضاً أنه لا يوجد في هذا العقد ما يعفى الطرف المتضرر من التزامات السداد المستحقة قبل وقوع حدث القوة القاهرة.
<b>13.1.5 Costs, Revised Timetable</b>	١٣-٥٠١ التكاليف والجدول الزمني بعد المراجعة
(a) Costs Each Party shall bear its costs, if any, incurred as a consequence of the Force Majeure Event.	(أ) التكاليف يتحمل كل طرف التكاليف المستحقة الخاصة به - إن وجدت نتيجة وقوع حدث قهري.
(b) Extension of time/period The Affected Party shall be granted by the other Party, extension of time specified in this Agreement for the performance of any obligation by such period not exceeding the period during which the relative performance was affected by the Force Majeure Event. Such extension may include extension of the Concession	(ب) تمديد الوقت/المدة يحصل الطرف المتضرر من الطرف الأخر على تمديد للمدة المحددة في العقد لأداء أي من الالتزامات لمدة لا تزيد عن الفترة التي يتأثر خلالها الأداء بسبب حدث القوة القاهرة، وقد يشمل ذلك التمديد تعديل هذه الأمتياز عن المانع

Period by the Concessioning Authority in appropriate cases if permissible under Applicable Law.	الامتياز وبحسب الأحوال إن كان ذلك جائزاً بموجب القانون السارى.
<b>13.1.6 Termination Due to Force Majeure Event</b>	<b>١٣-١-٦ الإنهاء بسبب حدث قوة قاهرة</b>
If the period of Force Majeure continues or is in the reasonable judgment of the Parties likely to continue beyond a period of 120 (one hundred and twenty) Days, the Parties may mutually decide to terminate this Agreement or continue this Agreement on mutually agreed revised terms. If the Parties are unable to reach an agreement in this regard, the Affected Party shall after the expiry of the said period of 120 (one hundred and twenty) Days be entitled to terminate the Agreement in which event, the provisions of Article 18 and Article 19 shall, to the extent expressly made applicable, apply.	إذا استمرت مدة القوة القاهرة أو ارتأى الطرفان وفق تقديرهما احتمالية استمرارها لمدة تتجاوز مائة وعشرون يوم (١٢٠) يجوز للطرفين أن يتفقا على إنهاء هذا العقد أو الاستمرار فيه بشروط جديدة تمت مراجعتها. وفي حالة عدم تمكن الطرفين من الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن يحق للطرف المتضرر إنهاء العقد بعد انقضاء المدة المذكورة وهي مائة وعشرين يوم (١٢٠)، وفي هذه الحالة تسري أحكام البند (١٨) والبنود (١٩) إلى أقصى حد مسموح صراحة بتطبيقه.
<b>13.2 Other Event</b>	<b>٢٠١٢ أحداث أخرى</b>
<b>13.2.1 Any of the following events, but not limited to, which has a Material Adverse Effect shall constitute an Other Event:</b>	<b>١٠٢-١٢ أي حدث من الأحداث التالية ، على سبيل المثال لا الحصر ، والتي لها تأثير سلبي مادي تشكل أحداث أخرى:</b>
(a) strikes or boycotts (other than those involving the Concessionaire, Contractors or their respective employees/ representatives, or attributable to any act or omission of any of them), labour disruptions or any other industrial disturbances not arising on account of the acts or omissions of the Concessionaire or the Contractor;	(أ) الإضرابات أو المقاطعة (بخلاف تلك التي تشمل صاحب الامتياز أو المقاولين أو موظفيهم / ممثلهم أو مندوبيهم أو التي ترجع إلى تصرف أو سهو من أي منهم) أو اضطرابات العمل أو أي اضطرابات صناعية أخرى لا تنشأ بسبب تصرفات أو سهو صاحب الامتياز أو المقاول؛
(b) The discovery of geological conditions, toxic contamination or archeological remains on the Project Site that could not have reasonably been expected to be discovered through a site inspection; or	(ب) إكتشاف ظروف جيولوجية أو تلوث سام أو بقايا أثرية في موقع المشروع والتي لم يكن من الممكن توقعها في حدود المعقول أو يتم إكتشافها من خلال معاينة الموقع؛
(c) The Concessionaire being prevented, prohibited or restricted for a period of fifteen (15) Working Days or more at any time during the Concession Period from: - converting physically in Egypt a sum in the Domestic Currency into US Dollar at the bank authorized. - Transferring in US Dollar from any bank in Egypt to and/or from any bank outside of Egypt; Except where such prevention, prohibition or restriction constitutes a remedy or sanction lawfully exercised by the Concessionaire, or by any relevant Government Authority as a result of any breach by the Concessionaire of any Applicable Law or Applicable Permit; or	(ج) تقييد أو منع أو حظر صاحب الامتياز لمدة خمسة عشر (١٥) يوم عمل أو أكثر في أي وقت من الأوقات خلال مدة الامتياز من: - التحويل المادي لمبلغ في جمهورية مصر العربية من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي في البنك المصرح له. - تحويل الدولار الأمريكي من أي بنك في جمهورية مصر العربية إلى / من أي بنك خارج جمهورية مصر العربية. وقبما عدا الحالات التي يكون فيها مثل هذا المنع أو الحظر أو التقييد يمثل سبيل تعويض أو عقوبات مشروعة على صاحب الامتياز أو أي هيئة حكومية معينة نتيجة لخرق صاحب الامتياز لأي من القوانين السارية أو التصاريح اللازمة؛

<p>(d) Any judgment or order of a court of competent jurisdiction or statutory authority in Egypt made against the Concessionaire or the Contractor in any proceedings which is non-collusive and duly prosecuted by the Concessionaire; other than relating the following events:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>pursuant to failure of the Concessionaire to comply with any Applicable Law or Applicable Permit, or</li> <li>on account of breach of any Applicable Law or Applicable Permit or of any contract, or</li> <li>enforcement of this Agreement or</li> <li>with respect to exercise of any of its rights under this Agreement by the Concessioneing Authority; or</li> </ol>	<p>(د) أي حكم أو أمر صادر عن محكمة مختصة أو سلطة قانونية في مصر تم إصداره ضد صاحب الامتياز أو المقاول في أي إجراءات والتي يكون غير منهم بها وتم إصدار الأحكام كما ينبغي تجاه صاحب الامتياز؛ و بخلاف الأحداث التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>وفقا لفشل صاحب الامتياز في الامتثال لأي قانون معمول به أو تصريح معمول به ، أو</li> <li>بسبب خرق أي قانون معمول به أو تصريح معمول به أو أي عقد ، أو</li> <li>نفاذ هذه الاتفاقية أو</li> <li>فيما يتعلق بممارسة أي من حقوقه بموجب هذا العقد من قبل مانح الامتياز ؛ أو</li> </ol>
<p>13.2.2 Affected Party's notice and remedy:</p>	<p>٢٠-٢١٢ إخطار الطرف المتضرر والإجراءات التصحيحية</p>
<p>(a) The Affected Party shall give written notice to the other Party of the occurrence of any "Other Event" as soon as the event arises or as soon as reasonably possible and in any event within fifteen (15) working Days after the Affected Party knew, or ought reasonably to have known, of its occurrence and the adverse effect it has or is likely to have on the performance of its obligations under this Agreement.</p>	<p>(أ) يكون على الطرف المتضرر تقديم إخطار كتابي للطرف الآخر يفيد وقوع أي من الأحداث الأخرى وذلك فور وقوعه أو في أقرب وقت ممكن في حدود المعقول عمليا وفي كل الأحوال يكون ذلك خلال خمسة عشر (١٥) يوماً منذ علم الطرف المتضرر به أو في الوقت الذي كان يجب أن يكون على علم بوقوعها وتأثيرها السلبي عليه أو على أداء أي من التزاماته بموجب هذا العقد !</p>
<p>(b) In the event of an Other Event, the Affected Party may propose to the other Party modifications to the relevant terms of this Agreement which are reasonable, compliant with the Egyptian Law and intended to mitigate the effect of the Other Event. Thereupon, the Parties shall, in good faith, negotiate and agree within fifteen (15) working Days upon suitable changes in the terms of this Agreement so as to bring back the financial equilibrium of the contract as it was prior to such Other Event.</p> <p>If despite the mitigation measures, there is still a Material Adverse Effect such that this Agreement is frustrated, the provisions of Article 17 and Article 18 of this Agreement shall apply.</p>	<p>(ب) في حالة وقوع حدث آخر ، يجوز للطرف المتأثر أن يقترح على الطرف الآخر تعديلات على الشروط ذات الصلة من هذا العقد وتكون تلك التعديلات معقولة ومتوافقة مع القانون المصري وتهدف إلى التخفيف من تأثير الحدث الأخر. وبناءً على ذلك ، يتعين على الأطراف ، بحسن نية ، التفاوض والاتفاق على التغييرات المناسبة في شروط هذا العقد خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل لإعادة التوازن المالي كما كان قبل ذلك الحدث الأخر.</p> <p>إذا كان هناك تأثير سلبي مادي على الرغم من اتخاذ تدابير لتخفيف أثر الحدث الأخر ، مما يجعل هذا العقد غير قابل للتنفيذ تسري أحكام المادة ١٧ والمادة ١٨ من هذه الاتفاقية.</p>
<p>13.3 Act of Government</p>	<p>٢٠-٢١٢ أعمال الإدارة الحكومية</p>
<p>The Concessioneing Authority shall terminate this Agreement according to the following:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>The event of National emergency.</li> <li>Reasons of national security.</li> <li>Public interest, expropriation, requisition, confiscation or nationalization.</li> <li>Competent Ministrial or Sovereign instructions.</li> </ol>	<p>يحق لمانح الامتياز إنهاء هذه العقد بموجب ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>حالات الطوارئ القومية.</li> <li>أسباب الأمن القومي.</li> <li>المصلحة العامة والمصادرة والإستحواذ أو التأميم.</li> <li>توجيهات صادرة من الوزارات المختصة أو السيادة.</li> </ol>
<p>Either of the two Parties shall give written notice to the other Party in writing of the occurrence of any "Act of Government" as soon as the same arises or as soon as</p>	<p>يجب على أي من الطرفين تقديم إخطار كتابي للطرف الأخر بحدوث أي من "أعمال الإدارة الحكومية" بمجرد</p>

<p>reasonably practicable and in any event within fifteen (15) working Days after the notifying Party knew, or ought reasonably to have known, of its occurrence and the adverse effect it has or is likely to have on the performance of its obligations under this Agreement.</p>	<p>حدوته وبسرع ما يمكن عملياً وفي كل الأحوال يكون ذلك خلال خمسة عشر (١٥) يوم عمل بعد علم الطرف المتضرر (المخاطر) ، أو كان من المفترض أن يكون على علم بوقوعها وتأثيرها السلبي عليه أو على أداء أي من التزاماته بموجب هذا العقد ؛</p>
<p>In case the agreement had been terminated for the above-mentioned reasons, the concessionaire shall have the right to obtain an appropriate compensation equal to, at least, the Net Book Value of the Project Facilities and Services and the prejudice suffered.</p>	<p>في حالة إنهاء الاتفاقية للأسباب المذكورة أعلاه ، يكون لصاحب الامتياز الحق في الحصول على تعويض مناسب يساوي ، على الأقل ، القيمة الدفترية الصافية لمرافق وخدمات المشروع والضرر الذي لحق به.</p>
<p><b>ARTICLE 14 - PROFOUND CHANGE IN CIRCUMSTANCES</b></p>	<p><b>البند ١٤ - تغيير جذري في الظروف السالدة</b></p>
<p><b>14.1 Notification of a Profound Change in Circumstances</b></p>	<p><b>١٤-١ الإخطار بوقوع تغيير جذري في الظروف السالدة</b></p>
<p>If the Concessionaire is affected by a Profound Change in Circumstances wishes to claim a Profound Change in Circumstances it shall give written notice to the Concessioneing Authority of such Profound Change in Circumstances and including the effect that the Profound Change in Circumstances has on the Concessionaire (the "Profound Change in Circumstances Notice") within thirty (30) days of becoming aware of the Profound Change in Circumstances.</p>	<p>يلتزم صاحب الامتياز في حالة تضرره بسبب تغيير جذري في الظروف السالدة ورضيته في الإنصاح عن وقوع هذا التغيير بتقديم إخطار كتابي بذلك إلى مانح الامتياز مشفوعاً بتوضيح لأثر هذا التغيير الجذري في الظروف السالدة عليه (والمشار له فيما بعد باسم "التغيير الجذري في الظروف السالدة") وذلك في غضون ثلاثين (٣٠) يوماً من علمه بهذا التغيير.</p>
<p>Upon receipt of the Profound Change in Circumstances Notice, the Concessionaire shall be exempted from the payment of the Fixed and Variable Fees.</p>	<p>وعند استلام إخطار وقوع تغيير جذري في الظروف السالدة يعفى صاحب الامتياز من سداد الرسوم الثابتة والمتغيرة.</p>
<p><b>14.2 Remedial period</b></p>	<p><b>٢٠١٤ فترة الإجراءات التصحيحية</b></p>
<p>Within fourteen (14) days from the receipt of the Profound Change in Circumstances Notice, the Parties shall meet and endeavor to agree on modifications to the relevant terms of this Agreement to mitigate the effect of the Profound Change in Circumstances. Thereupon, the Parties shall, in good faith, negotiate and agree upon suitable changes in the terms of this Agreement, so as to place the Concessionaire in substantially the same economical and legal position as it was in prior to such Profound Change in Circumstances.</p>	<p>يجتمع الطرفان خلال أربعة عشر (١٤) يوماً من استلام إخطار بوقوع تغيير جذري في الظروف السالدة لمحاولة الاتفاق على تعديل الشروط ذات الصلة بهذا العقد لتخفيف الأثر الناتج عن وقوع هذا التغيير. وبناء على ذلك يتعين على الطرفين، مع مراعاة حسن النية، التفاوض والاتفاق على التغييرات المناسبة لشروط هذا العقد بحيث يبقى الوضع الاقتصادي والقانوني لصاحب الامتياز كما كان عليه الحال قبل وقوع هذا التغيير.</p>
<p>If the Parties are unable to reach an agreement on the amendment, the Concessionaire shall be entitled to serve a Termination Notice upon the Concessioneing Authority to terminate this Agreement. In such case, the Concessionaire shall not be entitled to get any kind of compensation from the Concessioneing Authority.</p>	<p>وفي حالة تعذر وصول الطرفين إلى اتفاق بشأن التغييرات المطلوبة يحق لصاحب الامتياز تقديم إخطار بإنهاء إلى مانح الامتياز لإنهاء العقد. وفي تلك الحالة، لا يحق لصاحب الامتياز الحصول على أي تعويض من مانح الامتياز.</p>
<p><b>ARTICLE 15 - EVENTS OF DEFAULT</b></p>	<p><b>البند ١٥ - حالات الإخلال</b></p>
<p><b>15.1 Events of Default</b></p>	<p><b>١٥-١ حالات الإخلال</b></p>
<p>Event of Default means the Concessionaire Event of Default or the Concessioneing Authority Event of Default.</p>	<p>تعني الإخلال من جانب صاحب الامتياز أو مانح الامتياز ؛</p>
<p>(a) The Concessionaire Event of Default</p>	<p>(أ) حالة الإخلال من جانب صاحب الامتياز</p>



<p>The Concessionaire Event of Default means any of the following events unless such an event has occurred as a consequence of the Concessioning Authority Event of Default, a Force Majeure Event, an Other Event or an Act of Government:</p>	<p>تشمل أيًا من الحالات الآتية ما لم يقع هذا الحدث نتيجة إخلال من جانب مانح الامتياز أو بسبب القوة القاهرة أو حدث آخر أو أعمال الإدارة الحكومية:</p>
<p>1. the Concessionaire's substantial failure to perform or fulfill any of its material obligations in accordance with the provisions of this Agreement, which materially affects the Project/the Project Facilities and Services;</p>	<p>1. فشل صاحب الامتياز في الوفاء بأي من التزاماته المادية وفقا لهذا العقد بما يؤثر مادياً على المشروع/مرافق وخدمات المشروع.</p>
<p>2. construction at the Project Site is abandoned for more than 90 (ninety) consecutive Days during the Construction Phase;</p>	<p>2. توقفه عن أعمال الإنشاءات في موقع المشروع لمدة تتجاوز تسعين (٩٠) يوما متعاقبة خلال مرحلة البناء.</p>
<p>3. a delay of more than 180 (one hundred and eighty) Days from any Milestone Date in achieving any of the performance obligations set forth for the relevant Milestone Date or the Date of Commercial Operations is delayed for more than 180 (one hundred and eighty) Days from the Scheduled Project Completion Date;</p>	<p>3. التأخير لمدة تتجاوز مائة وثمانون يوم (١٨٠) من تاريخ أيًا من التوقيعات الرئيسية لإنهاء أي من التزاماته المرتبطة بتلك التواريخ، أو تأخير التشغيل الفعلي لمدة تتجاوز مائة وثمانون (١٨٠) يوم من التاريخ المخطط لإكمال المشروع؛</p>
<p>4. Delay in payment of the Variable Fee for 3 (three) consecutive Months or more than (5) (five) times in the aggregate during the year and delay in payment of the Fixed Fee for 3 (three) Months;</p>	<p>4. تأخير سداد الرسوم المتغيرة لمدة ثلاثة (٣) شهور متعاقبة أو ما مجموعه خمس (٥) مرات خلال السنة الواحدة و تأخير سداد الرسوم الثابتة لمدة ثلاثة (٣) شهور؛</p>
<p>5. the Concessionaire's failure to perform or fulfill any of its obligations under any other Project Contract, which materially affects the Project/the Project Facilities and Services;</p>	<p>5. فشل صاحب الامتياز في تنفيذ أيًا من التزاماته بموجب أي عقود أخرى للمشروع والتي تؤثر مادياً على المشروع/مرافق وخدمات المشروع؛</p>
<p>6. any material breach in the data made or warranties given by the Concessionaire under this Agreement;</p>	<p>6. أي خرق مادي للبيانات أو الضمانات التي يقدمها صاحب الامتياز بموجب هذا العقد؛</p>
<p>7. the Concessionaire passing a resolution for voluntary winding up;</p>	<p>7. إصدار صاحب الامتياز لقرار تصفية طوعية؛</p>
<p>8. appointment of a provisional liquidator, administrator, trustee or receiver of the whole or substantially whole of the undertaking of the Concessionaire by a court of competent jurisdiction in proceedings for winding up or any other legal proceedings;</p>	<p>8. تعيين مصفي، أو حارس قضائي أو مدير أو وصي على جميع أو جزء من مشروع صاحب الامتياز بموجب حكم قضائي من محكمة ذات ولاية قضائية على إجراءات التصفية أو أي إجراءات قانونية أخرى؛</p>
<p>9. occurrence of default under the Financing Documents pursuant to which the Lenders exercise their rights to substitute the Concessionaire in accordance with the provisions of the Substitution Agreement;</p>	<p>9. حدوث أي تعثر مالي وفقا لمستندات التمويل والتي بموجبها يعارض المقرضون حقوقهم في استبدال صاحب الامتياز وفقا لأحكام اتفاقية الحلول؛</p>
<p>10. levy of an execution or distraint on the Concessionaire's assets which has or is likely to have Material Adverse Effect and/or affect the Project/Project Facilities and Services, materially and such execution or distraint remaining in force for a period exceeding 90 (ninety) Days;</p>	<p>10. إصدار أمر تنفيذي أو حجز قضائي على أصول صاحب الامتياز والذي قد/أو من المحتمل أن يؤدي إلى تأثير سلبي ملموس على المشروع/مرافق وخدمات المشروع ويستمر سمرانه لمدة تتجاوز تسعين (٩٠) يوم.</p>
<p>11. the Performance Guarantee is not maintained in terms of the provisions hereof;</p>	<p>11. يكون ضمان التنفيذ غير منطوق في نكاح هذا العقد؛</p>



<p>12. the Concessionaire abandons or expresses its intention to revoke/terminate this Agreement without being entitled to do so as is expressly provided in the Agreement;</p>	<p>12. تخلي صاحب الامتياز أو تعبيره صراحة عن نيته إلغاء أو إنهاء هذا العقد بدون وجه حق وفقاً لما ينص عليه هذا العقد؛</p>
<p>13. amalgamation of the Concessionaire with any other company or reconstruction or transfer of the whole or part of the Concessionaire's undertaking (other than transfer of assets in the ordinary course of business) in contravention with the provisions of Article 10 thereof ; and 14. The Concessionaire knowingly engaging or knowingly allowing any of its employees, agents, Contractor or representative to engage in any activity prohibited under this Agreement and/or prohibited by law.</p>	<p>13. اندماج صاحب الامتياز مع أي شركة أخرى أو إعادة تأسيس أو تحويل بعض أو مشروع صاحب الامتياز بما يخالف البند (١٠) من هذا العقد ؛ 14. قيام صاحب الامتياز عن قصد ، أو السماح لأي من موظفيه أو وكلاءه أو مقاوليه أو مندوبيه ، بممارسة أي نشاط محظور بموجب هذا العقد وبالأولى يحظره القانون .</p>
<p>(b) The Concessing Authority Event of Default</p>	<p>(ب) حالة الإخلال من جانب مانح الامتياز</p>
<p>i. the Concessing Authority's substantial failure to perform or fulfill any of its material obligations in accordance with the provisions of this Agreement, which materially affects the Project/the Project Facilities and Services and/or the Port's Assets;</p>	<p>١. عجز مانح الامتياز عجزاً جوهرياً عن أداء أي من التزاماتها الجوهريّة وفقاً لأحكام هذا العقد والتي تؤثر تأثيراً جوهرياً على المشروع / مرافق وخدمات المشروع أو أصول المحطة الإضافية؛</p>
<p>ii. any material breach in the pledge made or warranties given by the Concessing Authority under this Agreement and which materially affects the Project/the Project Facilities and Services and/or the Port's Assets;</p>	<p>٢. أي خرق جوهري للتعهد أو الضمانات التي يقدمها مانح الامتياز بموجب هذا العقد والتي تؤثر على نحو جوهري على المشروع / مرافق وخدمات المشروع أو أصول المحطة؛</p>
<p>15.2 Parties Rights</p>	<p>٢-١٥ حقوق الطرفين</p>
<p>(a) Upon the occurrence of the Concessionaire Event of Default, the Concessing Authority shall without prejudice to any other rights and remedies available to it under this Agreement be entitled to terminate this Agreement.</p>	<p>(أ) عند وقوع حالة إخلال من جانب صاحب الامتياز، يحق للهيئة المانحة للامتياز إنهاء هذا العقد مع عدم المساس بأي من الحقوق الأخرى .</p>
<p>(b) Upon the occurrence of the Concessing Authority Event of Default, the Concessionaire shall without prejudice to any other rights and remedies available to it under this Agreement be entitled to terminate this Agreement.</p>	<p>(ب) عند وقوع حالة إخلال من جانب مانح الامتياز يحق لصاحب الامتياز إنهاء هذا العقد مع عدم المساس بأي من الحقوق الأخرى.</p>
<p>Provided that before proceeding to terminate this Agreement, the Party entitled to do so shall give due consideration and shall have due regard to the nature of the underlying Event of Default, its implication on the performance of the respective obligations of Parties under this Agreement and the circumstances in which the same has occurred.</p>	<p>بشرط أنه قبل الشروع في إنهاء هذا العقد يكون على الطرف الذي يحق له هذا الإنهاء الأخذ في الاعتبار طبيعة حالة الإخلال وتأثيرها على أداء الالتزامات المترتبة بها بموجب هذا العقد والظروف التي وقعت فيها.</p>
<p>15.3 Consultation Notice</p>	<p>٣-١٥ الإخطار بطلب التشاور</p>
<p>Either Party exercising its right under Article 15.2, shall issue to the other Party a notice in writing specifying in reasonable detail the underlying Event of Default(s) and proposing consultation amongst the Parties and the Lenders to consider possible measures of curing or otherwise dealing with the underlying Event of Default ("Consultation Notice")</p>	<p>يكون على أي من الطرفين اللذين يمارسان حقوقهما بموجب البند (٢-١٥) أن يقدم للطرف الآخر إخطاراً كتابياً يحدد فيه تفاصيل حالة الإخلال في حدود المعقول واقتراح التشاور بين الطرفين ومع المفترضين لتنظر في التدابير الممكنة للتشاور أو</p>

	معالجة حالة الإخلال (ويشار إليها فيما بعد باسم "إخطار طلب التشاور").
<b>15.4 Remedial Process</b>	<b>٤-١٥ الإجراءات التصحيحية</b>
Following the issue of Consultation Notice by either Party, within a period not exceeding 90 (ninety) Days or such extended period as the Parties may agree ("Remedial Period") the Parties shall, in consultation with the Lenders, endeavor to arrive at an agreement as to the manner of rectifying or remedying the underlying Event of Default. Without prejudice to this, if the underlying event is a Concessionaire Event of Default, the Concessioning Authority shall in consultation with the Lenders endeavor to arrive at an agreement as to measures as may be considered appropriate by them in the attendant circumstances:	عقب إصدار أي من الطرفين للإخطار بطلب التشاور خلال مدة لا تتجاوز ٩٠ يوم أو أي مدة قد يمددها الطرفان بالاتفاق (ويشار إليها باسم "مدة التصحيح") يكون على الطرفين بالتشاور مع المقرضين السعي للوصول لاتفاق بشأن طريقة التصحيح أو علاج حالة الإخلال. ومع عدم المساس بذلك، فإذا كانت حالة الإخلال من جانب صاحب الامتياز يكون على مانح الامتياز بذل المساعي بالتشاور مع المقرضين للوصول لاتفاق بشأن التدابير التي يمكن اعتمادها في ظل الظروف الراهنة.
<b>15.5 Obligations during Remedial Period</b>	<b>٥-١٥ الالتزامات خلال مدة التصحيح</b>
During the Remedial Period, the Parties shall endeavor to continue to perform their respective obligations under this Agreement which can be performed, failing which the Party in breach shall compensate the other Party for any loss or damage occasioned or suffered on account of the underlying failure/breach.	خلال مدة التصحيح، يكون على الطرفين السعي لمواصلة أداء التزاماتهما بموجب هذا العقد والتي من الممكن أدائها، وفي حالة عجز أي من الطرفين عن ذلك يكون على الطرف المقصر تعويض الطرف الآخر عن أي خسارة أو أضرار ناشئة بسبب ذلك العجز/الخرق.
<b>15.6 Revocation of Consultation Notice</b>	<b>٦-١٥ إلغاء إخطار طلب التشاور</b>
If during the Remedial Period the underlying Event of Default is cured or waived or the Parties and the Lenders agree upon any of the measures set out in Article 15.4, the Consultation Notice shall be withdrawn in writing by the Party who has issued the same.	إذا تم معالجة أو تصحيح حالة الإخلال خلال مدة التصحيح أو تم الإعفاء عنها يتفق الطرفان والمقرضون على أي من التدابير المبينة في البند (٤-١٥)، ويسحب الطرف الذي أصدر إخطار طلب التشاور هذا الطلب كتابياً.
<b>15.7 Termination due to Events of Default</b>	<b>٧-١٥ الإنهاء بسبب حالة الإخلال</b>
If before the expiry of the Remedial Period, the underlying Event of Default is neither cured, waived nor the Parties and the Lenders have agreed upon any of the measures in accordance with Article 15.4, the Party who has issued the Consultation Notice shall have the right to terminate this Agreement, in which event, the provisions of Article 18 and Article 19 shall, to the extent expressly made applicable, apply.	إذا لم يتم معالجة أو تصحيح أو الإعفاء عن حالة الإخلال قبل انقضاء مدة التصحيح ولم يتفق الطرفين أو المقرضين على أي من التدابير الواردة في البند (٤-١٥) بحق الطرف الذي قدم إخطار طلب التشاور إنهاء هذا العقد، وفي هذه الحالة تطبق أحكام البند (١٨) والبند (١٩) إلى أقصى حد ممكن تطبيقه.
<b>15.8 Concessioning Authority's Rights of Step-in</b>	<b>٨-١٥ حق مانح الامتياز في التدخل</b>
Upon a Termination Notice being issued due to a Concessionaire Event of Default, the Concessioning Authority may, at its discretion:	عند صدور إخطار بالإنهاء ناتج عن حالة إخلال من جانب صاحب الامتياز بحق الهيئة المانحة للامتياز وفق تقديرها الخاص القيام بما يلي:
(a) Intervene and take possession and control of Project Site/Project Facilities and Services forthwith;	(أ) التدخل وتولي السيطرة على المشروع/مرافق وخدمات المشروع على الفور؛
(b) Prohibit the Concessionaire and any Person claiming through or under the Concessionaire from entering upon/dealing with the Project Facilities and Services or Port's Assets;	(ب) حظر صاحب الامتياز وأي شخصي آخر يطالب عن طريق صاحب الامتياز بالدخول إلى أو التعامل مع مرافق وخدمات المشروع أو أصول المحطة؛



<p>(c) Opts to step in without the necessity of any further action by the Concessionaire, to the interests of the Concessionaire under such of the Project Contracts as the Concessioning Authority may in its discretion deem appropriate with effect from the date of communication of such option to the counter party to the relative Project Contracts. Provided, that in such circumstances, the Concessioning Authority shall assume the obligations of the Concessionaire with respect to the Lenders during such Remedial Period out of the current revenues. Provided further, the Concessionaire acknowledges that any payments made by the Concessioning Authority during the Remedial Period shall be adjusted against compensation payable by the Concessioning Authority to the Concessionaire in terms of the provisions of this Agreement.</p>	<p>(ج) التدخل الاختياري لمناخ الامتياز بدون الحاجة لأي تصرف من جانب صاحب الامتياز في مصلحة صاحب الامتياز بموجب عقود المشروع، حيث يجوز للهيئة المانحة للامتياز وفق تقديرها الخاص منذ تاريخ تبليغها بذلك الاختيار للطرف الأخر في عقود المشروع ذات الصلة. وفي هذه الحالة يجوز للهيئة المانحة للامتياز بالالتزامات صاحب الامتياز فيما يتعلق بالمقرضين خلال فترة الإجراءات التصحيحية من الإيرادات الجارية. وتقر صاحب الامتياز بأن أي دفعات تسدها مانح الامتياز سيتم تسويتها من التعويض المستحق صاحب الامتياز وفقاً لشروط وأحكام هذا العقد.</p>
<p><b>ARTICLE 16 - RENDEZ VOUS</b></p>	<p>البند ١٦ - الاجتماعات الدورية</p>
<p>On the fifth year of the Date of Commercial Operation and every five years thereafter and upon request of one of the Parties, Parties will meet to discuss how to adapt the fee scheme clause (Appendix No.15) for ensuring the financial equilibrium of the Project. In case the Concessionaire would underperform or overperform compared to Project Business Plan (Appendix No. 14 ), the Parties will adapt the Fixed and Variable Fees provided for under Article 8 of this Agreement.</p>	<p>يجتمع الطرفان في السنة الخامسة من تاريخ التشغيل الفعلي للمحطة وكل خمسة سنوات بعد ذلك بناء على طلب أي من الطرفين لمناقشة كيفية ضبط جداول الرسوم الواردة في الملحق (١٥) لضمان التوازن المالي للمشروع. وفي حالة زيادة أو تراجع أداء صاحب الامتياز عن خطة عمل المشروع الواردة في الملحق ١٤، يكون على الطرفين إعادة ضبط الرسوم الثابتة والمتغيرة الواردة في البند (٨) من هذا العقد.</p>
<p><b>ARTICLE 17 - TERMINATION OF THE CONCESSION / AGREEMENT</b></p>	<p>البند ١٧ - إنهاء العقد/الامتياز</p>
<p><b>17.1 Termination Procedure</b></p>	<p>١٧-١ إجراءات الإنهاء</p>
<p>The Party entitled to terminate this Agreement either on account of a Force Majeure, an Other Event, an Act of Government or an Event of Default shall do so by issue of a Termination Notice to the other Party and simultaneously deliver a copy thereof to the Lenders. The Termination Notice shall be of not less than 90 (ninety) Days and not ordinarily be more than 180 (one hundred and eighty) Days, ("Termination Period") and at the expiry of the Termination Period, this Agreement shall stand terminated without any further notice.</p>	<p>يجب على الطرف الذي يحق له إنهاء هذا العقد سواء بسبب حدث قوة قاهرة أو حدث آخر أو أعمال الإدارة الحكومية أو حالة إخلال (إصدار إخطار بالإنهاء إلى الطرف الأخر ويسلم نسخة منه في نفس الوقت إلى المقرضين، ولا تقل مدة إخطار الإنهاء عن تسعون (٩٠) يوم ولا تزيد على مائة وثمانون (١٨٠) يوم (ويشار إليها فيما بعد باسم "مدة الإنهاء") وعند انقضاء مدة الإنهاء، يصبح هذا العقد منتهياً دون الحاجة لأي إخطار آخر.</p>
<p><b>17.2 Obligations during Termination Period</b></p>	<p>٢٠١٧ - الالتزامات خلال مدة الإنهاء</p>
<p>During Termination Period, the Parties shall, subject where applicable to the provisions of this Article 17, endeavor to continue to perform such of their respective obligations under this Agreement which are capable of being performed with the object, as far as possible, of ensuring continued availability of the Project Facilities and Services to the users, failing which the Party in breach shall compensate the other Party for any loss or damage occasioned or suffered on account of the underlying failure/breach.</p>	<p>يكون على الطرفين خلال مدة الإنهاء فيما ينطبق عليه هذا البند (١٧) السعي لمواصلة أداء التزاماتهما بموجب هذا العقد والتي يكون من الممكن أداءها بهدف ضمان استمرارية إتاحة مرافق وخدمات المشروع للمستخدمين. وفي حالة الفشل في ذلك يكون على الطرف المخالف تعويض الطرف الأخر عن أي خسائر أو تلفيات نتجت أو تكبدتها بسبب ذلك الفشل أو التقصير.</p>
<p><b>17.3 Requisition</b></p>	<p>٢٠١٧ - طلب تقديم معلومات</p>

<p>Except where the Termination Notice is issued prior to Financial Close being achieved by the Concessionaire, when the Concession has not come into effect the Concessionaire has no right hereunder and no compensation is payable by the Concessioning Authority, upon issue or receipt as the case may be of Termination Notice, either as a consequence of a Force Majeure Event, an Other Event, an Act of Government or as a consequence of an Event of Default, or otherwise 6 (six) months prior to the expiry of the Concession Period, the Concessioning Authority shall by a notice in writing ("Requisition") call upon the Concessionaire to furnish the following information to enable the Concessioning Authority to estimate the likely compensation payable by the Concessioning Authority to the Concessionaire and/or to finalize the items of Concessionaire's assets comprised in the Project Facilities and Services to be handed over to/taken over by the Concessioning Authority:</p>	<p>فيما عدا إصدار إخطار الإنهاء قبل الإغلاق المالي لصاحب الامتياز وحيث أنه لم يدخل الامتياز حيز التنفيذ فإنه لا يستحق ولا يجب لصاحب الامتياز أي تعويض من مانح الامتياز بناءً على إصدار أو استلام إخطار الإنهاء وفقاً للحالة سواء نتيجة حدث قوة قاهرة أو حدث آخر أو أعمال الإدارة الحكومية أو حالة إخلال أو خلال مدة سنة ( ٦ ) شهور سابقة لانقضاء مدة الامتياز، وبطلب مانح الامتياز بموجب إخطار كتابي (إشعار إليه فيما بعد باسم "طلب تقديم معلومات") من صاحب الامتياز أن يقدم المعلومات الاتية لتمكين مانح الامتياز من تقدير التعويض المحتمل الذي يدفعه مانح الامتياز إلى صاحب الامتياز ولإنهاء البنود الخاصة بأصول صاحب الامتياز المتضمنة في مرافق وخدمات المشروع لتسليمها إلى مانح الامتياز:</p>
<p>(a) except in cases where no Financial Close has been achieved, the particulars of Debt Due supported by Lenders' certificate</p>	<p>(أ) قيما عدا الحالات التي لم يتحقق فيها الإغلاق المالي، تفاصيل الدين المستحق مشغوعاً بشهادة من المقرضين؛</p>
<p>(b) data or records to be specified by Concessioning Authority regarding the operation and maintenance of the Project Facilities and Services;</p>	<p>(ب) البيانات أو السجلات التي سيحددها مانح الامتياز بشأن تشغيل وصيانة مرافق وخدمات المشروع؛</p>
<p>(c) specifications regarding the Concessionaire's assets comprised in the Project Facilities and Services; and</p>	<p>(ج) مواصفات محددة بشأن أصول صاحب الامتياز المتضمنة في مرافق وخدمات المشروع؛ و</p>
<p>(d) any other information or records (to be specified by concessioning Authority at its discretion) regarding Concessionaire, its business, the Project/Project Facilities and Services, assets and liabilities.</p>	<p>(د) أي معلومات أخرى أو سجلات (يحددها مانح الامتياز وفق تقديره الخاص) بشأن صاحب الامتياز ونشاطه ومرافق وخدمات المشروع والأصول والمسئوليات.</p>
<p>The Concessionaire shall within a period of 30 (thirty) Days of receipt of Requisition furnish the particulars called for by the Concessioning Authority.</p>	<p>ويجب على صاحب الامتياز خلال ثلاثون ( ٣٠ ) يوم من استلام طلب تقديم المعلومات أن يقدم التفاصيل التي يطلبها مانح الامتياز.</p>
<p>17.4 Condition Survey</p>	<p>١٧٧ الفحص</p>
<p>(a) The Concessionaire agrees that on the service of a Termination Notice or at least six (6) months prior to the expiry of the Concession Period, as the case may be, it shall conduct or cause to be conducted under the Concessioning Authority's supervision, a condition survey of the Project Facilities and Services including the Project Site to ascertain the condition thereof, verifying compliance with the Concessionaire's obligations under this Agreement and to prepare an inventory of the assets comprised in the Project Facilities and Services. During this period, the designated key personnel of the Concessioning Authority shall be associated with the operations of the Project Facilities and Services (except when the same is impossible due to a Force Majeure Event, an Other Event or an Act of Government) in order to</p>	<p>(أ) يجب على صاحب الامتياز القيام بفحص مرافق وخدمات المشروع شاملة موقع المشروع ، عند استلامه إخطار الإنهاء، بمدة ستة (٦) شهور على الأقل قبل انتهاء مدة الامتياز، وذلك تحت إشراف مانح الامتياز، لتقرير حالتها والتحقق من التزام صاحب الامتياز بواجباته، والتجهيز والاعداد لجرد جميع الأصول الموضحة في مرافق وخدمات المشروع لضمان حالتها وبما يؤكد التزام صاحب الامتياز وفقاً لما جاء بهذا العقد. خلال هذه المدة يتم إشراك المسئولين المكلفين من مانح الامتياز في تشغيل مرافق وخدمات المشروع (ما عدا ما إستحال ذلك بسبب حدوث قوة قاهرة أو حدث آخر أو أعمال الإدارة الحكومية) من أجل تقييم وسلامة انتقالها إلى مانح الامتياز في تاريخ إعادة التسليم</p>

facilitate smooth take over of the same by the Concessioning Authority on the Transfer Date.	
(b) If, as a result of the condition survey, the Concessioning Authority shall observe/notice that the Project Facilities and Services or any part thereof have/has not been operated and maintained in accordance with the requirements therefore under this Agreement (normal wear and tear excepted) the Concessionaire shall, at its cost and expenses, take all necessary steps to put the same in good working conditions well before the Transfer Date.	(ب) وبناء على الفحص، إذا لاحظ مانهح الامتياز عدم تشغيل وصيانة مرافق وخدمات المشروع أو أي جزء منها وفقاً لمتطلبات هذا العقد (فيما عدا الاستخدام العادي) يجب على صاحب الامتياز و على نفقته اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضعها في حالة عاملة جيدة قبل تاريخ إعادة التسليم بفترة كافية.
(c) In the event the Concessionaire fails to comply with the provisions of this Agreement, the Concessioning Authority may itself cause the condition survey and inventory the Project Facilities and Services to be conducted. The Concessioning Authority shall be compensated by the Concessionaire for any costs incurred in conducting such survey and preparation of inventory as also in putting the Project Facilities and Services in good working condition.	(ج) في حالة فشل صاحب الامتياز في الالتزام بنود هذا العقد بحق مانهح الامتياز أن يقوم بنفسه بإجراء فحص وجرد مرافق وخدمات المشروع. وبعوض صاحب الامتياز مانهح الامتياز عن أي تكاليف قد يتكبدها من نتيجة قيامه بإجراء الفحص والجرد وإعادة مرافق وخدمات المشروع إلى حالة عاملة جيدة.
<b>17.5 Consequences of Termination</b>	<b>١٧-٥ عواقب الإنهاء</b>
Without prejudice to any other consequences or requirements under this Agreement or under any law:	دون المساس بأي من العواقب أو المتطلبات المنصوص عليها في هذا العقد أو في أي من القوانين:
(a) the Concessionaire shall transfer all the assets and rights upon expiry of the Concession Period or Termination of the Agreement due to a Force Majeure Event, an Other Event, an Act of Government or on account of an Event of Default in accordance with Article 19;	(أ) يجب على صاحب الامتياز إعادة تسليم جميع الأصول والحقوق عند إنتهاء مدة الامتياز أو إنهاء العقد بسبب حدوث قوة قاهرة و حدث اخر أو أعمال الإدارة الحكوميه أو بسبب حالة إخلال وفقاً للبند (١٩)؛
(b) the Concessioning Authority shall be entitled to cash any subsisting bank guarantee(s) provided by the Concessionaire against any amounts owing to the Concessioning Authority by the Concessionaire.	(ب) بحق لمانح الامتياز صرف أي ضمانات بنكية سارية والتي يقدمها صاحب الامتياز مقابل أي مبالغ يدين بها لمانح الامتياز.
Notwithstanding anything contained in this Agreement, the Concessioning Authority shall not, as a consequence of Termination or otherwise, have any obligation whatsoever to any third party including but not limited to obligations as to compensation for loss of employment, continuance or regularization of employment, absorption or reemployment on any ground, in relation to any person in the employment of or engaged by the Concessionaire in connection with the Project, and the handback of the Project Site/Port Assets/Project Facilities and Services by the Concessionaire to the Concessioning Authority shall be free from any such obligation.	وبغض النظر عن كل ما ورد في هذا العقد لن يكون مانهح الامتياز مسئولاً عن أي التزامات سواء كنتيجة للإنهاء أو خلافه تجاه أي طرف ثالث بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- تعويض عن خسائر عمالية أو استثمارية أو إعادة تنظيم العمالة أو استيعاب العمالة أو إعادة توظيفها وذلك للأى من عمالة صاحب الامتياز التي تكون على صلة بالمشروع بحيث يكون إعادة التسليم لمرافق وخدمات المشروع إلى مانهح الامتياز خالية من أي من تلك الالتزامات.
<b>ARTICLE 18 - COMPENSATION</b>	<b>البند ١٨ - التعويض</b>
<b>18.1 Compensation</b>	<b>١٨-١ التعويض</b>
(a) Termination due to Force Majeure Event and Other Event	(أ) الإنهاء بسبب حدث قوة قاهرة وحدث آخر



<p>If the Termination is due to a Force Majeure Event and an Other Event, compensation payable to the Concessionaire shall be the Net Book Value of the Project Facilities and Services LESS any amount due to the Concessioneing Authority by the Concessionaire under this Agreement LESS all insurance claims received or admitted.</p>	<p>إذا كان الإنهاء نتيجة حدث قوة فاهره وحدث آخر، يكون التعويض المستحق إلى صاحب الامتياز بالقيمة الدفترية الصافية لمرافق وخدمات المشروع منقوصاً منها أي مبالغ مستحقة على صاحب الامتياز إلى مانح الامتياز بموجب هذا العقد منقوصاً منها جميع المطالبات التأمينية المتلقاة أو المعترف بها.</p>
<p>Provided, no compensation shall be payable to the Concessionaire if the Concessionaire failed to maintain Insurance Cover prior to the Force Majeure Event as contemplated under Article 11 of this Agreement.</p>	<p>ولا يستحق صاحب الامتياز أي تعويض إذا فشل في الاحتفاظ بغطاء تأميني قبل حدوث القوة القاهرة كما هو مبين في البند (١١) من هذا العقد.</p>
<p><b>(b) Termination due to Concessionaire Event of Default</b></p>	<p>(ب) الإنهاء نتيجة حالة إخلال من جانب صاحب الامتياز</p>
<p>If the Termination is after the Date of Commercial Operation, due to a Concessionaire Event of Default, the compensation payable by the Concessioneing Authority to the Concessionaire shall be:</p>	<p>إذا كان الإنهاء بعد تاريخ التشغيل الفعلي نتيجة حالة إخلال من جانب صاحب الامتياز يكون التعويض المستحق على مانح الامتياز إلى صاحب الامتياز كما يلي:</p>
<p>i. 100% of the Net Book Value of the Project Facilities and Services; LESS</p>	<p>أ. ١٠٠% من صافي القيمة الدفترية لمرافق وخدمات المشروع؛ منقوصاً منها</p>
<p>ii. any costs, duly justified, that would be due by the Concessioneing Authority as a result of a Termination of the Agreement for a Concessionaire Event of Default, provided, no compensation shall be payable to the Concessionaire if the Concessionaire fails to maintain Insurance Cover as contemplated under Article 11 of this Agreement.</p>	<p>ب. أي تكاليف مبررة والتي ستكون واجبة السداد على مانح الامتياز نتيجة إنهاء العقد بسبب إخلال من جانب صاحب الامتياز. ولا يستحق صاحب الامتياز أي تعويض في حالة فشله في الاحتفاظ بغطاء تأميني وفقاً للبند (١١) من هذا العقد.</p>
<p><b>(c) Termination due to Concessioneing Authority Event of Default</b></p>	<p>(ج) الإنهاء نتيجة حالة إخلال من جانب مانح الامتياز</p>
<p>If the Termination is due to a Concessioneing Authority Event of Default, the compensation payable by the Concessioneing Authority shall be equal to the aggregate of (i) Net Book value of the Project Facilities and Services, (ii) any costs, duly justified, that would be due by the Concessionaire as a result of a Termination of the Agreement for a Concessioneing Authority Event of Default.</p>	<p>إذا كان الإنهاء نتيجة حالة إخلال من جانب مانح الامتياز يكون التعويض المستحق على مانح الامتياز مساوياً لمجموع: (١) صافي القيمة الدفترية لمرافق وخدمات المشروع، و(٢) أي تكاليف مبررة على النحو الواجب والتي تستحق على صاحب الامتياز نتيجة إنهاء هذا العقد بسبب حالة إخلال من جانب مانح الامتياز.</p>
<p><b>18.2 No Compensation on Expiry of Concession Period</b></p>	<p>٢٠١٨ عدم استحقاق تعويض عند إنتهاء مدة الامتياز</p>
<p>In the event of expiry of the Agreement, the Concessionaire shall hand over/ transfer peaceful possession of the Project Site, Port's Assets and the Project Facilities and Services free of cost and Encumbrance.</p>	<p>في حالة إنتهاء مدة الامتياز يجب على صاحب الامتياز التسليم/إعادة التسليم السلمي لموقع المشروع وأصول المحطة ومرافق وخدمات المشروع خالية من أي تكاليف أو أعباء أو رهونات.</p>
<p><b>18.3 Transfer Fee and Charges</b></p>	<p>٣٠١٨ رسوم ومصاريف إعادة التسليم</p>
<p>Transfer costs, stamp duties, notary fees and taxes, if applicable, for the transfer of the Project Facilities and Services consequent to the expiry or Termination of this Agreement shall be borne by:</p>	<p>يجب تحمل التكاليف والدمغرات ورسوم التوثيق والضرائب الناشئة عن إعادة تسليم مرافق وخدمات المشروع نتيجة انتهاء العقد أو انتهاءه سيتم تحملها وفقاً للآتي:</p>

(a) The Concessionaire in the event of expiry of Concession Period or Termination due to a Concessionaire Event of Default;	(أ) صاحب الامتياز في حالة انتهاء مدة الامتياز أو الإنهاء نتيجة حالة إخلال من جانب صاحب الامتياز!
(b) The Concessing Authority in the event of Termination due to a Concessing Authority Event of Default or Act of Government ; and	(ب) مانح الامتياز في حالة كون الإنهاء نتيجة حالة إخلال من جانب مانح الامتياز أو أعمال الإدارة الحكومية.
(c) By both Parties equally in case of Termination due to Change in Law or Other Event.	(ج) كلا الطرفين بالتساوي في حالة أن الإنهاء نتيجة تغير في القانون أو حدث آخر.
<b>18.4 Delayed Payment of Compensation</b>	٤-١٨ التأخر في سداد التعويض
If for any reasons, other than those attributable to the Concessionaire, the Concessing Authority fails to pay the compensation on the Transfer Date, the Concessing Authority shall be liable to pay interest at CBE PLR thereon from the Transfer Date till payment thereof. Provided, nothing contained in this Article shall be deemed to authorize any delay in payment of compensation in accordance with this Agreement.	في حالة فشل مانح الامتياز عن سداد التعويض في تاريخ إعادة التسليم لأي سبب عدا الأسباب التي ترجع إلى صاحب الامتياز، يكون مانح الامتياز مسئولاً عن سداد فائدة بمعدل إقراض البنك المركزي المصري تحسب منذ تاريخ إعادة التسليم وحتى سدادها، ولا يوجد في هذا البند ما يمثل تصريح بالتأخير في سداد التعويض وفقاً لهذا العقد.
<b>18.5 Delayed Transfer of Assets</b>	٥-١٨ التأخر في نقل الأصول
If for any reasons other than those attributable to the Concessing Authority, the Concessionaire fails to transfer assets, rights and contracts on the Transfer Date in accordance with Article 18.4 read with Article 19, there shall be no suspension of the operation and maintenance of the Project Facilities and Services and the Concessionaire shall, as a trustee of the Concessing Authority, (a) continue to operate and maintain the Project Facilities and Services or such of them, as directed by Concessing Authority until completion of the relative transfer formalities and (b) account for and pay to the Concessing Authority the Gross Revenue minus operating costs and statutory dues, from such operations. In the event of failure to do so, the Concessionaire shall be liable to pay to the Concessing Authority, for every Day of delay, liquidated damages computed at the rate of the average daily profits earned during the 3 (three) years immediately preceding the Transfer Date. Parties confirm that this is a true and correct estimate of damages and not in the nature of a penalty. Provided nothing contained in this Article shall be deemed or construed to authorize delay in completion of formalities of transfer of assets, rights and contracts by the Concessionaire to the Concessing Authority in accordance with the requirements thereof under this Agreement.	في حالة تأخر صاحب الامتياز في نقل الأصول والحقوق والمعقود في تاريخ إعادة التسليم وفقاً للبند (٤-١٨) والبند (١٩) لأسباب غير تلك التي ترجع إلى مانح الامتياز، فلا يكون هناك إيقاف لتشغيل وصيانة مرافق وخدمات المشروع، ويجب على صاحب الامتياز بوصفه مفوض عن مانح الامتياز: (أ) الاستمرار في تشغيل وصيانة مرافق وخدمات المشروع وفق توجيه مانح الامتياز وحتى اكتمال إجراءات إعادة التسليم ذات الصلة؛ و(ب) حساب وتوريد الإيراد الكلي لمانح الامتياز مخصوماً منه تكاليف التشغيل وتكاليف المراجعة، وفي حالة فشل صاحب الامتياز في ذلك سيتوجب عليه سداد تعويضات مالية إلى مانح الامتياز عن كل يوم تأخير تحسب بمعدل متوسط الربح اليومي خلال ثلاثة (٣) سنوات سابقة مباشرة لتاريخ إعادة التسليم. ويؤكد الطرفان على أن تلك هي التقديرات السليمة للتعويضات وليست غرامة. ولا يوجد في هذا البند ما يقسر على أنه تصريح بالتأخير في إجراءات نقل الأصول والحقوق والمعقود من صاحب الامتياز إلى مانح الامتياز وفقاً لمتطلبات هذا العقد.
In case of delaying the return of assets to the Concessing Authority for reasons attributable to the Concessing Authority, the Concessionaire may nonetheless continue to operate the Project Facilities and Services, but as a service provider for the Concessing Authority in accordance with terms and conditions otherwise agreed by the Concessionaire and the Concessing Authority. The Concessionaire shall not be liable to pay both Fixed and Variable Fees in accordance with Article 8.	في حالة تأخر صاحب الامتياز في إعادة تسليم الأصول إلى مانح الامتياز لأسباب ترجع إلى مانح الامتياز، يستمر صاحب الامتياز في تشغيل مرافق وخدمات المشروع ولكن كوكيل عن مانح الامتياز وفقاً للشروط والأحكام المتفق عليها. ويكون صاحب الامتياز مسئولاً عن سداد الرسوم الثابتة والرسوم المتغيرة وفقاً للبند (٨).



18.6 Remedies Cumulative	٦-١٨ التعويضات التراكمية
The exercise of right by either Party to terminate this Agreement, as provided herein, shall not preclude, such Party from availing any other rights or remedies that may be available to it under law. All remedies available to the Parties shall be cumulative and the exercise or failure thereof of one or more remedies by any Party shall not limit or preclude the exercise of or constitute a waiver of any other remedies by such Party.	ممارسة أي من الطرفين لحقوقهما في إنهاء هذا العقد كما هو منصوص عليه لن تمنع هذا الطرف من الحصول على حقوق أو تعويضات قد تكون متاحه قانوناً. وتكون جميع التعويضات المتاحة للطرفين تراكمية ولا تمثل ممارستهما أو فشلهما في ممارسة هذا الحق في الحصول على تعويض أو أكثر تنال منهما عن الحصول عن أي تعويضات أخرى.
ARTICLE 19 - TRANSFER ON EXPIRY OF THE CONCESSION PERIOD	البند ١٩ - إعادة تسليم المحطة عند انتهاء مدة الامتياز
19.1 General Scope of Transfer/Payment	١٠-١٩ نطاق التطبيق العام لإعادة التسليم/السداد
The Parties shall perform/discharge their respective obligations to be performed or fulfilled under the provisions of this Agreement on the Transfer Date in entirety. Without prejudice to the generality of this provision and the provisions of Article 18, the transactions to be consummated and the formalities to be completed by the Parties on the Transfer Date shall be as set out in Articles 19.2 and 19.3.	يكون على الطرفين أداء التزاماتهما بموجب هذا العقد في تاريخ إعادة تسليم المحطة بالكامل. ومع مراعاة عمومية هذا الحكم وأحكام البند (١٨) تكون المعاملات التي تتم والإجراءات التي يتم استيفاءها من قبل الطرفين في تاريخ إعادة تسليم المحطة على النحو المبين في البند (٢٠-١٩) والبند (٢٠-١٩).
19.2 Concessionaire's Obligations	٢٠-١٩ التزامات صاحب الامتياز
The Concessionaire shall:	يكون على صاحب الامتياز:
(a) hand over peaceful possession of the Project Site, Port's Assets, the Project and the Project Facilities and Services free of Encumbrance;	(أ) التسليم السلمي لحيازته لموقع المشروع وأصول المحطة والمشروع ومرافق وخدمات المشروع خالية من أي رهونات؛
(b) transfer all its rights, titles and interests in the assets comprised in the Project Facilities and Services which are required to be transferred to the Concessing Authority in accordance with this Agreement and execute such deeds and documents as may be necessary for the purpose and complete all legal or other formalities required in this regard;	(ب) إعادة تسليم جميع حقوقه وملكيته ومصالحه وأصوله المنضممة في مرافق وخدمات المشروع واللازم نقلها إلى مانح الامتياز وفقاً لهذا العقد وتحرير الصكوك والمستندات اللازمة لهذا الغرض واستكمال جميع الإجراءات القانونية والشككية وغيرها اللازمة لهذا الغرض؛
(c) hand over to the Concessing Authority all documents including as built drawings, manuals and records relating to operation and maintenance of the Project Facilities and Services;	(ج) تسليم جميع المستندات التي تشمل الرسومات التفصيلية ودليل الاستخدام والسجلات المتعلقة بتشغيل وصيانة مرافق وخدمات المشروع إلى مانح الامتياز؛
(d) transfer technology and up-to-date know-how relating to operation and maintenance of the Port's Assets and/or the Project Facilities and Services;	(د) نقل التكنولوجيا المحدثة والخبرة المعرفية المتعلقة بتشغيل وصيانة أصول المحطة ومرافق وخدمات المشروع؛
(e) Transfer or cause to be transferred to the Concessing Authority any Project Contracts which are (i) valid and subsisting; (ii) capable of being transferred to the Concessing Authority; and (iii) those the Concessing Authority has chosen to take over, and cancel or cause to be cancelled such Project Contracts not transferred to the Concessing Authority. For this purpose, the Concessionaire shall ensure that all Project Contracts are	(هـ) نقل أو العمل على نقل عقود المشروع إلى مانح الامتياز على أن تكون: (١) سارية وناظفة؛ (٢) قابلة للنقل إلى مانح الامتياز، و(٣) ما تتطلب مانح الامتياز تسلمه وإلغاء أو العمل على إلغاء عقود المشروع غير قابلة للنقل إلى مانح الامتياز. ولهذا الغرض يكون على المانح اختيار الامتياز ضمان أن تكون جميع عقود المشروع قابلة للإحالة لصالح مانح الامتياز بدون أي حاجة لتصرف من جانب الطرف النظير. ويكون

<p>assignable in favor of the Concessing Authority without any further action on part of the respective counterparties. The Concessionaire shall entirely at its cost, terminate all such Project Contracts which are not transferred/ assigned and/or are not required to be transferred/assigned to the Concessing Authority;</p>	<p>على صاحب الامتياز إنهاء جميع عقود المشروع التي لم تنتقل أو تحال أو غير اللازم نقلها أو إحالتها إلى مانح الامتياز وذلك على نفقتها!</p>
<p>(f) At its cost, transfer to the Concessing Authority all such Applicable Permits which the Concessing Authority may require and which can be legally transferred. Provided if the Termination is on account of Concessing Authority Event of Default, the cost of such transfer shall be borne/ reimbursed by the Concessing Authority;</p>	<p>(و) نقل جميع التصاريح اللازمة إلى مانح الامتياز والتي قد تطلبها مانح الامتياز والقابلة للنقل بموجب القانون وذلك على نفقتها. وإذا كان الإهاء بسبب حالة إخلال من جانب مانح الامتياز تكون تكاليف النقل على مانح الامتياز!</p>
<p>(g) at its cost, remove within 90 (ninety) days from expiry of the Concession Period, from the Project Site/Port's Assets, any moveable assets that are not taken over by or not to be transferred to the Concessing Authority in terms of the provisions of this Agreement.</p>	<p>(ز) إزالة أي أصول منقولة من موقع المشروع/أصول المحطة والتي لم يتم تسليمها أو نقلها إلى مانح الامتياز وفقًا لهذا العقد وذلك خلال ٩٠ (تسعون) يوماً من انقضاء مدة الامتياز وعلى نفقتها.</p>
<p><b>19.3 Concessing Authority's Obligations</b></p>	<p><b>٣-١٩ التزامات مانح الامتياز</b></p>
<p>Except in the event of expiry of the Concession Period, the Concessing Authority shall pay compensation payable to the Concessionaire or to the Lenders, as the case may be and in accordance with the provisions of this Agreement.</p>	<p>فيما عدا حالة انقضاء مدة الامتياز يكون على مانح الامتياز سداد تعويضات لصاحب الامتياز أو المقرضين حسبما يقتضي الحال وفقاً لأحكام هذا العقد.</p>
<p>The Concessionaire confirms that upon such payment being made, the Concessing Authority shall stand duly discharged of its obligations regarding payment of compensation under this Agreement and the charge created by the Concessionaire in favor of the Lenders on any of the assets shall stand satisfied and all such assets shall on and from the Transfer Date be free from such charge. The Concessionaire further confirms that payment of compensation by Concessing Authority in accordance with this Article 19.3 shall be a valid discharge to the Concessing Authority in respect of Concessing Authority's obligation regarding payment of compensation to the Concessionaire under this Agreement.</p>	<p>ويؤكد صاحب الامتياز أنه عند سداد التعويض تعفى بذلك مانح الامتياز من التزاماته بشأن سداد التعويض بموجب هذا العقد وتكون المصروفات التي أنشأتها صاحب الامتياز لصالح المقرضين على أي من الأصول قد تم الوفاء بها وتكون جميع الأصول منذ ذلك الحين ومنذ تاريخ إعادة التسليم خالية من المصروفات. كما يؤكد صاحب الامتياز أن سداد مانح الامتياز للتعويض وفقاً للبند (٣-١٩) هو إجراء ساري للهيئة المانحة للامتياز فيما يتعلق بالتزامات مانح الامتياز تجاه سداد التعويض لصاحب الامتياز بموجب هذا العقد.</p>
<p><b>ARTICLE 20 - DISPUTE RESOLUTION</b></p>	<p><b>البند ٢٠ - تسوية النزاعات</b></p>
<p><b>20.1 Amicable Settlement</b></p>	<p><b>١٠٢٠ التسوية الودية</b></p>
<p>If any dispute or difference or claims of any kind arises between the Concessing Authority and the Concessionaire in connection with construction, interpretation or application of any terms and conditions or any matter or thing in any way connected with or in connection with or arising out of this Agreement, or the rights, duties or liabilities of any Party under this Agreement, before the Termination or the expiry of this Agreement, then the Parties shall meet together promptly, at the request of any Party, in an effort to resolve such dispute, difference or claim by discussion between them.</p>	<p>في حالة نشوء أي نزاع أو خلاف أو ادعاءات من أي نوع بين مانح الامتياز وصاحب الامتياز فيما يتعلق بالإنشاءات أو تفسير أو تطبيق أي من الشروط والأحكام أو أي أمور أخرى مرتبطة بأي صورة من الصور بهذا العقد أو ناشئة عنها أو عن الحقوق والواجبات والمسؤوليات الخاصة بأي من الطرفين بموجب هذا العقد وذلك قبل الإنهاء أو انقضاء أجل هذا العقد، يكون على الطرفين سرعة الاجتماع بناء على طلب أي منهما في محاولة لتسوية ذلك النزاع أو الخلاف أو الادعاءات المناقشة فيما بينهما.</p>
<p><b>20.2 Assistance of expert</b></p>	<p><b>٢٠٢٠ مساعدة الخبير</b></p>

<p>The Parties may, in appropriate cases agree to refer the matter to an expert appointed by them with mutual consent. The cost of obtaining the service of the expert shall be shared equally.</p>	<p>يجوز للطرفين في الحالات الملائمة الاتفاق على إحالة الأمر لخبير يميناه بالاتفاق فيما بينهما وبتمثلا سوا وبالساوي تكلفة الحصول على خدمات ذلك الخبير.</p>
<p><b>20.3 Arbitration</b></p>	<p>٢٠٣٠ التحكيم</p>
<p>(a) <b>Arbitral Tribunal:</b> Failing amicable settlement and/or settlement with the assistance of expert appointed by the Parties by mutual consent, the dispute or differences or claims as the case may be, shall be finally settled and resolved by binding arbitration under the Rules of Arbitration of the International Chamber of Commerce by one or more arbitrators appointed in accordance with the said Rules. The arbitration shall be invoked by one Party issuing to the other a notice in writing invoking the arbitration and appointing an Arbitrator.</p>	<p>(أ) هيئة التحكيم: في حالة عدم التوصل لتسوية ودية أو تسوية بمساعدة الخبير الذي يعينه الطرفان بموجب اتفاق متبادل بينهما، يتم تسوية النزاع أو الخلاف أو الادعاء حسبما يقتضي الحال في نهاية الأمر بموجب تحكيم ملزم وفقاً لقواعد تحكيم الغرفة التجارية الدولية عن طريق محكم واحد أو أكثر يعين وفقاً للقواعد المذكورة. ويجوز أن يبدأ التحكيم أحد الطرفين مخطراً الطرف الآخر كتابياً باللجوء إلى التحكيم وتعيين محكم.</p>
<p>(b) <b>Law and Place of Arbitration :</b> - The place of arbitration shall be Cairo Regional Center for International Commercial Arbitration (CRCICA). - The seat of arbitration shall be Geneva (Switzerland) - The applicable law is the law of Arab Republic of Egypt.</p>	<p>(ب) قانون و مكان التحكيم: - مكان التحكيم هو مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي. - مقعد التحكيم في جنيف (سويسرا) - قانون التحكيم الواجب التطبيق هو القانون المصري.</p>
<p>(c) <b>Language:</b> The request for arbitration, the answer to the request, the terms of reference, any written submissions, any orders and rulings shall be in English and, if oral hearings take place, English shall be the language to be used in the hearings.</p>	<p>(ج) اللغة: تكون اللغة المستخدمة لطلب التحكيم ولرد على الطلب والشروط الإحالة وأي مراسلات أخرى كتابية وأي أوامر وقرارات هي اللغة الإنجليزية وفي حالة الجلسات الشفهية تكون اللغة الإنجليزية هي اللغة المستخدمة في تلك الجلسات.</p>
<p>(d) <b>Enforcement of Award:</b> Any decision or award resulting from arbitration shall be final and binding upon the Parties. The Parties hereto agree that the arbitral award may be enforced against the Parties to the arbitration proceeding or their assets wherever they may be found and that a judgment upon the arbitral award may be entered in any court having jurisdiction thereof.</p>	<p>(د) نفاذ قرار التحكيم: أي قرار ناتج عن التحكيم يكون نهائياً وملزماً على الطرفين ويوافق طرفي هذا العقد على أن قرار التحكيم يكون نافذاً على طرفي التحكيم أو على الأصول الخاصة بهما حينما يكون موقعهما، وأن التعقيب يحكم قضائي على قرار التحكيم يكون عن طريق محكمة لها ولاية قضائية في ذلك المكان.</p>
<p>(e) <b>Confirmation of absence of sovereign immunity:</b> Confirmation of absence of sovereign immunity, the Concessioning Authority and the Concessionaire confirm that they are NOT entitled to sovereign immunity, and can be subject to litigation and international arbitration with regard to this agreement.</p>	<p>(هـ) تأكيد عدم وجود حصانة سيادية: بقر مانح الامتياز و صاحب الامتياز بعدم تمتعهم بأى حصانة سيادية تجاه الآخر تمنع اعمال النفاذ او التحكيم فيما يخص بنود هذا العقد.</p>
<p>(f) <b>Fees and Expenses:</b> The fees and expenses of the arbitrators and all other expenses of the arbitration shall be initially borne and paid equally by the Parties subject to determination by the arbitral tribunal. The arbitral tribunal may provide in the arbitral award for the reimbursement to the successful party of its costs and expenses in bringing or defending the</p>	<p>(و) الرسوم والمصروفات: يتحمل الطرفان بالسواوي رسوم ومصروفات المحكمين وجميع مصروفات التحكيم بصورة متساوية ويخضع ذلك لما قد تحدده هيئة التحكيم، وقد يصدر عن هيئة التحكيم قرار برد المصروفات إلى الطرف الفالح بالتحكيم ويشمل</p>

arbitration claim, including legal fees and expenses incurred by the Party.	ذلك الأتعاب القانونية والمصروفات التي يتكبدها ذلك الطرف.
(g) Performance during Arbitration: Pending the submission of and/or decision on a dispute, difference or claim or until the arbitral award is published; the Parties shall continue to perform all of their obligations under this Agreement without prejudice to a final adjustment in accordance with such award.	(ز) الأداء أثناء تسوية النزاع: بناء على القرار بشأن نزاع أو خلاف أو ادعاء أو حتى يتم إعلان قرار التحكيم؛ يستمر الطرفان في أداء جميع التزاماتهما بموجب هذا العقد مع مراعاة التعديل النهائي وفقاً لقرار التحكيم.
<b>ARTICLE 21 - REPRESENTATIONS AND WARRANTIES</b>	<b>المادة ٢١ - التعهدات والإقرارات</b>
<b>21.1 Representations and Warranties of the Concessionaire</b>	<b>١٠٢١ تعهدات وإقرارات صاحب الامتياز</b>
The Concessionaire represents and warrants to the Concessions Authority that:	يتعهد صاحب الامتياز ويقر لمناخ الامتياز بالتالي:
(a) it is duly organized, validly existing and in good standing under the laws of Egypt and hereby expressly and irrevocably waives any immunity in any jurisdiction in respect of this Agreement or matters arising thereunder including any obligation, liability or responsibility hereunder;	(أ) بأنها تأسست وتعمل على نحو قانوني سليم وتتمتع بوضع سليم بموجب قوانين جمهورية مصر العربية، وتتنازل بموجب هذا العقد تنازلاً صريحاً غير قابل للإلغاء عن أي حصانة في أي ولاية قضائية فيما يتعلق بهذا العقد أو الأمور الناشئة عنها بما في ذلك أي التزامات أو مسؤوليات بموجبها؛
(b) it has full power and authority to execute, deliver and perform its obligations under this Agreement;	(ب) أن لديها سلطة تنفيذ وتسليم وأداء التزاماتها بموجب هذا العقد؛
(c) it has taken all necessary action to authorize the execution, delivery and performance of this Agreement;	(ج) أنها اتخذت جميع الإجراءات اللازمة للتصريح بتنفيذ أو تسليم أو أداء التزاماتها بموجب هذا العقد؛
(d) this Agreement constitutes the legal, valid and binding obligation of the Concessionaire, enforceable against it in accordance with the terms hereof;	(د) تمثل هذا العقد التزاماً قانونياً سارياً وملزماً على صاحب الامتياز ويكون نافذاً عليها وفق الشروط الواردة فيها؛
(e) there are no actions, suits or proceedings pending or to its best knowledge, threatened against or affecting it before any court, administrative body or arbitral tribunal which might materially and adversely affect its ability to meet or perform any of its obligations under this Agreement;	(هـ) لا يوجد دعوى قضائية أو إجراءات معاقبة على حد علمها والتي قد تهددها وتؤثر عليها أما أي محكمة قضائية أو جهة إدارية أو هيئة تحكيم والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا العقد؛
(f) it has the financial standing and capacity to undertake the Project in accordance with the terms of this Agreement;	(و) أن لديها الوضع المالي والقدرة المالية للاضطلاع بالمشروع وفقاً لشروط هذا العقد؛
(g) the execution, delivery and performance of this Agreement will not conflict with, result in the breach of, constitute a default under, or accelerate performance required by any of the terms of its memorandum of association and articles of association or any Applicable Laws or any covenant, contract, agreement, arrangement, understanding, decree or order to which it is a party or by which it or any of its properties or assets is bound or affected;	(ز) تنفيذ وتسليم وأداء هذا العقد لا يتعارض مع أو ينتج عنه خرق أو يمثل إخلالاً أو يعجل من الأداء الواجب بموجب ما هو متصوص عليه في عقد تأسيسها ونظامها الأساسي أو أي من القوانين المعمول بها أو المعاهدات أو العقود أو الاتفاقيات أو التفاهصات أو القرارات أو الأوامر التي تكون طرفاً فيها أو التي تتعلق بأي من ممتلكاتها أو أصولها أو تؤثر عليهم؛
(h) it has no knowledge of any breach/ violation or default with respect to any order, writ, injunction or decree of any court	(ح) أنها ليست على علم بأي مخالفة تتعلق بأي أوامر قضائية أو أمر تنفيذ أو قرار من أي محكمة أو أي أمر ملزم



<p>or any legally binding order of any Government Authority which may result in any Material Adverse Effect on its ability to perform its obligations under this Agreement and no fact or circumstance exists which may give rise to such proceedings that would adversely affect the performance of its obligations under this Agreement;</p>	<p>من هيئة حكومية والتي قد ينتج عنها تأثير سلبي جوهري على قدرتها على أداء التزاماتها بموجب هذا العقد وعدم وجود واقع أو ظرف قد تؤدي إلى مثل تلك الإجراءات التي قد تؤثر سلباً على أداءها لالتزاماتها بموجب هذا العقد؛</p>
<p>(i) it has complied with Applicable Laws in all material respects and has not been subject to any fines, penalties, injunctive relief or any other civil or criminal liabilities which in the aggregate have or may have a Material Adverse Effect on its ability to perform its obligations under this Agreement;</p>	<p>(ط) أنها التزمت بالقوانين السارية في جميع الأمور الجوهرية ولم توقع عليها أي غرامات أو عقوبات أو أوامر عقابية أو غيرها من المسئوليات المدنية أو الجنائية والتي في مجملها لها أو قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على قدرتها على أداء التزاماتها بموجب هذا العقد؛</p>
<p>(j) all its rights and interests in the Project/Project Facilities and Services shall pass to and vest in the Concessing Authority on the Transfer Date free and clear of all liens, claims and Encumbrances, without any further act or deed on its part or that of the Concessing Authority, and that none of the Project Assets shall be acquired by it, subject to any agreement under which a security interest or other lien or Encumbrance is retained by any person, save and except as expressly provided in this Agreement;</p>	<p>(ي) أن جميع حقوقها ومصالحها في المشروع/مرافق وخدمات المشروع ستؤول وتنقل إلى عهدة مانح الامتياز في تاريخ إعادة التسليم بدون أي تكاليف وخالية من أي رهونات أو دعاوى أو أعباء وبدون إجراء إضافي من جانبها أو من جانب مانح الامتياز وأنها لن تستحوذ على أي من أصول المحطة بموجب أي اتفاقية على أساس ضمان أو رهن محتجز لأي شخص فيما عدا ما تنص عليه العقد صراحة؛</p>
<p>(k) no representation or warranty by it contained herein or in any other document furnished by it to the Concessing Authority or to any Government Authority in relation to Applicable Permits contains or will contain any untrue or misleading statement of material fact or omits or will omit to state a material fact necessary to make such representation or warranty not misleading;</p>	<p>(ك) لا يوجد أي تعهد أو إقرار منها في هذا العقد أو أي مستند آخر قدمته إلى مانح الامتياز أو لأي هيئة حكومية فيما يتعلق بالتصاريح اللازمة يشمل أي بيانات غير صحيحة أو مضللة لوقائع جوهرية أو سهو أو تعمد سهو لبيان واقع جوهري ضروري لتعمل من تلك التعهدات والإقرارات غير مضللة؛</p>
<p>(l) no sums, in cash or kind, have been paid or will be paid, by it or on its behalf, to any person by way of fees, commission or otherwise for securing the Concession or entering into this Agreement or for influencing or attempting to influence any officer or employee of the Concessing Authority in connection therewith;</p>	<p>(ل) لم وإن تقدم أي مبالغ نقدية أو عينية سواء بنفسها أو بالنيابة عنها لأي شخص في صورة أتعاب أو عمولات وخلافه لتأمين الحصول على الامتياز أو إبرام هذا العقد أو التأثير أو محاول التأثير على أي مسئول أو موظف لدى مانح الامتياز فيما يتعلق بالامتياز؛</p>
<p>(m) agrees that the execution, delivery and performance by it of this Agreement and all other agreements, contracts, documents and writings relating to this Agreement constitute private and commercial acts and not public or governmental acts; and</p>	<p>(م) توافق على أن تنفيذها وتسليمها وأداءها لالتزاماتها بموجب هذا العقد وجميع الاتفاقيات والعقود والمستندات والمكاتبات المتعلقة بهذا العقد تمثل أعمال خاصة وتجارية وليست أعمال عامة أو حكومية؛ و</p>
<p>(n) Consents generally in respect of the enforcement of any judgement against it in any proceedings in any jurisdiction to the giving of any relief or the issue of any process in connection with such proceedings.</p>	<p>(ن) توافق في العموم فيما يتعلق بتنفيذ أي حكم قضائي ضدها في أي إجراءات تقاضي في أي ولاية قضائية على تقديم العون أو إصدار أي إعلان فيما يتعلق بتلك الإجراءات القضائية.</p>
<p><b>21.2 Representations and Warranties of the Concessing Authority</b></p>	<p>٢٠٢١ تعهدات وإقرارات مانح الامتياز</p>
<p>The Concessing Authority represents and warrants to the Concessionaire that:</p>	<p>تعهد مانح الامتياز وتقر بالتالي</p>

(a) it is duly organized, validly existing and in good standing under the laws of Egypt;	(أ) أنها تأسست قانونيًا وتعمل على نحو قانوني سليم وتتمتع بوضع سليم بموجب قوانين جمهورية مصر العربية؛
(b) it has full power and authority to execute, deliver and perform its obligations under this Agreement;	(ب) أن لها كامل القوة والسلطة لتنفيذ وتسليم وأداء التزاماتها بموجب هذا العقد؛
(c) it has taken all necessary action to authorize the execution, delivery and performance of this Agreement;	(ج) أنها اتخذت جميع الإجراءات اللازمة للتصريح بتنفيذ أو تسليم أو أداء التزاماتها بموجب هذا العقد؛
(d) this Agreement constitutes the legal, valid and binding obligation of the Concessing Authority, enforceable against it in accordance with the terms hereof; and	(د) تمثل هذا العقد التزاماً قانونياً سارياً وملزماً على مانح الامتياز ويكون نافذاً عليها وفق الشروط الواردة فيها؛
(e) there are no actions, suits or proceedings pending or to its best knowledge, threatened against or affecting it before any court, administrative body or arbitral tribunal which might materially and adversely affect its ability to meet or perform any of its obligations under this Agreement.	(هـ) لا يوجد قضايا قضائية أو إجراءات معلقة على حد علمها والتي قد تهددها وتؤثر عليها إما أي محكمة قضائية أو جهة إدارية أو هيئة تحكيم والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا العقد؛
<b>21.3 Disclosure</b>	<b>٢٠٢١ الإفصاح</b>
In the event that any occurrence or circumstance comes to the attention of either Party that renders any of its aforesaid representations or warranties untrue or incorrect, such Party shall immediately notify the other Party of the same. Such notification shall not have the effect of remedying any breach of the representation or warranty that has been found to be untrue or incorrect nor shall it adversely affect or waive any obligation of either Party under this Agreement.	في حالة وقوع أي أمر أو ظرف ينمو إلى علم أي من الطرفين والذي قد يفيد بعدم صحة أي من التعهدات والإقرارات السابقة يكون على ذلك الطرف سرعة إخطار الطرف الآخر بذلك، ولا يكون لذلك الإخطار أثر تصحيحي/تعميضي لأي خرق للتعهدات أو الإقرارات التي ثبتت عدم صحتها كما لا يكون له تأثير سلبي على أي من التزامات الطرفين بموجب هذا العقد ولا يعد تنازلاً عنها.
<b>ARTICLE 22 - MISCELLANEOUS PROVISIONS</b>	<b>البند ٢٢ - أحكام متنوعة</b>
<b>22.1 Datum</b>	<b>١٠٢٢ المستوى القياسي لخط سطح الماء</b>
The datum to which all levels shall be referred for the purpose of the Project is the Chart Datum (0.000) which is _____ m below means sea level.	المستوى القياسي لخط سطح الماء الذي يمثل مرجعية لجميع المستويات لأغراض المشروع هو المستوى القياسي (٠.٠٠٠) وهو _____ م تحت مستوى سطح البحر.
<b>22.2 Survival of Obligations</b>	<b>٢٠٢٢ استمرارية سريان الالتزامات لما بعد العقد</b>
Any cause of action which may have occurred in favor of either Party or any right which is vested in either Party under any of the provisions of this Agreement during the Concession Period as the case may be as a result of any act, omission, deed, matter or thing done or omitted to be done by either Party before the expiry of the Concession Period or otherwise in accordance with the provisions of this Agreement shall survive the expiry of the Concession Period/ Termination of this Agreement.	يستمر سريان أي عمل وقع لصالح أي من الطرفين أو أي حق عهد إلى أي منهما بموجب أي من الأحكام السابقة لهذا العقد خلال مدة الامتياز حسبما يقتضي الحال كنتيجة لفعل أو سهو أو أمر أو شيء سعى عن القيام به أي من الطرفين قبل انقضاء مدة الامتياز أو خلاف ذلك وفقاً لأحكام هذا العقد وذلك لما بعد انقضاء مدة الامتياز/إنهاء هذا العقد.
<b>22.3 Articles to survive Termination</b>	<b>٢٠٢٢ البنود التي يستمر سريانها بعد الإنهاء</b>
The provisions of Article 17 to Article 22 shall, to the fullest extent necessary to give effect thereto, survive the Concession Period/the Termination of this Agreement and the obligations of Parties to be performed/discharged following the Termination of this Agreement shall accordingly be performed/discharged by the Parties.	تسري أحكام البنود من بند (١٧) إلى بند (٢٢) - لأقصى درجة ممكنة لتأثيرها - إلى ما بعد مدة الامتياز/إنهاء هذا العقد ويجب استمرار الطرفين في أداء التزاماتهما بعد إنهاء هذا العقد.

22.4 Consequential and indirect loss	٤-٢٢ الخسائر التبعية وغير المباشرة
Subject otherly provided on this Agreement, neither Party shall be liable to the other Party in contract, tort, warranty, strict liability or any other legal theory for any indirect, consequential, incidental, punitive, exemplary or similar damages, howsoever arising.	مع مراعاة لما نص عليه خلاف ذلك في هذا العقد فإنه لا يتحمل أي من الطرفين مسؤولية تجاه الطرف الآخر بتعاقد أو إخلال أو تمهد أو مسئولية صارمة أو غيرها من التسميات القانونية عن أي أضرار غير مباشرة أو تبعية أو عرضية أو عقابية أو ما شابه لها كان
22.5 Joint Responsibility	٥-٢٢ المسؤولية المشتركة
In the event that any damage is caused partly due to the negligence or default or omission on the part of the Concessing Authority and partly due to the negligence or default or omission on the part of the Concessionaire, each Party shall be liable to the other Party only in the proportion to its respective degree of negligence or default or omission, as the case may be.	في حالة أي ضرر ناتج جزئيا عن إهمال أو إخلال أو سهو من جانب مانح الامتياز وجزئيا عن إهمال أو إخلال أو سهو من جانب صاحب الامتياز يكون كل طرف مسئول تجاه الطرف الآخر فقط عن الجزء الذي يتناسب مع درجة إهماله أو إخلاله أو سهوه حسبما يقتضي الحال.
22.6 Several Obligations	٦-٢٢ الالتزامات المتعدده
Nothing contained in this Agreement shall be construed to create an association, trust, partnership, agency or joint venture among the Parties and Parties shall be liable to perform their respective duties and fulfill their respective liabilities or obligations in accordance with the provisions of this Agreement.	لا يوجد في هذا العقد ما يفسر على أنه إنشاء لرابطة أو صندوق أو شراكة أو وكالة أو مشروع مشترك بين الطرفين ويكون الطرفين مسئولين عن أداء واجباتهم ومسئولياتهم وفقا لأحكام هذا العقد.
22.7 Severability	٧-٢٢ استقلالية بنود العقد
If for any reason whatsoever any provision or any part(s) of this Agreement is held or shall be declared to be void or illegal or invalid under present or future laws or regulations effective and applicable during the Concession Period, by any competent arbitral tribunal or court, and if such provisions shall be fully separable and this Concession shall be constructed as if such provision or such part(s) of this Agreement never comprised part of this Agreement and the remaining provisions of this Agreement shall remain in full force and effect and shall not be affected by such void or illegal or invalid provision or by its severance from this Agreement.	في حالة بطلان أي حكم من أحكام هذا العقد أو أي جزء منها أو إعلان عدم مشروعيته لأي سبب من الأسباب بموجب القوانين أو التنظيم الحالية أو المستقبلية النافذة والمعمول بها خلال مدة الامتياز عن طريق هيئة تحكيم أو محكمة ذات اختصاص، وإذا كانت تلك الأحكام قابلة للانفصال ولا يتأثر هذا الامتياز كما لو كانت تلك الأحكام أو أي جزء من هذا العقد لم تكن جزءا منها يظل لباقي أحكام هذا العقد كامل النفاذ والأثر ولا تتأثر ببطلان أو إعلان عدم مشروعية ذلك الحكم/الأحكام ولا يفصلها عن هذا العقد.
22.8 Notices	٨-٢٢ الإخطارات
Unless otherwise stated, notices to be given under this Agreement including but not limited to a notice of waiver of any term or related or breach of any term of this Agreement shall be in writing and shall be given by hand delivery or registered international or hard couriers or e-mails with evidence of receipt to the Parties at their respective addresses set forth below:	ما لم ينص على خلاف ذلك فإن الإخطارات التي تقدم بموجب هذا العقد بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإخطارات بالتنازل عن أي من الشروط أو ما يتعلق بها أو أي من شروط هذا العقد تكون كتابية وتسلم باليد أو عن طريق البريد الدولي المسجل أو خدمات توصيل البريد أو البريد الإلكتروني يعلم الاستلام إلى الطرف المعني على عنوانه المبين أدناه:
The Concessing Authority: General Authority for Suez Canal Economic Zone	مانح الامتياز: الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
CHAIRMAN: Mr. Engineer/ Mohamed Yehia Zaky	رئيس الهيئة: السيد المهندس / محمد يحيى زكي

Port: East Port Said	ميناء: شرق بورسعيد
Fax No.: +2062-3590003 Email: info@sczone.eg	فاكس: +2062-3590003 بريد إلكتروني: info@sczone.eg
The Concessionaire:	صاحب الامتياز:
The MANAGING DIRECTOR: Mr/Ms	المدير العام والعضو المنتدب: السيد/
Fax No.: Email:	فاكس: بريد إلكتروني:
or such other address as may be duly notified by the respective Parties from time to time, and shall be deemed to have been made or delivered in the case of any communication made by letter, when delivered by hand or by mail (registered international or hard mails, return receipt requested) at that address.	أو العنوان الذي قد يخطر به الطرف المعني من حين لآخر، ويعتبر الإخطار تام التسليم على ذلك العنوان في حالة إرساله بخطاب يسلم باليد أو عن طريق البريد الإلكتروني (البريد الدولي المسجل أو بنسخة ورقية يعلم الوصول).
Any notice or other communication made by one Party to the other Party in accordance with the provisions of this Article shall be deemed to be received by the other Party: (i) if delivered by hand delivery on the day that it is submitted at that Party's address; (ii) if sent by registered post return receipt requested, upon second sending with email.	أي إخطار أو تواصل آخر من أحد الطرفين إلى الآخر يتم وفقاً لأحكام هذا البند يعتبر قد سلم إلى الطرف الآخر: (i) إذا كان قد سلم باليد في يوم إرساله إلى عنوان الطرف المعني؛ (ii) إذا تم إرساله بالبريد المسجل يعلم الوصول مع إرساله أيضاً بالبريد الإلكتروني.
22.9 Waiver	٩-٢٢ التنازل
No waiver of any term or condition or of the breach thereof by any Party shall be valid unless expressed in writing and signed by such Party and communicated by such Party to the other Party in accordance with the provisions of Article 22.8 of this Agreement. A waiver by any Party of any term or condition or breach thereof in a given case shall not be deemed or construed as a general waiver of such term or condition or the breach in the future or waiver of any other terms or conditions or breach of this Agreement.	لا يسري أي تنازل عن أي من الشروط أو الأحكام أو خرق أي منهما من قبل أي من الطرفين ما لم يعبر عنه كتابياً ويوقع عليه ذلك الطرف ويرسله إلى الطرف الآخر وفقاً لأحكام البند (٢٢.٨) من هذا العقد. لا يعتبر أو يفسر التنازل عن أي من شروط أو أحكام أو خرق لهذا العقد في أي حالة من الأحوال على أنه تنازل عام عن تلك الشروط والأحكام أو الخرق في المستقبل أو تنازل عن أي من الشروط أو الأحكام أو حالات الخرق الأخرى لهذا العقد.
22.10 Amendments, Modifications or Alterations.	١٠-٢٢ التعديلات والتغييرات والتبديلات
No amendments, modifications or alterations of or any additions to the terms and conditions of this Agreement shall be valid unless the same be in writing and agreed to by the Parties.	لا تسري أي تعديلات أو تغييرات أو تبديلات أو إضافات تجري على شروط وأحكام هذا العقد إلا إذا كانت كتابية ومتفق عليها بين الطرفين.
22.11 Governing Law	١١-٢٢ القانون الحاكم
This Agreement shall be governed by and construed in accordance with the laws of the Arab Republic of Egypt.	يخضع هذا العقد ويُفسر طبقاً للقوانين جمهورية مصر العربية.
22.12 Entire Agreement	١٢-٢٢ شمولية العقد
This Agreement and the Appendices together constitute a complete and exclusive statement of the terms of the agreement between the Parties. All prior written or oral understandings, offers or other communications of every kind pertaining to this Agreement unless specifically retained in this Agreement and	يمثل هذا العقد وملحقاته كامله شروط الاتفاق بين الطرفين وتُجَب وتُنَجب جميع التفاهيمات والعروض وغيرها من طرق التواصل من أي نوع كان متعلقاً بهذا العقد سواء أكان شفهي أم

the Appendices, by reference or otherwise, are abrogated and withdrawn.	كنايبًا، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا العقد وملحقاتها بالإشارة وما عدا ذلك.
<b>ARTICLE 23 - LANGUAGE &amp; COUNTERPARTS OF THIS AGREEMENT</b>	البند ٢٣ - اللغة ونسخ العقد
This Agreement has been drafted in four (4) original copies bilingual (Arabic and English languages) and in case of any discrepancies between the Arabic and English context, only the English context shall prevail.	نحدر هذا العقد من أربع (٤) نسخ ثنائية اللغة (العربية والإنجليزية) وفي حالة التعارض بين النص باللغة العربية و اللغة الإنجليزية يسود النص باللغة الإنجليزية.
<b>IN WITNESS WHEREOF</b> , the Parties, intending to be legally bound, have caused this Agreement on the dates indicated next to their signatures below:	إشهادًا لما تقدم وقع الطرفان، العازين على إبرام هذا الاتفاق القانوني، على هذا العقد في التواريخ المحددة بجانب توحياتهم أدناه:
Common Seal of the Concessioning Authority is affixed pursuant to its resolution dated 12 <sup>th</sup> of (November),2019 in meeting n° [2] for the year 2019/2020 from the Board of directors of the General Authority of Suez Canal Economic Zone in the presence of <b>Mr. Engineer/ Mohamed Yehia Zaki</b> <b>Chairman</b> Signature/ 	الخدم العام للهيئة المانحة للامتياز شهز وفقاً للقرار رقم (٩) بجلسة الاجتماع رقم (٢) لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ الصادر في ١٢/١١/٢٠١٩ من مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، و في حضور <b>السيد المهندس / محمد يحيى زكي</b> رئيس مجلس الإدارة التوقيع/ 
who has signed this Agreement in token thereof. Pursuant to Resolution dated 12 <sup>th</sup> of November, 2019 of its Board of Directors.	والذي وقع على هذا العقد بالتعميم المبين وفقاً للقرار الصادر في ١٢ نوفمبر ٢٠١٩ من مجلس إدارتها.
<b>Signed and Delivered by the Concessionaire by the hand of its authorized representatives:</b>	وقع عليها بالتبينة عن صاحب الامتياز الممثل المفاوض:
On behalf of Bolloré Africa Logistics : <b>Mr. Olivier de Noray</b> <b>Managing Director</b> Signature/ 	بالتبينة عن شركة بولوريه أفريقيا لوجيستكس: السيد / أوليفيه دي نوراي المدير العام التوقيع/ 
On behalf of Toyota Tsusho Corporation : <b>Mr. Hiroki Namikawa</b> <b>General Manager</b> Signature/ 	بالتبينة عن شركة تويوتا تسوشو كورپوريشن: السيد: هيرويكي ناميكافا المدير العام التوقيع/ 
On behalf of Nippon Yusen Kaisha : <b>Mr. Tomoo Moriya</b> <b>Deputy General Manager</b> Signature/ 	بالتبينة عن شركة نيبون يوسن كابونشيبكا كايشا: السيد: تومو موريبا نائب المدير العام التوقيع/ 

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢١

١٠٤٩ - ٢٠٢١/٥/٣٠ - ٢٠٢٠/٢٥٨٩٤